قطر الندى وبل الصدى

الجزء الثانى

يشتمل على مقرر الصف الرابع الإعدادى بالمعاهد الأزهرية

تأليف الإمام النحوى

ابن هشام الأنصارى

(٧٠٨ - ٧٦١ هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بسم الله والحمد لله الذى به تتم الصالحات ، وبعونه تنال المكرمات ، والصلاة على رسوله الكريم ، أفصح من نطق بالضاد ، وعلى آله وصحبه وسلم

أما بعد : فهذا مقرر الدراسة للسنة الرابعة الإعدادية بالمعاهد الأزهرية وفق المنهج الدراسى الجديد ، وفى الكتاب شروح كثيرة وتعليقات وتطبيقات مفيدة ، نرجو أن يكون لها أثرها فى خدمة طلاب العلم الشريف .

والله الموفق للصواب والهادى إلى سبيل الرشاد ، وهو ولينا ، ونعم المولى ، ونعم النصير ، وما توفيقنا إلا بالله .

المؤلفان

ترجمة ابن هشام (١)

عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارى ، الشيخ جمال الدين ، الحنبلى ، النحوى الفاضل ، العلامة المشهور ، أبو محمد :

ولد فى ذى القعدة سنة ٧٠٨ هـ ، ولزم الشهاب عبد اللطيف بن المرحل ، وتلا على ابن السراج ، وسمع على أبى حيان ديوان زهير بن أبى سلمى ، ولم يلازمه ولا قرأ عليه غيره ، وحضر دروس التاج التبريزى ، وقرأ على التاج الفاكهانى شرح الإشارة له إلا الورقة الأخيرة ؛

تفقه للشافعي ثم تحنبل ، فحفظ مختصر الخرقى فى دون أربعة أشهر ، وذلك قبل موته بخمس سنين .

وأتقن العربية ففاق الأقران ، بل الشيوخ ، وحدث عن ابن جماعة بالشاطبية .

وتخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، وتصدر لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيق البارع ، والاطلاع المفرط ، والاقتدار على التصرف فى الكلام ، والملكة التى كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد : مسهبا وموجزا ، مع التواضع والبر والشفقة ودماثة الخلق ، ورقة القلب .

---

(١) نقلا عن كتاب (بغية الوعاة) للإمام السيوطى ص ٢٩٣ .

قال ابن خلدون : ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام أنحى من سيبويه . . وكان كثير المخالفة لأبي حيان ، شديد الانحراف عنه . . وصنف الكتب الآتية :

١ — مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ، وقد اشتهر الكتاب فى حياة مؤلفه وأقبل الناس عليه (١) .

٢ — التوضيح على الألفية .

٣ — رفع الخصاصة — أربعة مجلدات .

٤ — عمدة الطالب فى تحقيق تصريف ابن الحاجب .

٥ — التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل .

٦ — شرح التسهيل .

٧ — شرح الشواهد الكبرى والصغرى .

٨ — شذور الذهب وشرحه (٢) .

٩ — قطر الندى وشرحه .

١٠ — الجامع الكبير .

١١ — الجامع الصغير .

١٢ — شرح اللمحة لأبى حيان .

١٣ — التذكرة خمسة عشر مجلدا .

١٤ — المسائل السفرية .

١٥ — حواش على الألفية والتسهيل .

---

(١) السيوطى شرح وحاشية على المغنى .

(٢) السيوطى حاشية عليه .

ومن شعره :

ومن يصطبر للعلم يظفر بنيله ... ومن يخطب الحسناء يصبر على البذل

توفى ليلة خامس ذى القعدة سنة ٧٦١ ه .

كتب أخرى لابن هشام

١ — رسالة فى انتصاب « لغة » و « فضلا » ، وإعراب « خلافا » و « أيضا » و « هلم جرا » : : وهى فى دار الكتب المصرية وفى مكتبتى برلين وليدن ، وهى موجودة فى كتاب « الأشباه والنظائر » للسيوطى .

٢ — رسالة فى استعمال المنادى فى تسع آيات من القرآن الكريم : موجودة فى مكتبة برلين .

٣ — الروضة الأدبية ، فى شواهد علوم العربية : يوجد بمكتبة برلين ، وهو شرح شواهد كتاب اللمع لابن جنى .

٤ — شرح البردة : ذكره السيوطى .

٥ — شرح قصيدة « بانت سعاد » : طبع مراراً .

٦ — شرح القصيدة اللغزية فى المسائل النحوية : يوجد فى مكتبة ليدن .

٧ — فوح الشذا فى مسألة كذا ، وهو شرح لكتاب « الشذا فى مسألة كذا » تصنيف أبى حيان ، ويوجد فى كتاب « الأشباه والنظائر » للسيوطى .

٨ — مختصر الانتصاف من الكشاف ، وهو اختصار لكتاب صنفه ابن المنير فى الرد على آراء المعتزلة التى ذكرها الزمخشرى فى تفسير الكشاف .

المرفوعات ـ الفاعل

ص ـ باب : الفاعلُ مرفوع ، ك « قَامَ زَيْدٌ » و « ماتَ عمرو » ؛ ولا يَتأَخَّرُ عامِلهُ عنه ، ولا تَلحقُه علامةُ تثنيةٍ وَلاجَمْعٍ ، بَلْ يُقَالُ : قَامَ رَجُلَانِ وَرِجَال ونِسَاءٌ ، كَمَا يُقَالُ : قَامَ رَجُل وشذَّ « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ » « أَوَ مخرِجِيَّ همْ » ، وتلحَقُه علامةُ تأْنيث ، إنْ كَانَ مُؤنَّثا ، ك « قامتْ هِنْد » و « طَلَعَتِ الشَّمْسُ » وَيجوزُ الوَجهانِ فى مجازِى التَّأْنِيثِ الظَّاهِرِ ، نحو : « قَدْ جَاءَتْكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ » ، وفى الحقيقىِّ المُنفصل ، « نحو حضرَتِ القَاضِى امْرَأَةٌ » وَالْمُتَصِلَ فى بابِ نِعْمَ ، وبِئْسَ ، نحو : « نعْمتِ المَرْأَةُ هِنْد » وفى الجَمعِ نحو : « قالت الأَعْرابُ » إلا جَمعَى التَّصْحيحِ فكمُفرَدْيهما ، نحو : « قامَ الزَّيدونَ » و « قامتِ الهِنْداتُ » ، وإنَّمَا امْتَنَعَ فى النَّثر : « ما قامتْ إِلَّا هِنْد » لأَنَّ الفاعِلَ مَحْذُوفٌ كَحَذْفِهِ فى نحو : « أَوْ إِطْعَام فى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبة يَتيما » و « قُضِىَ الأَمْرُ » ، و « أَسْمعْ بِهِمْ وأَبصِرْ » ويَمتنعُ فى غَيْرِهنَّ .

ش ـ لما انقضى الكلام فى ذكر المبتدأ والخبر ، وما يتعلق بهما من أبواب النواسخ ، شرعت فى ذكر باب الفاعل ، وما يتعلق به من باب النائب ، وباب التنازع ، وما يتعلق به من باب الاشتغال .

اعلم أن الفاعل عبارة عن « اسم صريح ، أو مؤول به ، أسند إليه فعل ، أو مؤول به ، مقدم عليه بالأصالة : واقعاً منه ، أو قائماً به » :

مثال ذلك « زيد » من قولك: «ضرب زيد عمراً» ، و « علم زيد » ؛ فالأول اسم أسند إليه فعل واقع منه ، فان الضرب واقع من زيد . والثانى : اسم أسند إليه فعل قائم بزيد :

وقولى أولا « أو مؤول به » يدخل فيه نحو (أن تخشع) فى قوله تعالى : (ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم) ؛ فإنه فاعل مع أنه ليس باسم ، لكنه فى تأويل الاسم ، وهو الخشوع :

وقولى ثانياً « أو مؤول به » يدخل فيه (مختلف) فى قوله تعالى : (مختلف ألوانه) فألوانه : فاعل ، ولم يسند إليه فعل ، ولكن أسند إليه مؤول بالفعل ، وهو مختلف ، فإنه فى تأويل يختلف :

وخرج بقولى « مقدم عليه » نحو « زيد » فى قولك : « زيد قام » فليس بفاعل ؛ لأن الفعل المسند إليه ليس مقدماً عليه ، بل مؤخرا عنه ، وإنما هو مبتدأ والفعل خبره :

وبقولى « بالأصالة » نحو « زيد » من قولك « قائم زيد » فانه وإن أسند إليه شيء مؤول بالفعل ، وهو مقدم عليه ، لكن تقديمه عليه بالأصالة ، لأنه خبر ، فهو فى نية التأخير :

وخرج بقولى « واقعاً منه الخ » نحو « زيد » من قولك « ضرب زيد » ، فان الفعل المسند إليه ليس واقعا منه ، ولا قائما به :

وإنما مثلت الفاعل « بقام زيد » و « مات عمرو » ليعلم أنه ليس

معنى كون الاسم فاعلا أن مسماه أحدث شيئاً ، بل كونه مسنداً إليه على الوجه المذكور ، ألا ترى أن عمراً لم يحدث الموت ، ومع ذلك يسمى فاعلا .

وإذا عرفت الفاعل . فاعلم أن له أحكاما :

أحدها : أن لا يتأخر عامله عنه ، فلا يجوز فى نحو « قام أخوك » أن تقول : أخوك قام ، وقد تضمن ذلك الحد الذى ذكرناه ، وإنما يقال أخواك قاما ، فيكون أخواك مبتدأ ، وما بعده فعل وفاعل ، والجملة خبر .

والثانى : أنه لا يلحق عامله علامة تثنية ولا جمع ، فلا يقال « قاما أخواك » « ولا قاموا إخوتك » و « لا قمن نسوتك » بل يقال فى الجمع « قام » بالإفراد ، كما يقال « قام أخوك » هذا هو الأكثر : ومن العرب من يلحق هذه العلامات بالعامل فعلا كان ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » ، أو اسما ، كقوله عليه الصلاة والسلام « أو مخرجىَّ هم » قال ذلك لما قال له ورقة بن نوفل : وددت أن أكون معك إذ يخرجاك قومك ، والأصل : أوَ مخرجوى هم فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ، والأكثر أن يقال : يتعاقب فيكم ملائكة ، أو مخرجى هم — بتخفيف الياء .

والثالث : أنه إذا كان مؤنثاً لحق عامله تاء التأنيث الساكنة إن كان فعلا ماضياً ، أو المتحركة إن كان وصفاً ، فتقول : « قامت هند » و « زيد قائمة أمه » .

ثم تارة يكون إلحاق التاء جائزاً ، وتارة يكون واجباً .

فالجائز فى أربع مسائل إحداها : أن يكون المؤنث اسما ظاهراً مجازى التأنيث ونعنى به مالا فرج له ، تقول : طلعت الشمس ، وطلع الشمس ، والأول أرجح ، قال الله تعالى (قد جاءتكم موعظة) وفى آية أخرى : (قد جاءكم بينة) والثانية أن يكون المؤنث (اسما ظاهراً) حقيقى التأنيث ، وهو منفصل من العامل بغير إلا ، وذلك كقولك : « حضرت القاضى امرأة » ويجوز « حضر القاضى امرأة » والأول أفصح : الثالثة : أن يكون العامل نعم أو بئس ، نحو (نعمت المرأة هند) و (نعم المرأة هند) الرابعة : أن يكون الفاعل جمعاً ، نحو (جاءت الزيود) و (جاء الزيود) و (جاءت الهنود) و (جاء الهنود) فمن أنث فعلى معنى الجماعة ، ومن ذكر فعلى معنى الجمع ، ويستثنى من ذلك جمعا التصحيح ، فإنه يحكم لهما بحكم مفرديهما ، فتقول : (جاءت الهندات) بالتاء لا غير ، كما تفعل فى (جاءت هند) و (قام الزيدون) بترك التاء لا غير ، كما تفعل فى (قام زيد) .

والواجب فيما عدا ذلك ، وهو مسألتان : إحداهما : المؤنث الحقيقى التأنيث الذى ليس مفصولا ولا واقعاً بعد نعم أو بئس ، نحو (إذ قالت امرأة عمران) الثانية أن يكون ضميراً متصلا ، كقولك (الشمس طلعت) .

وكان الظاهر أن يجوز فى نحو (ما قام إلا هند) الوجهان ويترجح التأنيث ، كما فى قولك (حضر القاضى امرأة) ولكنهم أوجبوا فيه ترك التاء فى النثر ، لأن ما بعد (إلا) ليس الفاعل فى الحقيقة ، إنما هو

بدل من فاعل مقدر قبل إلا ، وذلك المقدر هو المستثنى منه ، وهو مذكر ، فلذلك ذكر العامل ، والتقدير ، ما قام أحد إلا هند (١) .

---

(١) الخلاصة أن تذكير الفعل مع الفاعل فى موضعين .

١ — أن يكون الفاعل مذكراً مفرداً أو مثنى أو جمع مذكر سالما ، سواء أكان تذكيره معنى ولفظا ، نحو (ينجح المجتهد أو المجتهدان أو المجتهدون) أم معنى لا لفظا نحو (جاء حمزة) وسواء أكان ظاهرا كما مثل . أم ضميراً . نحو (المجتهد ينجح ، والمجتهدان ينجحان ، والمجتهدون ينجحون ، وإنما نجح هو أو أنت أوهما أو أنتم) فان كان جمع تكسير كرجال ، أو مذكراً مجموعا بالألف والتاء كطلحات وحمزات أو ملحقا بجميع المذكر السالم كبنين جاز فى فعله الوجهان : تذكيره وتأنيثه كما سيأتى أما إن كان الفاعل جمع مذكر سالما فالصحيح وجوب تذكير الفعل معه . وأجاز الكوفيون تأنيثه ، وهو ضعيف . فقد أجازوا أن يقال (أفلح المجتهدون ، وأفلحت المجتهدون) .

٢ — أن يفصل بينه وبين فاعله المؤنث الظاهر بالا ، نحو (ما قام إلا فاطمة) وذلك لأن الفاعل فى الحقيقة إنما هو المستثنى منه المحذوف ، إذ التقدير (ما قام أحد إلا فاطمة) فلما حذف تفرغ الفعل لما بعد إلا فرفع ما بعدها على أنه فاعل فى اللفظ لا فى المعنى ، فان كان الفاعل ضميراً منفصلا مفصولا بينه وبين فعله بإلا جاز الوجهان كما ستعلم . وقد يؤنث مع الفصل بها والفاعل اسم ظاهر ، وهو قليل ، وخصه جمهور النحاة بالشعر ، كقوله :

ما برئت من ريبة وذم   فى حربنا إلا بنات العم

ويجب تأنيثه فى ثلاثة مواضع :

١ — أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقيا ظاهراً متصلا بفعله مفردا أو مثنى أو جمع مؤنث سالم ، نحو (جاءت فاطمة أو الفاطمتان أو الفاطمات) فان كان الفاعل الظاهر مؤنثا مجازيا كشمس ، أو جمع تكسير كفواطم ، أو ضميراً منفصلا نحو إنما قام هى . أو ملحقا بجمع المؤنث السالم كبنات أو مفصولا بينه وبين فعله بفاصل جاز فيه الوجهان كما سيذكر . أما جمع المؤنث السالم فالأصح تأنيث فعله ، وأجاز الكوفيون وبعض البصريين تذكيره ، فيقولون (جاءت الفاطمات وجاء الفاطمات) . =

وهذا أحد المواطن الأربعة التى يطرد فيها حذف الفاعل ، والثانى : فاعل المصدر كقوله تعالى : (إطعام فى يوم ذى مسغبة ، يتيما ذا مقربة) تقديره أو إطعامه يتيماً . والثالث : فى باب النيابة ، نحو (وقضى الأمر) أصله — والله أعلم — وقضى الله الأمر ، والرابع : فاعل أفعل فى

= ٢ — أن يكون الفاعل ضميراً يعود على جمع مؤنث حقيقى أو مجازى نحو (خديجة ذهبت والشمس تطلع) .

٣ — أن يكون الفاعل ضميراً يعود على جمع مؤنث سالم أو جمع تكسير لمؤنث أو لمذكر غير عاقل ، أنه يؤنث بالتاء أو بنون جمع المؤنث ، نحو (الزينبات جاءت أو جئن وتجىء أو يجئن ، والفواطم أقبلت أو أقبلن ، والجمال تسير أو يسرن) .

ويجوز الأمران . تذكير الفعل وتأنيثه فى تسعة مواضع .

١ — أن يكون الفاعل مؤنثا مجازيا ظاهرا (أى ليس بضمير) نحو : (طلعت الشمس وطلع الشمس) والتأنيث أفصح .

٢ — أن يكون الفاعل مؤنثا حقيقا مفصولا بينه وبين فعله بفاصل غير إلا نحو (حضرت أو حضر المجلس امرأة) وقول الشاعر :

إن امرأ غره منكن واحدة بعدى وبعدك فى الدنيا لمغرور

والتأنيث أفصح :

٣ — أن يكون ضميراً منفصلا لمؤنث ، نحو (إنما قام أو قامت هى) والأحسن ترك التأنيث .

٤ — أن يكون الفاعل مؤنثا ظاهراً والفعل (نعم) أو (بئس) أو (ساء) التى للذم ، نحو (نعمت أو نعم وبئست أو بئس وساءت أو ساء المرأة دعد) والتأنيث أجود .

٥ — أن يكون الفاعل مذكراً بالألف والتاء نحو (جاء أو جاءت الطلحات) والتذكير أحسن .

٦ — أن يكون الفاعل جمع تكسير لمؤنث أو لمذكر ، نحو (جاء أو جاءت الفواطم أو الرجال) . =

التعجب إذا دل عليه مقدم مثله ، كقوله تعالى : (أسمع بهم وأبصر) أى : وأبصر بهم ، فحذف (بهم) من الثانى لدلالة الأول عليه ، وهو فى موضع رفع على الفاعلية عند الجمهور .

ص — والأَصلُ أَنْ يلِي عاملَهُ ، وَقَدْ يَتَأَخَّرُ جوازا نحو : « وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ » و :

* كما أَتَى ربَّه موسَى عَلَى قَدَرٍ *

ووُجُوبا نحو : « وَإِذَا ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ » و« ضَرَبَنِى زَيْد وقد يجب تأْخيرُ المَفْعُولِ كـ « ضَرَبْتُ زَيْدا » و « ما أَحْسَنَ زَيْدا » و « ضَرَبَ مُوسَى عيسَى » بخلافِ « أَرْضَعَتِ الصُّغْرَى الْكبْرَى » وقد يَتَقَدَّمُ عَلَى العامِل : جوازا نحو : « فَرِيقا هَدَى » ووُجُوبا نحو : « أَيَّاما تَدْعُوا » .

= ٧ — أن يكون الفاعل ضميرا يعود على جمع تكسير لمذكر عاقل نحو (الرجال جاءوا أو جاءت) والتذكير بضمير الجمع العاقل أفصح .

٨ — أن يكون الفاعل ملحقا بجمع المذكر السالم أو بجمع المؤنث السالم . فالأول نحو (جاء أو جاءت البنون) ومن التأنيث قوله تعالى (آمنت بالذى آمنت به بنو إسرائيل) والثانى ، نحو (قامت أو قام البنات) ومن تذكيره فى قول الشاعر :

فبكى بناتى شجوهن وزوجتى ... والظاعنون إلى ، ثم تصدعوا

ويرجح التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث .

٩ — أن يكون الفاعل اسم جمع أو اسم جنس جمعا . فالأول نحو (جاء أو جاءت النساء أو القوم أو الربط أو الإبل) والثانى . نحو (قال أو قالت العرب أو الروم أو الفرس أو الترك) ونحو (أورق أو أورقت الشجر) .

وإذَا كَانَ الفِعْل نعْمَ أَو بِئْسَ فالفَاعِلُ إِمَّا مُعَرَّف بأَلِ الجنسيَّةِ نحو : « نِعْمَ العَبْد » أَوْ مُضَاف لِمَا هى فِيهِ نحو : « ولَنعم دارُ المُتَّقِينَ » أَوْ ضَمِير مُسْتَتِرْ مُفَسَّر بِتَمْيِيزٍ مُطَابق لِلْمَخْصوصِ ، نحو : « بِئْسَ للظَّالمينَ بَدَلا » .

ش — الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة ، فحقهما أن يتصلا ، وحق المفعول أن يأتى بعدهما قال الله تعالى : (وورث سليمان داود) وقد يتأخر الفاعل عن المفعول وذلك على قسمين جائز ، وواجب :

فالجائز كقوله تعالى : (ولقد جاء آل فرعون النذر) وقول الشاعر :

جاء الخلافة أو كانت له قدراً كما أتى ربه موسى على قدر (١)

فلو قيل فى الكلام « جاء النذر آل فرعون » لكان جائزاً ، وكذلك لو قيل « كما أتى موسى ربه » وذلك لأن الضمير حينئذ يكون عائداً على متقدم لفظاً ورتبة ، وذلك هو الأصل فى عود الضمير :

والواجب كقوله تعالى : (وإذا ابتلى إبراهيم ربه) وذلك لأنه لو قدم الفاعل هنا فقيل « وابتلى ربه إبراهيم » لزم عود الضمير على متأخر

---

(١) البيت لجرير فى عمر بن عبد العزيز ، جاء : فعل ماض ، والفاعل هو ، الخلافة : مفعول به أو : حرف عطف بمعنى الواو كان . فعل ماض ناقص . والتاء علامة التأنيث ، واسمها ضمير مستتر جوازا . قدرا : خبر كان ، كما : الكاف حرف تشبيه وجر ، وما : حرف مصدرى أتى : فعل ماض . رب : منصوب على التعظيم ، مفعول به والهاء مضاف إليه ، موسى : فاعل أتى . مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، على قدر جار ومجرور متعلق بأتى ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر ، مجرور بالكاف .

لفظاً ورتبة ، وذلك لا يجوز ، وكذلك نحو قولك : « ضربنى زيد » وذلك أنه لو قيل « ضرب زيد إياى » لزم فصل الضمير مع التمكن من اتصاله ، وذلك أيضاً لا يجوز :

وقد يجب (أيضاً) تأخير المفعول فى نحو « ضرب موسى عيسى » لانتفاء الدلالة على فاعلية أحدهما ومفعولية الآخر ، فلو وجدت قرينة معنوية نحو « أرضعت الصغرى الكبرى » و « وأكل الكمثرى موسى » أو لفظية كقولك « ضربت موسى سلمى » و « وضرب موسى العاقل عيسى » جاز تقديم المفعول على الفاعل وتأخيره عنه ، لانتفاء اللبس فى ذلك :

واعلم أنه كما لا يجوز فى مثل (ضرب موسى عيسى) أن يتقدم المفعول على الفاعل وحده كذلك لا يجوز تقديمه عليه وعلى الفعل ، لئلا يتوهم أنه مبتدأ وأن الفعل متحمل لضميره ، وأن (موسى) مفعول :

ويجوز فى مثل (ضرب زيد عمراً) أن يتقدم المفعول على الفعل ، لعدم المانع من ذلك قال الله تعالى : (فريقاً هدى) :

وقد يكون تقديمه واجباً كقوله تعالى : (أيا ما تدعو فله الأسماء الحسنى) فأيا : مفعول لتدعو مقدم عليه وجوباً ، لأنه شرط ، والشرط له صدر الكلام ، وتدعو : مجزوم به :

وإذا كان الفعل (نعم) أو (بئس) وجب فى فاعله أن يكون اسما معرفاً بالألف واللام نحو (نعم العبد) أو مضافا لما فيه أل كقوله تعالى :

(ولنعم دار المتقين) (فلبئس مثوى المتكبرين) أو مضمراً مستتراً مفسراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز كقوله تعالى: (بئس للظالمين بدلا) أى بئس — وهو أى البدل — بدلا.

وإذا استوفت (نعم) فاعلها الظاهر، أو فاعلها المضمر وتمييزه — جىء بالمخصوص بالمدح أو الذم، فقيل: (نعم الرجل زيد، ونعم رجلا زيد).

وإعرابه مبتدأ، والجملة قبله خبر، والرابط بينهما العموم الذى فى الألف واللام.

ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل، فلا يقال (نعم زيد الرجل) ولا على التمييز خلافاً للكوفيين، فلا يقال: نعم زيد رجلا، ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل نحو (زيد نعم الرجل) ويجوز أن تحذفه إذا دل عليه دليل، قال الله تعالى: (إنا وجدناه صابراً نعم العبد إنه أواب) أى: هو، أى أيوب (١).

---

(١) الفاعل على ثلاثة أقسام:

١ — صريح مثل جاء الحق.

٢ — ضمير. متصل أو منفصل أو مستتر وجوبا أو جوازا.

٣ — مؤول، والفاعل المؤول هو أن يأتى الفعل ويكون فاعله مصدرا مفهوما من الفعل بعده، نحو «يحسن أن تجتهد» فالفاعل هنا هو المصدر المفهوم من تجتهد. ولما كان الفعل الذى بعده «أن» فى تأويل المصدر الذى هو الفاعل سمى الفاعل مؤولا. ويتأول الفعل بالمصدر الذى بعد خمسة أحرف وهى أنّ وأن وكى وما ولو المصدريتين مثل: «يعجبنى أن تجتهد» والتقدير «يعجبنى اجتهادك»، والثانى مثل «بلغنى أنك فاضل» والتقدير «بلغنى فضلك». والثالث مثل «أعجبنى ما تجتهد» والتقدير «أعجبنى اجتهادك» والرابع مثل

تطبيق

— ١ —

بين كل جملة فيها فاعل وأعربه وبين نوعه فى القطعة الآتية :

يا أعدل الناس إلا فى معاملتى فيك الخصام، وأنت الخصم والحكم
أعيذها نظرات منك صادقة أن تحسب الشحم فيمن شحمه ورم
وما انتفاع أخى الدنيا بناظره إذا استوت عنده الأنوار والظلم
أنا الذى نظر الأعمى إلى أدبى وأسمعت كلماتى من به صمم
أنام ملء جفونى عن شواردها ويسهر الخلق جراها ويختصم
وجاهل مده فى جهله ضحكى حتى أتته يد فراسه وفم
إذا رأيت نيوب الليث بارزة فلا تظنن أن الليث يبتسم
ومهجة مهجتى من هم صاحبها أدركتها بجواد ظهره حرم
رجلاه فى الركض رجل . واليدان يد وفعله ما تريد الكف والقدم
ومرهف سرت بين الجحفلين به حتى ضربت ، وموج الموت يلتطم

« جئت لكى أتعلم » والتقدير « جئت للتعلم »» وكى لا يتأول الفعل بعدها إلا بمصدر مجزوم باللام . والخامس مثل (وددت لو تجتهد) والتقدير (وددت اجتهادك) ولو لا يتأول الفعل بعدها إلا بالمفعول : كما رأيت . والثلاثة الأول يتأول الفعل بعدها بالمرفوع والمنصوب والمجرور . هذا وإن وقع بعد (لو) كلمة (أن) فهناك فعل محذوف بينهما تقديره (ثبت) فإن قلت (لو أنك اجتهدت لكان خيرا لك) فالتقدير (لو ثبت اجتهادك) فيكون المصدر المؤول فاعلا لفعل محذوف تقديره (ثبت) . والهمزة الواقعة بعد كلمة (سواء) تسمى همزة التسوية . وما بعدها مؤول بمصدر مرفوع على أنه مبتدأ مؤخر وسواء قبله خبره مقدم عليه . فتقدير قوله تعالى (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) إنذارك وعدم إنذارك سواء عليهم أى الأمران سيان عندهم .

فالخيل والليل والبيداء تعرفني ... والحرب والضرب والقرطاس والقلم
صحبت في الفلوات الوحش منفرداً ... حتى تعجب من القور والأكم
يا من يعز علينا أن تفارقهم ... وجداننا كل شيء بعدكم عدم
ما كان أخلقنا منكم بتكرمة ... لو أن أمركم من أمرنا أمم
إن كان سركم ما قال حاسدنا ... فما لجرح إذا أرضاكم ألم
وبيننا لو رعيتم ذاك معرفة ... إن المعارف في أهل النهى ذمم
كم تطلبون لنا عيباً فيعجزكم ... ويكره الله ما تأتون والكرم
ما أبعد العيب والنقصان من شرفي ... أنا الثريا ، وذان الشيب والهرم
ليت الغمام الذي عندي صواعقه ... يزيلهن إلى من عنده الديم
أرى النوى يقتضيني كل مرحلة ... لا تستقل بها الوخادة الرسم
لئن تركن ضميراً عن ميامننا ... ليحدثن لمن ودعتهم ندم
إذا ترحلت عن قوم وقد قدروا ... ألا تفارقهم فالراحلون هم
شر البلاد مكان لا صديق به ... وشر ما يكسب الإنسان ما يصم
وشر ما قنصته راحتي قنص ... شهب البزاة سواء فيه والرخم
بأي لفظ تقول الشعر زعنفة ... تجوز عندك لا عرب ولا عجم
هذا عتابك إلا أنه مقة ... قد ضمن الدر إلا أنه كلم

(٢)

حول الجمل الاسمية إلى جمل فعلية والجمل الفعلية إلى جمل اسمية في القطعة الآتية مع تغيير ما يجب تغييره :

قال المتنبي في وصف الحياة والناس :

صحب الناس قبلنا ذا الزمانا ... وعناهم من شأنه ما عنانا
وتولوا بغصة كلهم منه ... وإن سر بعضهم أحيانا

ربما تحسن الصنيع لياليه ، ولكن تكدر الإحسانا
وكأنا لم يرض فينا بريب الد هر ، حتى أعانه من أعانا
كلما أنبت الزمان قناة ركب المرء فى القناة سنانا
ومراد النفوس أصغر من أن تتعادى فيه ، وأن تتفانى
غير أن الفتى يلاقى المنايا كالحات ، ولا يلاقى الهوانا
ولو أن الحياة تبقى لحى لعددنا أضلنا الشجعانا
وإذا لم يكن من الموت بد فمن العجز أن تكون جبانا
كل مالم يكن من الصعب فى الأنفس سهل فيها إذا هو كانا

(٣)

أعرب البيتين الآتيين إعراباً تفصيلياً :

إن العلا حدثتنى — وهى صادقة فيما تحدث — أن العز فى النقل
لو أن فى شرف المأوى بلوغ منى لم تبرح الشمس يوما دارة الحمل

(٤)

مثل لما يأتى :

١ — فاعل يجب تأنيث فعله له .
٢ — فاعل يجوز تأنيث فعله وتذكيره .
٣ — فاعل واجب التقديم على مفعوله .
٤ — فاعل مجرور اللفظ .
٥ — فاعل مؤول .
٦ — فاعل العامل فيه أحد المشتقات .

نائب الفـــاعل

ص – بَابُ النَّائِبِ عَنِ الفَاعِلِ : يُحْذَفُ الفَاعِلُ فَيَنوبُ عَنْه فى أَحْكَامِهِ كلِّهَا : مفعول بهِ ، فإِنْ لَمْ يُوجدْ فَمَا اخْتصَّ ونصرَّفَ مِنْ ظَرْف أَوْ مجْرُورٍ أَوْ مَصْدَرٍ ، وَيضمُّ أَوَّلُ الفعلِ مُطلقا ، ويُشَاركُه ثَانِي نحوِ تُعُلِّمَ : وثالث نحو انْطُلِقَ ، ويُفْتَحُ ما قبْلَ الآخرِ فى المُضَارع ، ويُكسرُ فى الماضِي وَلكَ فى نحوِ : قَالَ ، وباعَ : الكَسْرُ مُخلَصًا ، ومُشماًّ ضماًّ ، والضَّمُّ مُخلَصًا .

ش – يجوز حذف الفاعل : إما للجهل به ، أو لغرض لفظى أو معنوى ، فالأول كقولك « سرق المتاع » و « روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » إذا لم يعلم السارق والراوى ، والثانى كقولهم « من طابت سريرته، حمدت سيرته » فإنه لو قيل « حمد الناس سيرته » لاختلت السجعة ، والثالث كقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إذا قيل لكم تفسحوا فى المجالس فافسحوا يفسح الله لكم ، وإذا قيل لكم انشزوا فانشزوا) : وقول الشاعر :

وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن ... بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل(1)

(1) البيت للشنفرى ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، مد : فعل ماض ، مبنى للمجهول ، فعل الشرط، مبنى على الفتح فى محل جزم والتاء للتأنيث ، الأيدى : نائب فاعل، إلى الزاد : جار ومجرور متعلق بمد ، لم : حرف نفى وجزم وقلب ، أكن : فعل مضارع ناقص ، جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، بأعجلهم : الباء حرف جر زائد ، أعجل: خبر =

فحذف الفاعل فى ذلك ، لأنه لم يتعلق غرض بذكره .

وحيث حذف فاعل الفعل فإنك تقيم مقامه المفعول به ، وتعطيه أحكامه المذكورة له فى بابه ، فتصيره مرفوعاً بعد أن كان منصوباً ، وعمدة بعد أن كان فضلة ، وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه ، ويؤنث له الفعل إن كان مؤنثاً ، تقول فى ضرب زيد عمراً : « ضرب عمرو » وفى ضرب زيد هنداً : « ضربت هند » .

فإن لم يكن فى الكلام مفعول به ناب الظرف ، أو الجار والمجرور ، أو المصدر ، تقول : سير فرسخ ، وصيم رمضان ، ومر بزيد وجلس جلوس الأمير .

ولا يجوز نيابة الظرف والمصدر إلا بثلاثة شروط .

أحدها : أن يكون مختصاً ، فلا يجوز : ضرب ضرب ، ولا صيم زمن ، ولا اعتكف مكان ، لعدم اختصاصها ، فإن قلت : ضرب ضرب شديد ، وصيم زمن طويل ، واعتكف مكان حسن — جاز ، لحصول الاختصاص بالوصف .

الثانى : أن يكون متصرفاً ، لا ملازماً للنصب على الظرفية أو المصدرية ، فلا يجوز « سبحان الله » بالضم على أن يكون نائباً مناب فاعل فعله المقدر على أن تقديره يسبح سبحان الله ، ولا (يجاء إذا جاء زيد) على أن (إذا) نائبة عن الفاعل ؛ لأنهما لا يتصرفان .

= أكن ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه ، إذ : حرف دال على التعليل ، أجشع : مبتدأ والقوم : مضاف إليه ، أعجل : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة .

الثالث : لا يكون المفعول به موجوداً ، فلا تقول (ضرب اليوم زيداً) خلافاً للأخفش والكوفيين ، وهذا الشرط أيضاً جار فى الجار والمجرور ، والخلاف جار فيه أيضاً واحتج المجيز بقراءة أبي جعفر (ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون) وبقول الشاعر :

وإنما يرضى المنيب ربه ... مادام معنياً بذكر قلبه (١)

فأقيم (بما) و (بذكر) مع وجود (قوماً) و (قلبه) وأجيب عن البيت بأنه ضرورة ، وعن القراءة بأنها شاذة : ويحتمل أن يكون القائم مقام الفاعل ضميراً مستتراً فى الفعل عائداً على الغفران المفهوم من قوله تعالى : (قل للذين آمنوا يغفروا) أى : ليجزى الغفران قوماً ، وإنما أقيم المفعول به غاية مافيه أنه المفعول الثانى ، وذلك جائز .

وإذا حذف الفاعل وأقيم شىء من هذه الأشياء مقامه وجب تغيير الفعل بضم أوله ماضياً كان أو مضارعاً ، وبكسر ماقبل آخره فى الماضى وبفتحه فى المضارع تقول : ضرب ، ويضرب : وإذا كان الفعل مبتدأ بتاء زائدة أو بهمزة وصل شارك فى الضم ثانيه أوله فى مسألة التاء ،

---

(١) وإنما : الواو حسب ما قبلها ، إنما ، أداة حصر ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، يرضى : فعل مضارع ، المنيب . فاعل يرضى ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، رب : منصوب على التعظيم . مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والهاء مضاف إليه ، ما : مصدرية ظرفية ، دام فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وأسمه ضمير مستتر جوازا تقديره هو يعود إلى المنيب ، معنيا : خبر دام منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو اسم مفعول فهو من هذه الجهة مثل الفعل المبنى للمجهول يحتاج إلى نائب فاعل ، بذكر : جار ومجرور وهو نائب فاعل (معنيا) قلب : مفعول به لمعنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة والهاء مضاف إليه ، مبنى على الضم فى محل جر .

وثالثة أوله فى مسألة الهمزة ، تقول فى تعلمت المسألة : (تعلمت المسألة) بضم التاء والعين ، وفى انطلقت بزيد : (انطلق) بضم الهمزة والطاء ، قال الله تعالى : (فمن اضطر) إذا ابتدىء بالفعل قيل (اضطر) بضم الهمزة والطاء قال الهذلى :

سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم　　　فتخرموا ولكل جنب مصرع (١)

وإذا كان الفعل الماضى ثلاثياً معتل الوسط — نحو قال وباع — جاز لك فيه ثلاث لغات : إحداها — وهى الفصحى — كسر ماقبل الألف ، فتقلب الألف ياء ، الثانية إشمام الكسر شيئاً من الضم ، تنبيهاً على الأصل ، وهى لغة فصيحة أيضاً ، الثالثة : إخلاص ضم أوله ، فيجب قلب الألف واواً ، فتقول : قول وبوع : وهى قليلة .

---

(١) البيت لأبى ذؤيب الهذلى . سبقوا : فعل وفاعل . هوى : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء المدغمة فى ياء المتكلم منع من ظهورها التعذر . وياء المتكلم مضاف إليه . مبنى على الفتح فى محل جر . واعنقوا : فعل وفاعل والجملة معطوفة على الجملة السابقة . لهواهم : اللام حرف جر . هوى : مجرور باللام . والجار والمجرور متعلق بأعنق . وهم مضاف إليه . فتخرموا : الفاء عاطفة . تخرم : فعل ماض مبنى للمجهول . وواو الجماعة نائب فاعل ولكل : الواو للحال . ولكل : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم . جنب : مضاف إليه . مصرع مبتدأ مؤخر . والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

تطبيق

(١)

ابن الأفعال الآتية للمجهول وأدخلها فى جمل مفيدة :

قال . رمى . عاهد . وفى . شد . جاء . أضاء . أقام . يفى . يعود . يرمى . يجىء .

(٢)

أعرب البيتين الآتيين :

ما بعد يومك للحزين الموجع غير العويل وأنة المتفجع
يوم أصيب الدين فيه وعطلت أحكامه . فكأنها لم تشرع

(٣)

حول الأفعال المبنية للمعلوم إلى مبنية للمجهول : والمبنية للمجهول إلى مبنية للمعلوم . فيما يأتى :

١ــ فى موقف تغضى العيون جلالة فيه ويعثر بالكلام المنطق
والناس : إما راجع متهيب مما رأى : أو طالع متشوق
مالوا إليك محبة : فتجمعوا ورأوا عليك مهابة . فتفرقوا

٢ــ نبكى على الدنيا . ومامن معشر جمعتهم الدنيا فلم يتفرقوا
أين الأكاسرة الجبابرة الأولى كنزوا الكنوز . فمابقين ولا بقوا
من كل من ضاق الفضاء بجيشه حتى ثوى . فحواه لحد ضيق
خرس إذا نودوا . كأن لم يعلموا أن الكلام لهم حلال مطلق
ولقد بكيت على الشباب ولمتى مسودة ، ولماء وجهى رونق

٣ — منح العامل حقوقاً كثيرة : ردت للفلاح أرضه : وأعيد لكل مظلوم ما سلب منه .

باب الاشتغال

ص — باب الاشتغالِ : يجوز فى نحوِ : (زَيْدًا ضَرَبْته) ، أَوْ (ضربت أَخاهُ) أَوْ (مَرَرْت به) رفْعُ زيدٍ بالابتِداءِ فالجمْلةُ بعدَه خَبَرٌ ، ونَصْبُه بإِضمارِ ضرَبت وأَهَنْت وجاوزْت واجبةَ الحذْفِ فَلَا مَوضِعَ للجُملةِ بعدَه وَيترجَّحُ النَّصْبُ فى نحو : (زيدا اضربه) للطلبِ ، ونحو (والسَّارق والسَّارقة فاقطَعُوا أَيديهُمَا) مُتَأَوَّل ، وفى نحو : (والأَنعامَ خلقها لَكُمْ) للتَّناسب ونحو : (أَبَشَراً مِنَّا واحدا نتَّبعه) و (ما زَيْدا رَأَيته) لغَلبةِ الفعلِ . ويجبُ فى نحو : (إِن زَيْدا لَقِيتَه فأَكْرِمْه) و (هلا زيداً أَكرَمته) لوجوبهِ . ويجبُ الرَّفعُ فى نحو : (خَرَجْتُ فإِذا زيد يضربه عمْرو) لامْتناعهِ ، ويسْتويان فى نحو : (زيد قامَ أَبوه وعمْرو أَكرَمتُه) للتكافؤ . وليسَ مِنهُ (وكلُّ شيءٍ فعلوهُ فى الزبر) وأَزَيد ذهب به) .

ش — ضابط هذا الباب : أن يتقدم اسم : ويتأخر عنه فعل : عامل فى ضميره ويكون ذلك بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم الأول لنصبه : مثال ذلك (زيداً ضربته) ألا ترى أنك لو حذفت

الهاء وسلطت (ضربت) على (زيد) لقلت: زيداً (ضربت) ويكون زيدا مفعولا مقدما . وهذا مثال ما اشتغل فيه الفعل بضمير الاسم. ومثاله أيضاً « زيداً مررت به» فإن الضمير وإن كان مجرورا بالباء إلا أنه فى موضع نصب بالفعل ؛ ومثال ما اشتغل فيه الفعل باسم عامل فى الضمير نحو قولك « زيداً ضربت أخاه » فان « ضرب » عامل فى الأخ نصباً على المفعولية ، والأخ عامل فى الضمير خفضاً بالإضافة .

إذا تقرر هذا فنقول . يجوز فى الاسم المتقدم أن يرفع بالابتداء ، وتكون الجملة بعده فى محل رفع على الخبرية ؛ وأن ينصب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور ؛ فلا موضع للجملة حينئذ ؛ لأنها مفسرة ؛ وتقدير الفعل فى المثال الأول : ضربت زيداً ضربته ، وفى الثانى : جاوزت زيداً مررت به : ولا تقدر « مررت » لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه وفى الثالث : أهنت زيداً ضربت أخاه ؛ ولا تقدر « ضربت » ، لأنك لم تضرب إلا الأخ .

واعلم أن للاسم المتقدم على الفعل المذكور خمس حالات ، فتارة يترجح نصبه ، وتارة يجب وتارة يترجح رفعه ، وتارة يجب . وتارة يستوى الوجهان : فأما ترجيح النصب ففى مسائل :

١ — منها : أن يكون الفعل المذكور فعل طلب ، وهو : الأمر والنهى والدعاء كقولك « زيداً اضربه » و « زيدا لا تهنه » ، و « اللهم عبدك ارحمه » .

وإنما يترجح النصب فى ذلك لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس ، لأنها لا تحتمل الصدق والكذب .

ويشكل على هذا النحو قوله تعالى : (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) فإنه نظير قولك « زيداً وعمرا اضرب أخاهما » ، وإنما رجح في ذلك النصب لكون الفعل المشغول فعل طلب وكذلك قوله تعالى : (الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما) ، والقراء السبعة قد أجمعوا على الرفع في الموضعين .

وقد أجيب عن ذلك بأن التقدير : مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فالسارق والسارقة : مبتدأ ومعطوف عليه ، والخبر محذوف ، وهو الجار والمجرور واقطعوا : جملة مستأنفة ، فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ، ولم يستقم عمل فعل من جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى ، ومثله : « زيد فقير فأعطه » و « خالد مكسور فلا تهنه » ، وهذا قول سيبويه . وقال المبرد : أل موصولة بمعنى الذى ، والفاء جىء بها لتدل على السببية ، كما فى قولك : « الذى يأتينى فله درهم » ، وفاء السببية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، وقد تقدم أن شرط هذا الباب أن الفعل لو سلط على الاسم لنصبه .

ومنها : أن يكون الاسم مقترناً بعاطف مسبوق بجملة فعلية ، كقولك : « قام زيد وعمراً أكرمته » وذلك لأنك إذا رفعت كانت الجملة اسمية ، فيلزم عطف الاسمية على الفعلية ، وهما متخالفان وإذا نصبت كانت الجملة فعلية ، لأن التقدير : وأكرمت عمراً أكرمته ، فتكون قد عطفت فعلية على فعلية ، وهما متناسبان . والتناسب فى العطف أولى من التخالف . فلذلك رجح النصب. قال الله تعالى : (خلق الإنسان

من نطفة فإذا هو خصيم مبين . والأنعام خلقها) أجمعوا على نصب « الأنعام » لأنها مسبوقة بالجملة الفعلية — وهي « خلق الإنسان » .

٣ — ومنها : أن يتقدم على الاسم أداة الغالب عليها أن تدخل على الأفعال . كقولك (أزيدا ضربته) و (ما زيداً رأيته) . قال تعالى : (أبشراً منا واحداً نتبعه) .

وأما وجوب النصب ففيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالفعل ، كأدوات الشرط والتحضيض ؛ كقولك : « إن زيداً رأيته فأكرمه » و « هلا زيداً أكرمته » وكقول الشاعر :

لا تجزعى إن منفساً أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى[1]

وأما وجوب الرفع ففيما إذا تقدم على الاسم أداة خاصة بالدخول على الجملة الاسمية كإذا الفجائية ، كقولك : « خرجت فإذا زيد

(١) البيت للنمر بن تولب . لا : ناهية . تجزعى : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، منفسا : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير . إن أهلكت منفسا ، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط أهلكته أهلك . فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعل . والهاء مفعول به ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب لأنها مفسرة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط هلكت : فعل وفاعل والجملة فى محل جر باضافة إذا إليها ، فعند : الفاء زائدة ، عند : ظرف متعلق باجزعى ، ذا : اسم إشارة مجرور محلا باضافة عند إليه ، واللام للبعد والكاف حرف خطاب فاجزعى : الفاء واقعة فى جواب إذا . اجزعى : فعل أمر . وياء المخاطبة فاعل ، والجملة لا محل لها جواب إذا .

يضربه عمرو » : فهذا لا يجوز فيه النصب ، لأنه يقتضى الفعل ، وإذا الفجائية لا تدخل إلا على الجملة الاسمية :

وأما الذى يستويان فيه فضابطه : « أن يتقدم على الاسم عاطف ، مسبوق بجملة فعلية : مخبر بها عن الاسم قبلها » كقولك « زيد قام أبوه، وعمراً أكرمته » : وذلك لأن « زيد قام أبوه » جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولى . (كبرى) أنها جملة فى ضمنها جملة . ومعنى قولى « ذات وجهين » أنها اسمية الصدر . فعلية العجز . فان راعيت صدرها رفعت (عمراً) . وكنت قد عطفت جملة اسمية على جملة اسمية . وإن راعيت عجزها نصبته . وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية . فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين . فاستوى الوجهان .

وأما الذى يترجح فيه الرفع فما عدا ذلك . كقولك : (زيدضربته) قال الله تعالى (جنات عدن يدخلونها) . أجمعت السبعة على رفعه . وقرىء شاذا بالنصب وإنما يترجح الرفع فى ذلك . لأنه الأصل . ولا مرجح لغيره .

وليس منه قوله تعالى : (وكل شيء فعلوه فى الزبر) : لأن تسليط العامل إنما يكون على حسب المعنى ، والمعنى هنا أنهم فعلوا كل شيء فى الزبر حتى يصح تسليطه على ما قبله : وإنما المعنى وكل مفعول لهم ثابت فى الزبر : وهو مخالف لذلك المعنى : فالرفع هنا واجب : لا راجح ، والفعل المتأخر صفة للاسم : فلا يصح له أن يعمل فيه وليس منه (أزيد ذهب به) لعدم اقتضائه النصب مع جواز التسليط .

باب التنازع

ص – باب فى التنازع : يَجُوز فى نحو (ضرَبنى وضربت زيْدا) إعمالُ الأول . واختارهُ الكوفيون . فيُضمرُ فى الثانى كلُّ ما يحْتاجه . أو الثّانى . واختارَهُ البَصْريونَ . فيُضمرُ فى الأول مَرْفُوعُه فَقَطْ نحو :

* جَفونى وَلَمْ أَجف الأَخِلّاءَ (١) *

وَلَيْسَ مِنْهُ :

* كَفَانِى وَلَمْ أَطْلُب قَلِيل مِنَ المالِ *

لِفَسَادِ المعنى :

ش – يسمى هذا الباب باب التنازع : وباب الإعمال أيضا . وضابطه : (أن يتقدم عاملان أو أكثر . ويتأخر معمول أو أكثر . ويكون كل من المتقدم طالباً لذلك المتأخر) .

---

(١) البيت هو :

جفونى ولم أجف الأخلاء ، إننى لغير جميل من خليلى مهمل

جفا : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ولم : الواو حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب ، أجف : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، الأخلاء : مفعول به . أن حرف توكيد ونصب النون للوقاية . والياء اسم إن ، لغير : جار ومجرور متعلق بمهل ، جميل : مضاف إليه . من : حرف جر خليل : مجرور بمن ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجميل ، وخليل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مهمل : خبر إن .

مثال تنازع العاملين معمولا واحداً قوله تعالى : (آتونى أفرغ عليه قطراً) . وذلك لأن (آتونى) فعل وفاعل ومفعول يحتاج إلى مفعول ثان (أفرغ) فعل وفاعل يحتاج إلى مفعول . وتأخر عنهما (قطراً) وكل منهما طالب له .

ومثال تنازع العاملين أكثر من معمول : « ضرب وأكرم زيد عمراً » .

ومثال تنازع أكثر من عاملين معمولا واحداً : (كما صليت . وباركت . وترحمت على إبراهيم) ف (على ابراهيم) مطلوب لكل واحد من هذه العوامل الثلاثة .

ومثال تنازع أكثر من عاملين أكثر من معمول قوله عليه الصلاة والسلام : (تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين) ف (دبر) منصوب على الظرفية ، و (ثلاثاً وثلاثين) منصوب على أنه مفعول مطلق . وقد تنازعهما كل من العوامل الثلاثة السابقة عليهما .

إذا تقرر هذا فنقول : لا خلاف فى جواز إعمال أى العاملين أو العوامل شئت . وإنما الخلاف فى المختار : فالكوفيون يختارون إعمال الأول لسبقه . والبصريون يختارون إعمال الأخير لقربه .

فإن أعملت الأول أضمرت فى الثانى كل ما يحتاج إليه من مرفوع ومنصوب ومجرور وذلك نحو (قام وقعد أخواك) و (قام وضربتهما أخواك) و (قام ومررت بهما أخواك) وذلك لأن الاسم المتنازع فيه — وهو (أخواك) فى المثال — فى نية التقديم ، فالضمير وإن عاد على متأخر لفظاً لكنه متقدم رتبة .

وإن أعملت الثانى : فإن احتاج الأول إلى مرفوع أضمرته . فقلت (قاما وقعد أخواك) وإن احتاج إلى منصوب أو مخفوض حذفته ، فقلت (ضربت وضربنى أخواك) و (مررت ومر بى أخواك) ، ولا تقل (ضربتهما) ولا (مررت بهما) . لأن عود الضمير على ماتأخر لفظاً ورتبة . وإنما اغتفر فى المرفوع لأنه غير صالح للسقوط . ولا كذلك المنصوب والمجرور :

وليس من التنازع قول امرىء القيس :

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة   كفانى ، ولم أطلب قليل من المال (١)

وذلك لأن شرط هذا الباب أن يكون العاملان موجهين إلى شىء كما قدمنا ولو وجه هنا « كفانى » و « أطلب » إلى « قليل » فسد المعنى ، لأن « لو » تدل على امتناع الشىء لامتناع غيره . فاذا كان ما بعدها مثبتاً كان منفياً ، نحو « لو جاءنى أكرمته » وإذا كان منفياً كان مثبتاً . نحو « لو لم يسىء لم أعاقبه » وعلى هذا فقوله : أن ما أسعى لأدنى معيشة « منفى » لكونه فى نفسه مثبتاً وقد دخل عليه حرف الامتناع ، وكل

(١) البيت لامرىء القيس ، لو : حرف امتناع لا متناع ، أن : حرف توكيد ونصب ما : مصدرية ، أسعى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا . وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب اسم أن لأدنى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن . وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف والتقدير . لو ثبت كون سعى لأدنى ، معيشة : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة كفى : فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به ولم الواو عاطفة ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب ، أطلب فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا ، قليل : فاعل كفانى ، من المال جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقليل .

شيء امتنع لعلة ثبت نقيضه : ونقيض السعى لأدنى معيشة عدم السعى لأدنى معيشة . وقوله « ولم أطلب » مثبت لكونه منفياً بلم . وقد دخل عليه حرف الامتناع : فلو وجه إلى « قليل » وجب فيه إثبات طلب القليل . وهو عين مانفاه أولا : وإذا بطل ذلك تعين أن يكون مفعول « أطلب » محذوفاً . وتقديره « ولم أطلب الملك » ومقتضى ذلك أنه طالب للملك . وهو المراد .

فإن قيل : إنما يلزم فساد جعله من باب التنازع لعطفك لم أطلب على كفانى . ولو قدرته مستأنفاً محضاً غير داخل تحت حكم لو .

قلت : إنما يجوز التنازع بشرط أن يكون بين العاملين ارتباط : وتقدير الاستئناف يزيل الارتباط .

تطبيق عام

(١)

عين الأسماء المرفوعة : ونوعها وحكمها الإعرابى فى القطعة الآتية :

قال البديع فى المقامة القريضية وهى أولى مقاماته .

حدثنا عيسى بن هشام قال :

طرحتنى النوى مطارحها : حتى إذا وطئت جرجان الأقصى : استظهرت على الأيام بضياع أجلت فيها يد العمارة : وأموال وقفتها على التجارة ، وحانوت جعلته مثابة . ورفقة اتخذتها صحابة : وجعلت للدار حاشيتى النهار ، وللحانوت ما بينهما. فجلسنا يوماً نتذاكر القريض وأهله: وتلقاءنا شاب قد جلس غير بعيد . ينصت وكأنه يفهم ويسكت وكأنه

لا يعلم ، حتى إذا مال الكلام بنا ميله ، وجر فينا ذيله : قال : قد أصبتم عذيقه. ووافقتم جذيله : ولو شئت للفظت وأفضت. ولو قلت لأصدرت وأوردت ، ولجلوت الحق فى معرض بيان يسمع الصم وينزل العصم ، فقلت : يافاضل ادن فقد منيت : وهات فقد أثنيت ، فدنا وقال : ومن وقف بالديار وعرصاتها : واغتدى والطير فى وكناتها : ووصف الخيل بصفاتها : ولم يقل الشعر كاسبا : ولم يجد القول راغباً : ففضل من تفتق للحيلة لسانه ، وانتجع للرغبة بنانه : قلنا : فما تقول فى النابغة ؟ قال : يلسب إذا عشق ، ويسلب إذا حنق : ويمدح إذا رغب : ويتعذر إذا رهب : ولا يرمى إلا صائباً ، قلنا : فما تقول فى زهير ؟ قال : يذيب الشعر والشعر يذيبه ، ويدعو القول والسحر يجيبه ، قلنا : فما تقول فى طرفة ؟ قال : هو ماء الأشعار وطينتها ، وكنز القوافى ومدينتها ، مات ولم تظهر أسرار دفائنه ولم تفتح أغلاق خزائنه ، قلنا : فما تقول فى جرير والفرزدق ؟ وأيهما أسبق ؟ قال : جرير أرق شعراً ، وأغزر غزراً ، والفرزدق أمتن صخراً وأكثر فخراً. إذا نسب أشجى : وإذا ثلب أردى ، وإذا مدح أسنى ، والفرزدق إذا افتخر أجزا وإذا احتقر أزرى ، وإذا وصف أوفى ، قلنا : فما تقول فى المحدثين من الشعراء والمتقدمين منهم ؟ قال : المتقدمون أشرف لفظاً ، وأكثر من المعانى حظاً ، والمتأخرون ألطف صنعاً ، وأرق نسجاً ، قلنا : فلو رأيت من أشعارك ، ورويت لنا من أخبارك ، قال : خذهما فى معرض واحد ، وقال :

أما ترونى أتغشى طمراً   ممتضياً فى الضر أمراً إمراً
مضطبنا على الليالى غمراً   ملاقياً منها صرفاً حمراً

أقصى أماني طلوع الشعرى — فقد غنينا بالأماني دهراً
وكان هذا الحر أعلى قدراً — وماء هذا الوجه أغلى سعراً
ضربت للسرا قباباً خضراً — فى دار دارا وإيوان كسرى
فانقلب الدهر لبطن ظهراً — وعاد عرف العيش عندى نكراً
لم يبق من وفرى إلا ذكرى — ثم إلى اليوم هلم جرا
لولا عجوز لى بسر من را — وأفرخ دون جبال بصرى
قد جلب الدهر عليهم شرا — قلت يا سادات نفسى صبرا

قاله عيسى بن هشام : فأنلته ما تاح . وأعرض عنا فراح . فجعلت أنفيه وأنكره ، وكأنى أعرفه . ثم دلتنى عليه ثناياه . فقلت . الإسكندرى والله . فقد كان فارقنا خشفا ووافانا جلفا . ونهضت على إثره . ثم قبضت على خصره . وقلت :

ألست أبا الفتح ؟ ألم نربك فينا وليداً ولبثت فينا من عمرك سنين ؟ فأى عجوز لك بسر من رأى ؟ فضحك إلى . وقال :

ويحك ! هذا الزمان زور — فلا ، يغرنك الغرور
لا تلتزم حالة ولكن — در بالليالى كما تدور

(٢)

أعرب الأبيات الآتية :

قال المتنبى :

أرق على أرق ومثلى يأرق — وجوى يزيد وعبرة تترقرق
جهد الصبابة أن تكون كما أرى : — عين مسهدة ، وقلب يخفق

مالاح برق أو ترنم طائر إلا انثنيت : ولى فؤاد شيق
وعذلت أهل العشق حتى ذقته فعجبت كيف يموت من لا يعشق
وعذرتهم وعرفت ذنبي أنني عيرتهم ؟ فلقيت منه مالقوا

(٣)

عين الجمل الإسمية والجمل الفعلية وأعرب كل فعل فى الأبيات الآتية :

قال المعرى من قصيدة يرثى بها فقيها حنفيا ، وهى فى ديوانه سقط الزند :

غير مجد فى ملتى واعتقادى نوح باك ولا ترنم شاد
وشبيه صوت النعى إذا قيـ س بصوت البشير فى كل ناد
أبكت تلكم الحمامة أم غنـ ت على فرع غصنها المياد
صاح ، هذى قبورنا تملأ الرحـ ب فأين القبور من عهد عاد ؟
خفف الوطء ما أظن أديم الـ أرض إلا من هذه الأجساد
وقبيح بنا وإن قدم العهـ د هوان الآباء والأجداد
سر إن اسطعت فى الهواء رويداً لا اختيالا على رفات العباد
رب لحد قد صار لحداً مراراً ضاحك من تزاحم الأضداد
ودفين على بقايا دفين فى طويل الأزمان والآباد
فاسأل الفرقدين عمن أحسا من قبيل وآنسا من بلاد
كم أقاما على زوال نهاراً وأنارا لمدلج فى سواد
تعب كلها الحياة فما أعـ جب إلا من راغب فى ازدياد

إن حزناً في ساعة الموت أضعا ف سرور في ساعة الميلاد
خلق الناس للبقاء فضلت أمة يحسبونهم للنفاد
إنما ينقلون من دار أعما ل إلى دار شقوة أو رشاد
ضجعة الموت رقدة يستريح الـ جسم فيها، والعيش مثل السهاد

باب : المفعول منصوب

ص — باب : المفعول منصوب .

ش — قد مضى أن الفاعل مرفوع أبداً ، واعلم الآن أن المفعول منصوب أبداً ، والسبب في ذلك أن الفاعل لا يكون إلا واحداً ، والرفع ثقيل ، والمفعول يكون واحداً فأكثر ، والنصب خفيف ، فجعلوا الثقيل للقليل ، والخفيف للكثير ، قصداً للتعادل .

ص — وهو خمسة .

ش — هذا هو الصحيح ، وهي : المفعول به ، كضربت زيداً ، والمفعول المطلق وهو المصدر ، كضربت ضرباً ، والمفعول فيه ، وهو الظرف ، كصمت يوم الخميس ، وجلست أمامك ، والمفعول له كقمت إجلالا لك ، والمفعول معه ، كسرت والنيل .

ونقص الزجاج منها المفعول معه فجعله مفعولا به ، وقدر «سرت وجاوزت النيل» .

ونقص الكوفيون منها المفعول له ، فجعلوه من باب المفعول المطلق ، مثل « قعدت جلوساً » .

وزاد السيرافي سادساً ، وهو المفعول منه ، نحو : « واختار موسى قومه سبعين رجلا » لأن المعنى من قومه .

المفعول به

ص ـ المفعولُ بهِ . وَهُوَ مَا وَقَع عَلَيْهِ فِعْلُ الفَاعلِ ، كـ « ضرَبْتُ زَيْدًا » .

ش ـ هذا الحد لابن الحاجب رحمه الله : وقد استشكل بقولك «ما ضربت زيداً» أو «لا تضرب زيداً» وأجاب بأن المراد بالوقوع إنما هو تعلقه بما لا يعقل إلا به ، ألا ترى أن «زيداً» فى المثالين متعلق بضرب. وأن « ضرب » يتوقف فهمه عليه أو على ما قام مقامه من المتعلقات(١) .

(١) المفعول به هو اسم دل على شيء وقع عليه فعل الفاعل إثباتا أو نفيا ولم تغير لأجله صورة الفعل ، نحو « بريت القلم ، وما بريت القلم » .

وقد يتعدد فى الكلام إن كان الفعل متعديا إلى أكثر من مفعول به واحد ، نحو «أعطيت الفقير درهما ، وظننت الأمر واقعا ، وأعلمت سعيداً الأمر جليا » .

والمفعول به قسمان : صريح وغير صريح .

والصريح قسمان : ظاهر ، نحو « فتح خالد الباب » وضمير متصل ، نحو « أكرمتك وأكرمتهم » أو منفصل ، نحو « إياك نعبد وإياك نستعين » ، ونحو « إياه أريد » .

وغير الصريح ثلاثة أقسام : مؤول بمصدر بعد حرف مصدرى نحو « علمت أنك مجتهد » وجملة مؤولة بمفرد ، نحو « ظننتك تجتهد » ، وجار ومجرور ، نحو « أخذت بيدك » .

وقد يسقط حرف الجر فينتصب المجرور على أنه مفعول به : ويسمى المنصوب على نزع الخافض ، فهو يرجع إلى أصله فى النصب ، لقول الشاعر :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علىّ إذاً حرام

وللمفعول به أربعة أحكام :

١ – أنه يجب نصبه .

٢ – أنه يجوز حذفه لدليل ، نحو « رعت الماشية » ويقال : « هل رأيت الخليل ؟ » فتقول « رأيت » ، قال تعالى « ما ودعك ربك وما قلى » وقال : « ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن يخشى » .

المنادى

ص – وَمِنْهُ الْمنَادَى .

ش – أى : ومن المفعول به المنادى ؛ وذلك لأن قولك « يا عبد الله » أصله أدعو عبد الله ؛ فحذف الفعل وأنيب « يا » عنه .

ص – وإنما يُنْصَبُ مُضَافًا كـ « يا عبدَ اللهِ » أَوْ شَبِيهًا بالمضافِ كـ « يَا حَسَنًا وجهُه » و « يَا طَالِعًا جَبَلاً » و « يا رَفِيقًا بالعباد » أَوْ نكرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ كَقَوْل الأَعْمَى يا رجُلاً خُذْ بِيَدِى .

ش – يعنى أن المنادى إنما ينصب لفظاً فى ثلاث مسائل :

إحداها : أن يكون مضافاً ، كقولك : « يا عبد الله » و « يا رسول الله » وقول الشاعر :

= وقد ينزل المتعدى منزلة اللازم لعدم تعلق غرض بالمفعول به ، فلا يذكر له مفعول ولا يقدر ، كقوله تعالى : هل يستوى الذين يعملون والذين لا يعلمون » .

وما نصب مفعولين من أفعال القلوب جاز فيه حذف مفعوليه معا وحذف أحدهما لدليل . فمن حذف أحدهما قوله تعالى : « أين شركائى الذين كنتم تزعمون » أى تزعمونهم شركائى . ومن حذفهما معا قولهم « من يسمع يخل » أى يخل ما يسمعه حقا .

٣ – أنه يجوز أن يحذف فعله لدليل ، كقوله تعالى : « ماذا أنزل ربكم ؟ قالوا . خيراً » ويقال لك : من أكرم ؟ فتقول « العلماء » . ويجب حذفه فى الأمثال ونحوها مما اشتهر بحذف الفعل نحو « الكلاب على البقر » ، ونحو « أمر مبكياتك . لا أمر مضحكاتك » ونحو « كل شىء ولا شتيمة حر » . ونحو « أهلا وسهلا » ... ومن ذلك حذفه فى أبواب التحذير والاغراء والاختصاص والاشتغال والنعت المقطوع وسيأتى بيان ذلك فى مواضعه .

٤ – أن الأصل فيه أن يتأخر عن الفعل والفاعل . وقد يتقدم على الفاعل ، أو على الفعل والفاعل معا – وليس هنا موضع تفصيل ذلك .

ألا يا عباد الله قلبي متيم بأحسن من صلى وأقبحهم بعلا(١)

الثانية : أن يكون شبيهاً بالمضاف . وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه . وهذا الذى به التمام إما أن يكون اسماً مرفوعاً بالمنادى . كقولك: «يا محموداً فعله » و « يا حسناً وجهه » و « يا جميلا فعله » و «يا كثيراً بره » أو منصوباً به . كقولك : « يا طالعاً جبلا » أو مخفوضاً بخافض متعلق به كقولك : « يا رفيقاً بالعباد » و « يا خيراً من زيد » أو معطوفا عليه قبل النداء كقولك : « يا ثلاثة وثلاثين » فى رجل سميته بذلك :

الثالثة : أن يكون نكرة غير مقصودة كقول الأعمى : « يارجلا خذ بيدى » وقول الشاعر :

فيا راكباً إما عرضت فبلغن نداماى من نجران ألا تلاقيا (٢)

(١) البيت للأخطل التغلبى النصرانى . . (ألا) أداة استفتاح وتنبيه ، (يا) حرف نداء (عباد) منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، عباد مضاف و(الله) مضاف إليه ، قلب: مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه ، (متيم) خبر المبتدأ ، (بأحسن) جار ومجرور متعلق بمتيم ، وأحسن مضاف (ومن) اسم موصول مضاف إليه ، (صلى) فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التعذر . وفاعله ضمير مستتر جوازاً . والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ، بعلا تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة . وموضع الشاهد هو ياعباد الله ، فعباد منادى منصوب لفظاً لأنه مضاف .

(٢) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثى ، من كلمة يقولها وقد أسرته التيم فى يوم الكلاب الثانى .

أيا : حرف نداء . راكباً : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة . إما : كلمة مركبة من إن وما ، فإن : شرطية ، وما : زائدة ، عرضت فعل ماض فعل الشرط وتاء المخاطب فاعله . فبلغن : الفاء واقعة فى جواب الشرط . بلغ ، فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله =

ص – والمُفْرَدُ المَعْرِفَةُ يُبنى عَلى ما يُرفع بهِ كيَا زَيْدُ وَيَا زَيْدَانِ . وَيَا زَيْدُونَ . وَيَا رَجُل لمُعيَّنٍ .

ش – يستحق المنادى البناء بأمرين : إفراده ، وتعريفه : ونعنى بإفراده ألا يكون مضافا ولا شبيها به : ونعنى بتعريفه أن يكون مراداً به معين : سواء كان معرفة قبل النداء كزيد وعمرو ، أو معرفة بعد النداء – بسبب الإقبال عليه – كرجل وإنسان تريد بهما معينا . فإذا وجد فى الاسم هذان الأمران استحق أن يبنى على ما يرفع به لو كان معربا . تقول : « يا زيد » بالضم : و « يا زيدان » بالألف : و « يازيدون بالواو . قال الله تعالى : « يا نوح قد جادلتنا » « يا جبال أوبى معه » :

ص – فصل : وتقولُ : « يا غُلَامُ » بالثَّلاثِ وبالياءِ فَتْحًا وإسْكَانًا . وبالألفِ .

ش – إذا كان المنادى مضافا إلى ياء المتكلم كغلامى جاز فيه ست لغات :

=بنون التوكيد الخفيفة . وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. والنون نون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب . نداى : مفعول أول لبلغ ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر . وياء المتكلم مضاف إليه . مبنى على الفتح فى محل جر ، نجران : مجرور بفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون . والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من نداماى . أن : مخففة من الثقيلة . واسمها ضمير شأن محذوف . والتقدير أنه أى الحال والشأن . لا : نافية للجنس تعمل عمل إن . تلاقيا : اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب ، والألف للإطلاق وخبر لا محذوف ، تقديره . لاتلاقى لنا ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن المخففة . وأن المخففة وما دخلت عليه فى تأويل مصدر منصوب مفعول ثان لبلغ .

إحداها : يا غلامى . بإثبات الياء الساكنة . كقوله تعالى : « ياعبادى لا خوف عليكم » .

والثانية : يا غلام ، بحذف الياء الساكنة وإبقاء الكسرة دليلا عليها: قال الله تعالى : « يا عباد فاتقون (١) » .

الثالثة : ضم الحرف الذى كان مكسوراً لأجل الياء ، وهى لغة ضعيفة . حكوا من كلامهم « يا أم لا تفعلى » بالضم . وقرىء « قال رب احكم بالحق » بالضم .

---

(١) أحرف النداء سبعة . وهى « الهمزة وأى ويا وأيا وهيا ووا وآ » .

فـ« الهمزة وأى» للمنادى القريب ، و« أيا وهيا وآ» للمنادى البعيد . و« يا » لكل منادى قريباً كان أو بعيداً أو متوسطاً. و« وا » للندبة . وهى التى ينادى بها المندوب المتفجع عليه . نحو « وا كبدى . واحسرتى » .

وتتعين « يا » فى نداء اسم الله تعالى ، فلا ينادى بغيرها . وفى الاستغاثة ، فلا يستغاث بغيرها ، وتتعين هى و« وا » فى الندبة . فلا يندب بغيرهما ، و« وا » أكثر استعمالا من«يا».لأن«يا» إنما تستعمل للندبة إذا أمن الالتباس بالنداء الحقيقى . كقوله:

حملت أمراً عظيماً فاصطبرت له ... وقمت فيه بأمر الله يا عمرا

وحكم المنادى أنه منصوب إما لفظاً ، وإما محلا . وعامل النصب فيه إما فعل محذوف وجوباً تقديره (أدعو) ناب حرف النداء منابه . وإما حرف النداء نفسه لتضمنه معنى (أدعو) وعلى الأول فهو مفعول به للفعل المحذوف . وعلى الثانى فهو منصوب بيا نفسها .

فينصب لفظاً . بمعنى أنه يكون معرباً منصوباً كما تنصب الأسماء المعربة إذا كان نكرة غير مقصودة أو مضافاً أو شبيهاً به نحو « ياغافلا تنبه . ياعبد الله . ياحسنا خلقه » .

وينصب محلا بمعنى أن يكون مبنياً فى محل نصب إذا كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة . وبناؤه على ما يرفع به من ضمة أو ألف أو واو .نحو يا على. يا أوس . يارجل. يافتى . يارجلان . يامجتهدون .

وإذا كان المنادى المستحق للبناء مبنياً قبل النداء يبقى على حركة بنائه ؛ ويقال فيه : إنه مبنى على ضمة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء الأصلى .

الرابعة : يا غلامى ، بفتح الياء قال الله تعالى : « يا عبادى الذين أسرفوا على أنفسهم » .

الخامسة : يا غلاما ، بقلب الكسرة التى قبل الياء المفتوحة فتحة فتنقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها ، قال الله تعالى : « يا حسرتا على ما فرطت فى جنب الله » . « يا أسفا على يوسف » .

السادسة : يا غلام ، بحذف الألف وإبقاء الفتحة دليلا عليها كقول الشاعر :

ونست براجع مافات منى بلهف ولا بليت ولا لو انى (١)

أى : بقولى يا لهف ، وقولى : ليت.

وتقول « يا غلام بالثلاث » أى بضم الميم وفتحها وكسرها . وقد بينت توجيه ذلك .

---

(١) ليس : فعل ماض ناقص وتاء المتكلم اسمه ، براجع : الباء حرف جر زائد . راجع : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد وفيه ضمير مستتر تقديره هو فاعله . ما : اسم موصول مفعول به لراجع . مبنى على السكون فى محل نصب . فات فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود إلى ما ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب صلة ما . منى : جار ومجرور متعلق بفات . بلهف : الباء حرف جر والمجرور محذوف تقديره بقولى . ولهف : منادى بحرف نداء محذوف والتقدير : بقولى يالهفا . بليت : الباء حرف جار لمجرور محذوف . وليت منادى مضاف لياء المتكلم بحرف نداء محذوف والتقدير ولابقولى ليت . ولا : الواو للعطف لازائدة لتأكيد النفى. لو : حرف امتناع لامتناع .أنى. أن حرف توكيد و نصب وياء المتكلم اسم أن وخبرها محذوف وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف واقع شرطاً للو . وجوابها محذوف والتقدير . لو حدث أنى فعلت كذا لكان كذا — وموضع الشاهد قوله « بلهف » و« بليت » .

ص — وَيَا أَبَتِ وَيَا أُمَّتِ وَيَا ابْنَ أُمَّ وَيَا ابْنَ عَمَّ بفتح وَكَسْر . وإلْحَاق الأَلفِ أَو الياءِ للأَوَّلَيْن قَبِيحٌ ، وللاخَرَين ضَعيفٌ .

ش — إذا كان المنادى المضاف إلى الياء أباً أو أماً ، جاز فيه عشر لغات : الست المذكورة ، ولغات أربع أخر .

إحداها : إبدال الياء تاء مكسورة ، وبها قرأ السبعة ما عدا ابن عامر فى « يا أبت »

الثانية : إبدالها تاء مفتوحة ، وبها قرأ ابن عامر .

الثالثة : يا أبتا ، بالتاء والألف ، وبها قرىء شاذاً .

الرابعة : يا أبتى ، بالتاء والياء .

وهاتان اللغتان قبيحتان ، والأخيرة أقبح من التى قبلها ، وينبغى ألا تجوز إلا فى ضرورة الشعر .

وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضاف إلى الياء نحو : (يا غلام غلامى) لم يجز فيه إلا إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة إلا إن كان ابن أم أو ابن عم ، فيجوز فيهما أربع لغات : فتح الميم وكسرها ، وقد قرأت السبعة بهما فى قوله تعالى « قال يا ابن أم إن القوم استضعفونى » : « قال يا ابن أم لا تأخذ بلحيتى » .

والثالثة : إثبات الياء كقول الشاعر :

يا ابنَ أمى ويا شقيّق نفسى   أنت خلفتنى لدهر شديد (١)

والرابعة : قلب الياء ألفاً كقوله :

يا ابنة عما لا تلومى واهجعى (٢)

وهاتان اللغتان قليلتان فى الاستعمال .

ص ـ (فصل) : ويَجرى ما أُفْرِدَ أَوْ أُضيفَ مَقْرُونًا بـأَلْ مِنْ نعتِ المبنى وتـأْكيدِه وبيانه ونَسقِهِ المقرون بأَل على لفظِهِ أَوْ محله ، وما أُضيفَ مجرَّدًا على محله . ونَعتُ أَى على لَفظه . والبدَلُ والمنسوقُ المجرَّد كالمنادَى المستقل مُطلقًا .

ش ـ هذا الفصل معقود لأحكام تابع المنادى .

---

(١) البيت لأبى زيد الطائى .

يا حرف نداء . ابن : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة . ابن مضاف وأم من أمى مضاف إليه ، وأم ، مضاف وياء المتكلم مضاف إليه . ويا : الواو عاطفة يا حرف نداء . شقيق : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، شقيق مضاف ونفس من نفسى مضاف إليه ، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه . أنت : مبتدأ . خلفتنى : فعل وفاعل ومفعول . والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ـ وموضع الشاهد قوله يا ابن أمى حيث أثبت ياء المتكلم مع كون المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم ، ومع كون المضاف إلى ياء المتكلم هو لفظ أم .

(٢) هو لأبى النجم الفضل بن قدامة العجلى . يا : حرف نداء . ابنة : منادى منصوب بالفتحة ، ابنة مضاف وعم من عما مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر . وموضع الشاهد قوله يا ابنة عما . حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم وهذه لغة قليلة .

والحاصل : أن المنادى إذا كان مبنياً وكان تابعه نعتاً ، أو تأكيداً أو بيانا أو نسقاً بالألف واللام، وكان مع ذلك مفرداً ، أو مضافا وفيه الألف واللام — جاز فيه الرفع على لفظ المنادى ، والنصب على محله ؛ تقول فى النعت (يا زيد الظريف) بالرفع و (الظريف) بالنصب ؛ وفى التأكيد (ياتميم أجمعون) و (أجمعين) : وفى البيان (ياسعيد كرز) و (كرزاً) . ووفى النسق (يازيد والضحاك) و (الضحاك) قال الشاعر :

يا حكم الوارث عن عبد الملك (١)

روى برفع (الوارث) ونصبه : وقال آخر :

فما كعب ابن مامة وابن أروى بأجود منك يا عمر الجوادا (٢)

---

(١) البيت لرؤبة الراجز . يا : حرف نداء . حكم : منادى مبنى على الضم فى محل نصب . الوارث : نعت لحكم مرفوع تبعاً للفظ المنادى ، أومنصوب تبعاً لمحله . وهو اسم فاعل وفيه ضمير مستتر هو فاعله . عن : حرف جر عبد : مجرور بعن ، والجار والمجرور متعلق بالوارث وعبد : مضاف و الملك مضاف إليه . مجرور بكسرة منع من ظهورها سكون الوقف .

(٢) البيت لجرير ابن مامة وهو رجل من إياد اشتهر بالكرم والسخاء . ابن أروى ، المراد به عثمان بن عفان . ما : نافية حجازية تعمل عمل ليس . كعب : اسم ما . ابن صفة لكعب . مامة : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث. وابن الواو عاطفة ، ابن : معطوف على اسم ما . ابن مضاف ، وأروى مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة على آخره نيابة عن الكسرة لأنه علم مؤنث بألف التأنيث المقصورة. بأجود : الباء حرف جر زائد . أجود : خبر ما منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها الفتحة النائبة عن الكسرة الناشئة بسبب حرف الجر الزائد ، لأن « أجود » ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل. منك: جار ومجرور =

والقوافى منصوبة : وقال آخر :

ألا يا زيد والضحاك سيرا فقد جاوزتما خمر الطريق (١)

وقال الله تعالى : « يا جبال أوبى معه والطير » ، وقرىء شاذاً « والطير » (بالضم) وهذه أمثلة المفرد. وكذلك المضاف الذى فيه أل. تقول: (يا زيد الحسن الوجه . والحسن الوجه) وقال الشاعر :

يا صاح يا ذا الضامر العنس (٢)

= متعلق بأجود. يا : حرف نداء عمر : بالضم على المشهور. وهو منادى مبنى على الضم فى محل نصب . الجوادا : نعت لعمر على محله . ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

وموضع الشاهد لفظ الجواد فإنه نعت لعمر على المحل .

(١) ألا : أداة استفتاح وتنبيه ، يا ، حرف نداء زيد ، منادى مبنى على الضم فى محل نصب . والضحاك : الواو حرف عطف ، والضحاك معطوف على زيد بالرفع إتباعاً له على اللفظ ، وبالنصب إتباعاً له على المحل : سيرا : فعل أمر مبنى على حذف النون، وألف الاثنين فاعل :فقد : الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق جاوزتما : جاوز : فعل ماض . وتاء المخاطب فاعل ، والميم حرف عماد والألف حرف دال على تثنية المخاطب . خمر : مفعول به لجاوز ، وهو مضاف والطريق مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وموضع الشاهد فيه هو يا زيد والضحاك، فالضحاك روى بنصبه ورفعه، لأن المعطوف على المنادى إذا كان اسما مقترناً بأل غير مضاف جاز فيه وجهان .

(٢) تمام البيت : والرجل ذى الاتساع والحاس . يا : حرف نداء ، صاح : منادى مرخم، وأصله صاحب ، مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب . يا : حرف نداء . ذا : اسم إشارة منادى ، مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلى فى محل نصب . الضامر : نعت لذا المنادى ، مرفوع تبعاً للفظ، أو منصوب تبعاً للمحل . الضامر مضاف ، والعنس: مضاف إليه، والشاهد فى الضامر العنس، فإنه نعت مقترن بأل ومضاف ، وقد روى برفعه ونصبه .

يروى برفع « الضامر » ونصبه .

فإن كان التابع من هذه الأشياء مضافا ، وليس فيه الألف واللام ، تعين نصبه على المحل . كقولك : « يا زيد صاحب عمرو » ، و « يا زيد أبا عبد الله » و « يا تميم كلكم » أو « كلهم » ، و « يا زيد أبا عبد الله » قال تعالى : « قل اللهم فاطر السموات والأرض » .

وإن كان التابع نعتاً لأى تعين رفعه على اللفظ . كقوله تعالى « ياأيها الناس » ، « يا أيها النبي » .

وإن كان التابع بدلا ، أو نسقا بغير الألف واللام . أعطى مايستحقه لو كان منادى . تقول فى البدل : « يا سعيد كرز » بضم « كرز » بغير تنوين كما تقول « ياكرز » و « يا سعيد أبا عبد الله » بالنصب ، كما تقول : يا أبا عبد الله : وفى النسق « يا زيد وعمرو » بالضم و « يا زيد وأبا عبد الله » بالنصب وهكذا أيضا حكم البدل والنسق لو كان المنادى معربا .

ص — ولك فى نحو : * يا زَيْدُ زيدَ اليعْمُلَاتِ *
فَتْحُهما أَو ضمُّ الأَوَّل .

ش — إذا تكرر المنادى المفرد مضافا ؛ نحو « يا زيد زيد اليعملات » جاز لك فى الأول وجهان :

أحدهما : الضم ، وذلك على تقديره منادى مفرداً ، ويكون الثانى حينئذ : إما منادى سقط منه حرف النداء ، وإما عطف بيان ، وإما مفعولا بتقدير أعنى .

والثانى : الفتح وذلك على أن الأصل : يا زيد اليعملات زيد اليعملات . ثم اختلف فيه ، فقال سيبويه : حذف « اليعملات » من الثانى لدلالة الأول عليه ، وأقحم « زيد » بين المضاف والمضاف إليه ، وقال المبرد : حذف « اليعملات » من الأول لدلالة الثانى عليه ، وكل من القولين فيه تخريج على وجه ضعيف : أما قول سيبويه ففيه الفصل بين المتضايفين وهما كالكلمة الواحدة ، وأما قول المبرد ففيه الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه ، وهو قليل والكثير عكسه (١) .

---

(١) الخلاصة أنه إن كان المنادى مبنياً فلتابعه أربعة أضرب :

١ — ما يجب رفعه معرباً تبعاً للفظ المنادى . وهو تابع « أى وأية واسم الإشارة » نحو « يا أيها الرجل ، يا أيتها المرأة ، يا هذا الرجل ، يا هذه المرأة » ولا يوصف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه (أل) ولاتوصف (أى وأية) فى باب النداء إلا بما فيه (أل) أوباسم الإشارة ، نحو « يا أيها ذا الرجل » .

٢ — ما يجب ضمه للبناء ، وهو البدل والمعطوف المجرد من (أل) اللذان لم يضافا ، نحو « ياسعد خليل ، ويا سعد وخليل » .

٣ — ما يجب نصبه تبعاً لمحل المنادى ، وهو كل تابع أضيف مجرداً من (أل) نحو « يا على أبا الحسن ، ويا على وأبا سعيد ، يا خليل صاحب» خالد ، يا تلاميذ كلهم أوكلكم ، يارجل أبا خليل » .

٤ — ما يجوز فيه الوجهان : الرفع معرباً تبعاً للفظ المنادى ، والنصب تبعاً لمحله ، وهو نوعان (الأول) النعت المضاف المقترن بأل ، وذلك يكون فى الصفات المشتقة المضافة إلى معمولها ، نحو « ياخالد الحسن الخلق ، أو الحسن الخلق ، ويا خليل خادم الأمة ، أوخادم الأمة » (الثانى) ماكان مفرداً من نعت أو توكيد أوعطف بيان أومعطوف مقترن بأل نحو ، « يا على الكريم أوالكريم يا مسلمون كلكم أوكلكم بالرفع والنصب ، يا رجل خليل ، يا على والضيف ، أو والضيف » ومن العطف بالنصب تبعاً لمحل المنادى قوله تعالى : « ياجبال أوبى معه والطير » وقرىء فى غير السبعة : « والطير » بالرفع عطفاً على اللفظ .

ص – فصل : ويجوزُ ترخيمُ المُنادى المعرفةِ ، وهوَ : حذْفُ آخرهِ تخفيفًا ، فذُو التَّاءِ مُطْلَقًا كَيَاطلحَ ، وياثُبُ ، وغيرُه بشرْطِ ضمه وعلَميَّتهِ ، ومجاوزَتِهِ ثلاثَةَ أَحْرُفٍ ، كَيا جعْفَ ، ضمًا وفَتْحًا .

ش – من أحكام المنادى الترخيم(١) ، وهو : حذف آخره تخفيفاً ، وهي تسمية قديمة . وروى أنه قيل لابن عباس : إن ابن مسعود

= وإن كان المنادى معربا منصوبا فتابعه أبدا منصوب معرب نحو « يا أبا الحسن صاحبنا ياذا الفضل وذا العلم ، يا أبا خالد والضيف » إلا إذا كان بدلا أو معطوفاً مجردين من (أل) غير مضافين، فهما مبنيان . نحو « يا أبا الحسن على ، يا أبا عبد الله وخالد » .

(١) فالترخيم هو حذف آخر المنادى تخفيفاً ، نحو « يا فاطم » والأصل «يافاطمة» والمنادى الذى يحذف آخره يسمى (مرخماً) .

ولا يرخم من الأسماء إلا شيئان :

١ – ماكان مختوماً بتاء التأنيث ، سواء أكان علماً أم غير علم نحو « ياعائش وياهب » فى (عائشة وهبة) .

٢ – العلم المذكر أو المؤنث على شرط أن يكون غير مركب . وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، نحو « يا جعف وياسعا » فى « جعفر وسعاد » .

فلا ترخم النكرة ولا ماكان على ثلاثة أحرف ولم يكن مختوماً بالتاء ولا المركب فلا يقال : « يا إنسا » فى (إنسان) لأنه غير علم ولا (يا حس) فى (ياحسن) لأنه على ثلاثة أحرف ولا مثل (ياعبد الرحمن) لأنه مركب . وأما ترخيم (صاحب) فى قولهم (ياصاح) مع كونه غير علم فهو شاذ لا يقاس عليه .

ويحذف للترخيم إما حرف واحد وهو الأكثر كما تقدم ، وإما حرفان وهو قليل، فتقول : يا عثم ويا منص « فى عثمان ومنصور » .

وفى المنادى المرخم لغتان :

قرأ : « ونادوا يا مال » فقال : ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم ، ذكره الزمخشري وغيره : وعن بعضهم أن الذى حسن الترخيم هنا أن فيه الإشارة إلى أنهم يقتطعون بعض الاسم لضعفهم عن إتمامه .

وشرطه أن يكون الاسم معرفة ، ثم إن كان مختوما بالتاء لم يشترط فيه علمية ولا زيادة على الثلاثة ، فتقول ثبة — وهى الجماعة — (ياثب) كما تقول فى عائشة (يا عائش) وإن لم يكن مختوماً بالتاء فله شروط : أحدها أن يكون مبنياً على الضم ، والثانى أن يكون علما ، والثالث : أن يكون متجاوزاً ثلاثة أحرف ، وذلك نحو حارث وجعفر ، تقول : (يا حار) و (يا جعف) ولا يجوز فى نحو (عبد الله) و (شاب قرناها) أن يرخما ، لأنهما ليس مضمومين ، ولا فى نحو إنسان مقصوداً به معين لأنه ليس علما ، ولا فى نحو (زيد) و (عمرو) و (حكم) لأنها ثلاثية ، وأجاز الفراء الترخيم فى (حكم) و (حسن) ونحوهما من الثلاثيات المحركة الوسط ، قياساً على إجرائهم نحو (سقر) مجرى زينب فى إيجاب منع الصرف ، لا مجرى هند فى إجازة الصرف وعدمه ، وإجرائهم (جمزى) لحركة وسطه مجرى حبارى فى إيجاب حذف ألفه فى النسب ، لا مجرى حبلى فى إجازة حذف ألفه وقلبها واواً .

= ١ — أن تبقى آخره بعد الحذف على ما كان عليه قبل الحذف من ضمة أو فتحة أو كسرة نحو : ياحار . يا منص . يا جعف ، وهذه لغة من ينتظر .

٢ — أن يكون محركاً بحركة الحرف المحذوف نحو يا جعف ويا حار بالضم ، وتسمى هذه اللغة لغة من لا ينتظر .

وأشرت بقولى (كياجعف ضما وفتحاً) إلى أن الترخيم يجوز فيه قطع النظر عن المحذوف ، فتجعل الباقى اسما برأسه فتضمه ، ويسمى لغة من لا ينتظر ، ويجوز ألا تقطع النظر عنه ، بل تجعله مقدراً ، فيبقى (ما كان) على ما كان عليه ، ويسمى لغة من ينتظر .

فتقول على اللغة الثانية فى جعفر : (ياجعف) ببقاء فتحة الفاء وفى مالك (يا مال) ببقاء كسرة اللام ، وهى قراءة ابن مسعود . وفى منصور (يا منص) ببقاء ضمة الصاد . وفى هرقل (يا هرق) ببقاء سكون القاف .

وتقول فى اللغة الأولى : (يا جعف ويا مال : ويا هرق) بضم أعجازهن ، وهى قراءة أبى السرار الغنوى ؛ و(يا منص) باجتلاب ضمة غير (تلك الضمة) التى كانت قبل الترخيم .

ص — ويُحْذَف مِن نحوِ : « سَلمانَ ، ومنصورٍ ومسكِينٍ حرْفان ومن نحو : « معد يكربَ » الكلمةُ الثانيةُ .

ش — المحذوف للترخيم على ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون حرفا واحداً ، وهو الغالب كما مثلنا .

والثانى : أن يكون حرفين ، وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط أحدها : أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً ، الثانى : أن يكون معتلا ، الثالث : أن يكون ساكناً ، الرابع أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوقها ؛ وذلك نحو « سلمان ، ومنصور ، ومسكين » علما . تقول : يا سلم ، ويا منص ، ويا مسك ، قال الشاعر :

يا مرو إن مطيّى محبوسة ترجو الحباء وربها لم ييأس(١)

« يريد » يامروان » وقال الآخر :

قفى فانظرى يا أسم هل تعرفينه (٢)

يريد «ياأسماء»

ويجب الاقتصار على حذف الحرف الأخير فى نحو « مختار » علما، لأن المعتل أصلى ، لأن الأصل مختير أو مختير ، فأبدلت الياء ألفا ، وعن

---

(١) البيت للفرزدق .

يا : حرف نداء . مرو : منادى مرخم ، مبنى على الضم فى محل نصب . إن : حرف توكيد ونصب . مطيّى : مطية ، اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم . وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه . محبوسة : خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة . ترجو : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر ثان لان . الحباء : مفعول ثان لترجو . وربها : الواو واو الحال ، وها : مضاف إليه . لم : حرف نفى وجزم . ييأس : فعل مضارع مجزوم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسرة لأجل الروى . وفاعله ضمير مستتر فيه : والجملة خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

وموضع الشاهد (يامرو) إذ أصله يامروان ، وقد رخمه بحذف آخره . وهو النون، ثم تلا هذا الحذف حذف آخر ، فحذف الحرف الذى قبل النون . لكونه حرفاً معتلا ساكناً زائداً وقبله ثلاثة أحرف .

(٢) لعمر بن أبى ربيعة المخزومى من قصيدته الرائية ، وعجزه : « أهذا المغيرى الذى كان يذكر » . قفى : فعل أمر ، مبنى على حذف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعله . فانظرى : الفاء حرف عطف انظرى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل . يا : حرف نداء . أسم : منادى مبنى على الضم فى محل نصب . هل : حرف استفهام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب . تعرفينه ، فعل مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المخاطبة فاعل . والهاء ضمير الغائب مفعول به مبنى على الضم فى محل نصب .

وموضع الشاهد فيه هو (يا أسم) إذ رخمه بحذف آخره ، وهو الهمزة ، ثم تلا هذا الحذف حذف آخر ، وهو حذف الحرف الذى قبل الآخر الذى هو الألف .

الأخفش إجازة حذفها تشبيهاً لها بالزائدة ؛ كما شبهوا ألف مرامى فى النسب بألف حبارى فحذفوها : وفى نحو دلامص علما : لأن الميم وإن كانت زائدة بدليل قولهم : « درع دلامص » و « درع دلاص » لكنها حرف صحيح لا معتل : وفى نحو « سعيد وعماد وثمود » لأن الحرف المعتل لم يسبق بثلاثة أحرف : وعن الفراء إجازة حذفهن وأنشد سيبويه :

تنكرت منا بعد معرفة لمى (١)

أى : يالميس . فحذفوا السين فقط .

وفى نحو « هبيخ : وقنور » لأن حرف العلة محرك .

والثالث : أن يكون المحذوف كلمة برأسها ، وذلك فى المركب تركيب المزج : نحو « معدى كرب » و « حضر موت » تقول : « يا معدى » و « يا حضر » .

ص — فصل ، وَيَقُولُ الْمُسْتَغِيثُ : « يا لَلهِ لِلْمُسْلِمِينَ بِفَتْحِ لامِ الْمُسْتَغَاثِ بِهِ » إِلَّا فى لامِ المعطوفِ الَّذِى لَمْ يَتَكَرَّرْ معهُ يا ، نحو : « يا زَيْدُ لِعَمْرٍو » و « يَا قَوْمِ للعجَبِ العجِيبِ » .

---

(١) هو لأوس بن حجر ، والشطر الثانى قوله :

بعد التصافى والشباب المكرم

الإعراب : تنكرت تنكر : فعل ماض ، والتاء ، ضمير المخاطبة فاعل ، منا : جار ومجرور متعلق بتنكر . بعد : ظرف منصوب على الظرفية متعلق بتنكر . معرفة : مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة . لمى : منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، مبنى على ضم الحرف المحذوف للترخيم فى محل نصب .

وموضع الشاهد لفظ (لمى) حيث رخمه بحذف آخره وحده ، وأصله لميس .

ش — من أقسام المنادى : المستغاث به .

وهو : « كل اسم نودى ليخلص من شدة ، أو يعين على دفع مشقة » (١) .

ولا يستعمل له من حروف النداء إلا « يا » خاصة ، والغالب استعماله مجروراً بلام مفتوحة ، وهى متعلقة بيا عند ابن جنى ، لما فيها من معنى الفعل ، وعند ابن الصائغ وابن عصفور بالفعل المحذوف ، وينسب ذلك إلى سيبويه ، وقال ابن خروف : هى زائدة فلا تتعلق بشىء ، وذكر المستغاث له بعده مجروراً بلام مكسورة دائماً على الأصل وهى حرف تعليل ، وتعلقها بفعل محذوف ، وتقديره : أدعوك لكذا ،

(١) فالاستغاثة هى نداء من يعين على دفع بلاء أو شدة ، نحو : يا للأقوياء للضعفاء . والمطلوب منه الإعانة يسمى (مستغاثاً) والمطلوب له الإعانة يسمى (مستغاثاً له) ولا يستعمل للاستغاثة من أحرف النداء إلا (يا) ولا يجوز حذفها ولا حذف المستغاث ، أما المستغاث له فحذفه جائز ، نحو ، (يا لله) وللمستغاث ثلاثة أوجه :

١ — أن يجر بلام زائدة واجبة الفتح كقول الشاعر :

يا لقومى ويا لأمثال قومى   لأناس عتوهم فى ازدياد

ولا تكسر هذه اللام إلا إذا تكرر المستغاث غير مقترن بـ(يا) كقول الآخر :

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب   يا للكهول وللشبان ، للشيب

٢ — أن يختم بألف زائدة كقول الشاعر :

يا يزيدا لآمل نيل عز   وغنى بعد فاقة وهوان

٣ — أن يبقى على حاله كقول الآخر :

ألا يا قوم للعجب العجيب   وللغفلات تعرض للأريب

أما المستغاث له فإن ذكر فى الكلام وجب جره بلام مكسورة دائماً نحو « ياللقوى للعلم » وقد يجر بـ(من) كقول الشاعر :

يا للرجال ذوى الألباب من نفر   لا يبرح السفه المردى لهم دينا

وذلك كقول عمر رضى الله عنه « ياالله للمسلمين » بفتح اللام الأولى وكسر الثانية ، وإذا عطفت عليه مستغاثا آخر ، فإن أعدت « يا » مع المعطوف فتحت اللام ، قال الشاعر :

يا لقومى ويا لأمثال قومى لأناس عتوهم فى ازدياد(١)

وإن لم تعد « يا » كسرت لام المعطوف ، كقوله :

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب يا للكهول وللشبان للعجب (٢)

---

(١) يا : حرف نداء واستغاثة . لقومى : اللام ، حرف جر . قوم ، مجرور باللام ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه والجار والمجرور متعلق بيا عند ابن جنى لأنها حرف من حروف المعانى أشرب معنى الفعل ، ومتعلق بالفعل المحذوف الذى دلت يا عليه عند ابن الصائغ وابن عصفور تبعاً لشيخ النحاة سيبويه .

ويا لأمثال : الواو عاطفة ، ويا : حرف نداء واستغاثة واللام جارة . وأمثال : مجرور باللام . وقوم من قومى : مضاف إليه وياء المتكلم مضاف إليه كذلك . لأناس : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقديره أدعوهم لأناس . عتوهم . عتو : مبتدأ وضمير الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه . فى ازدياد : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر صفة لأناس .

وموضع الشاهد (يا لقومى ويا لأمثال) حيث جر المستغاث فى الكلمتين جميعاً بلام مفتوحة .

(٢) الإعراب : يبكيك ، يبكى : فعل مضارع والكاف ضمير المخاطب مفعول به . ناء : فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل . بعيد : صفة لناء . الدار مضاف إليه . مغترب : صفة لناء . يا : حرف نداء واستغاثة . للكهول : اللام حرف جر ، والكهول : مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بيا ، أو بالفعل المحذوف . وللشبان : الواو عاطفة ، واللام جارة . الشبان : مجرور باللام ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق . للعجب : جار مجرور متعلق بفعل محذوف . أى : أدعوكم للعجب .

وللمستغاث به استعمالان آخران أحدهما : أن تلحق آخره ألفا، فلا تلحقه حينئذ اللام من أوله ، وذلك كقوله :

يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان(١)

الثانى : أن تدخل عليه اللام من أوله ، ولا تلحقه الألف من آخره، وحينئذ يجرى عليه حكم المنادى . فتقول على ذلك : « يا زيد لعمرو » بضم زيد ، و (يا عبد الله لزيد) بنصب عبد الله ، قال الشاعر :

ألا يا قوم للعجب العجيب وللغفلات تعرض للأريب(٢)

= وموضع الشاهد هو « ياللكهول وللشبان » فقد جر الشبان بلام مكسورة إذ أنه معطوف من غير أن يعيد معه يا .

(١) يا : حرف نداء واستغاثة . يزيدا : منادى مستغاث به مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة التى أتى بها لأجل الألف فى محل نصب . لآمل : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف ، أى أدعوك . آمل : اسم فاعل وفاعله ضمير . نيل : مفعول به لآمل . عز : مضاف إليه . وغنى : الواو عاطفة ، غنى : معطوف على نيل أو عز ، وموضع الشاهد هو قوله يايزيدا . حيث ألحق المستغاث به الألف فى آخره ؛ ولم يدخل عليه اللام فى أوله .

(٢) ألا : أداة استفتاح وتنبيه . يا : حرف نداء واستغاثة. قوم : منادى مستغاث به منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتى بها لأجل مناسبة ياء المتكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها . للعجب جار ومجرور متعلق بفعل محذوف والتقدير : أدعوكم للعجب . العجيب : صفة للعجب . وللغفلات : حرف عطف . تعرض : فعل مضارع مرفوع ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الغفلات ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر صفة للغفلات ، أو فى محل نصب حال منه . للأريب : جار ومجرور متعلق بتعرض . والشاهد فيه قوله : ياقوم . حيث استعمل المستغاث به استعمال المنادى . فلم يلحق به اللام فى أوله ولا الألف فى آخره . وهذا أقل الاستعمالات الثلاثة .

ص ـ والنَّادِبُ : وا زَيْدًا وَا أَمِير المؤمنينَا ، وَا رأسا . ولكَ إلحاقُ الهاءِ وقفًا .

ش ـ المندوب : هو المنادى المتفجع عليه أو المتوجع منه ، فالأول كقول الشاعر يرثى عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه :

حملت أمراً عظيما فاصطبرت له … وقمت فيه بأمر الله يا عمرا (١)

والثانى كقول المتنبي :

وا حر قلباه ممن قلبه شبم … ومن بجسمي وحالى عنده سقم (٢)

ولا يستعمل فيه من حروف النداء إلا حرفا : « وا » وهى الغالبة عليه والمختصة به ، و (يا) وذلك إذا لم يلتبس بالمنادى المحض :

وحكمه حكم المنادى ، فتقول (وازيد) بالضم ، و (وا عبد الله) بالنصب ، ولك أن تلحق آخره ألفا ، فتقول : وا زيدا ، وا عمرا :

---

(١) هو لجرير . حملت . حمل : فعل ماض مبنى للمجهول . والتاء نائب فاعل وهو مفعول أول . أمراً : مفعول ثان . عظيماً : صفة لأمرا .

يا : حرف نداء وندبة . عمرا : منادى مندوب ، مبنى على الضم المقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة المأتى بها لأجل الألف .

(٢) الإعراب : وا : حرف نداء وندبة . مبنى على السكون لا محل له من الإعراب. حر : منادى مندوب منصوب بالفتحة الظاهرة . قلباه : مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والألف للدلالة على الندبة ، والهاء للسكت . قلب : مبتدأ . والها ضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول فى من ، مضاف إليه . شبم : خبر المبتدأ وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة من . بجسمى . جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم . وحالى : الواو عاطفة ، حال : معطوف على جسمى ، وياء المتكلم مضاف إليه . عنده : ظرف خبر مقدم . سقم : مبتدأ مؤخر . وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها صلة والشاهد هو (واحر قلباه) .

ولك إلحاق الهاء فى الوقف، فتقول : وا زيداه وا عمراه : فإن وصلت حذفتها ، إلا فى الضرورة ، فيجوز إثباتها ، كما تقدم فى بيت المتنبى . ويجوز (حينئذ) أيضاً ضمها تشبيهاً بهاء الضمير ، وكسرها على أصل التقاء الساكنين . وقولى (والنادب) معناه : ويقول النادب .

المفعول المطلق

ص — والمَفْعُولُ المُطْلَقُ ، وهُوَ : المَصْدَرُ الفَضلةُ المُسَلَّط عليهِ عاملٌ منْ لفظهِ « كضرَبتُ ضَرْبًا » أَوْ منْ مَعْنَاهُ كـ « قَعدْتُ جُلُوسًا » ، وَقَدْ يَنُوبُ عنْهُ غَيْرُهُ كـ « ضربْتُه سَوطًا » « فاجْلدوهُمْ ثمانِينَ جَلْدَةً » « فَلَا تَمِيلُوا كلَّ المَيْلِ » « وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ » وَلَيْسَ منه « فكُلا منها رَغدًا » .

ش — لما أنهيت القول فى المفعول به وما يتعلق به من أحكام المنادى شرعت فى الكلام على الثانى من المفاعيل ، وهو المفعول المطلق .

وهو عبارة عن مصدر فضلة تسلط عليه عامل من لفظه أو من معناه .

فالأول كقوله تعالى : « وكلم الله موسى تكليما » والثانى نحو قولك ، (قعدت جلوسا) و (تأليت حلفة) قال الشاعر :

تألى ابن أوس حلفة ليردنى   إلى نسوة كأنهن مفائد(١)

---

(١) تألى : فعل ماض . ابن : فاعل . أوس : مضاف إليه . حلفة : مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة . ليردنى : اللام واقعة فى جواب القسم ، يرد : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به وفاعله مستتر جوازاً تقديره هو .

واحترزت بذكر الفضلة عن نحو قولك « كلامك كلام حسن » وقول العرب « جد جده » ، فكلام الثانى وجده مصدر ان سلط عليهما عامل من لفظهما ، وهو الفعل فى المثال الثانى ، والمبتدأ فى المثال الأول ، بناء على قول سيبويه إن المبتدأ عامل فى الخبر ، وليسا من باب المفعول المطلق فى شىء .

وقد تنصب أشياء على المفعول المطلق ولم تكن مصدراً ، وذلك على سبيل النيابة عن المصدر ، نحو « كل » و « بعض » مضافين إلى المصدر ، كقوله تعالى :

« فلا تميلوا كل الميل » « ولو تقول علينا بعض الأقاويل » والعدد نحو : « فاجلدوهم ثمانين جلدة » فثمانين مفعول مطلق ، وجلدة : تمييز ، وأسماء الآلات نحو : ضربته سوطا ، أو عصا ، أو مقرعة ؛ وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو : « وكلا منها رغداً » خلافا للمعربين ، زعموا أن الأصل أكلا رغداً ، وأنه حذف الموصوف ونابت صفته منابه فانتصبت انتصابه ، ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه ، والتقدير : فكلا حالة كون الأكل رغداً ، ويدل على ذلك أنهم يقولون : « سير عليه طويلا » فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ، ولا يقولون « طويل » بالرفع ، فدل على أنه حال لا مصدر ، وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل ، لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق .

المفعول له

ص ـ والمَفْعُولُ له ، وهُوَ المصدَر المعلِّل لِحدَث شاركهُ وقتًا وفاعلاً ك « قمتُ إجْلالاً لَكَ » فإنْ فَقَدَ المعلَّل شَرْطًا جُرَّ بِحَرْفِ التَّعْليلِ نحو : « خَلَقَ لَكُمْ » .

« وإني لَتَعْرُوني لذكْرَاك هِزَّةٌ »

« فجئتُ وقد نضَّتْ لنوْمٍ ثيابَها »

ش ـ الثالث من المفعولات : المفعول له ، ويسمى المفعول لأجله ، ومن أجله وهو : كل مصدر معلل لحدث مشارك له فى الزمان والفاعل ، وذلك كقوله تعالى « يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت » ، فالحذر : مصدر منصوب ذكر علة لجعل الأصابع فى الآذان وزمنه وزمن الجعل واحد ، وفاعلهما أيضا واحد ، وهم الكافرون ، فلما استوفيت هذه الشروط انتصب .

فلو فقد المعلل شرطا من هذه الشروط وجب جره بلام التعليل (١)

فمثال ما فقد المصدرية قوله تعالى : « هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا » فإن المخاطبين هم العلة فى الخلق ، وخفض ضميرهم باللام ، لأنه ليس مصدرا ، وكذلك قول امرىء القيس :

---

(١) يقول ابن عقيل : وإن فقد شرط من هذه الشروط وجب جره بحرف التعليل ، وهو اللام أو من أو فى أو الباء ، ومن هنا يعرف أن المصنف لا يقصد هنا خصوص لام التعليل .

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة　　كفانى ولم أطلب قليل من المال (١)

فأدنى : أفعل تفضيل ، وليس بمصدر ، فلهذا جاء مخفوضاً باللام ؛

ومثال ما فقد اتحاد الزمان قوله :

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها　　لدى الستر إلا لبسة المتفضل (٢)

فإن النوم ، وإن كان علة فى خلع الثياب ، لكن زمن خلع الثوب سابق على زمنه ؛

ومثال ما فقد اتحاد الفاعل قوله :

وإنى لتعرونى لذكراك هزة　　كما انتفض العصفور بلله القطر (٣)

---

(١) هو لامرىء القيس والشاهد هنا قوله (لأدنى) فإن اللام الداخلة على أدنى دالة على التعليل وهذا ليس من باب المفعول لأجله . إذ الشرط فيما يسمى مفعولا لأجله أن يكون مصدراً ، والذى معنا أفعل تفضيل .

(٢) لامرىء القيس .

جئت : فعل وفاعل . وقد : الواو واو الحال . قد : حرف تحقيق ؛ نضت : فعل ماض والتاء للتأنيث ، والفاعل هى . والجملة فى محل نصب حال . لنوم : جار ومجرور متعلق بنضت . ثياب : مفعول به . لدى : ظرف مكان . الستر : مضاف إليه . إلا : أداة استثناء . لبسة : منصوب على الاستثناء . المتفضل : مضاف إليه .

وموضع الشاهد هو (لنوم) فإن النوم علة لخلع الثياب . وفاعل الخلع والنوم واحد لكن زمانهما غير واحد ، لأنها تخلع قبل النوم . فلذلك وجب جره باللام الدالة على التعليل .

(٣) هو لأبى صخر الهذلى .

إنى : إن واسمها . لتعرونى : اللام للقسم . تعرو : فعل مضارع والنون للوقاية والياء مفعول به . لذكراك : اللام حرف جر . ذكرى : مجرور باللام ، والكاف ضمير مضاف إليه . هزة : فاعل تعرو ، والجملة من الفعل والفاعل فى محل رفع خبر إن . كما :=

فإن الذكرى هى علة عرو الهزة ، وزمنهما واحد ، ولكن اختلف الفاعل . ففاعل العرو هو الهزة ، وفاعل الذكرى هو المتكلم ، لأن المعنى لذكرى إياك . فلما اختلف الفاعل خفض باللام . وعلى هذا جاء ، قوله تعالى : « لتركبوها وزينة » فإن (تركبوها) بتقدير لأن تركبوها ، وهو علة لخلق الخيل والبغال والحمير . وجىء به مقروناً باللام لاختلاف الفاعل ، لأن فاعل الخلق هو الله سبحانه وتعالى ، وفاعل الركوب بنو آدم ، وجىء بقوله جل ثناؤه (وزينة) منصوباً لأن فاعل الخلق والتزيين هو الله تعالى(١) .

= الكاف حرف جر . ما : مصدرية . انتفض : فعل ماض . العصفور : فاعله وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف . والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لهزة . بلل . فعل ماض والهاء مفعول به . القطر : فاعل بلل ، والجملة فى محل نصب حال من العصفور .

وموضع الشاهد هو (لذكراك) فإن اللام حرف دال على التعليل ، والتذكر علة لعرو الهزة . ووقت التذكر هو وقت عرو الهزة . لكن لما كان العامل الذى هو تعرونى له فاعل غير فاعل التذكر وجب جر العلة بحرف التعليل .

(١) والخلاصة أن المفعول له هو مصدر قلبى يذكر علة لحدث شاركه فى الزمان والفاعل نحو (رغبة) من قولك (اغتربت رغبة فى العلم) .

فالرغبة مصدر قلبى بين العلة التى من أجلها اغتربت . فإن سبب الاغتراب ، وهو الرغبة فى العلم ، قد شارك الحدث وهو (اغتربت) المصدر وهو (رغبة) فى الزمان والفاعل ، فإن زمانهما واحد وهو الماضى ، وفاعلهما واحد وهو المتكلم .

والمراد بالمصدر القلبى ما كان مصدراً لفعل من الأفعال التى منشؤها الحواس الباطنة . كالتعظيم والإجلال والتحقير والخشية والخوف والجرأة والرغبة والرهبة والحياة والحب والشفقة والعلم والجهل ، ونحوها . ويقابلها أفعال الجوارح ، أى الحواس الظاهرة وما يتصل بها كالقراءة والكتابة والقعود والوقوف والجلوس والمشى والسفر والفقر والغنى ، ونحوها =

المفعول فيه

ص ـ والمفعولُ فيه ، وهُو مَا سُلطَ عَلَيْهِ عَاملٌ عَلَى معنى «فى» مِن اسْمِ زمان كـ «صُمتُ» يَوْمَ الخميس ، أَوْ حينًا ، أَوْ أُسبوعًا ، أَوِ اسمِ مَكَان ، مُبْهَمٍ وَهُوَ الجهَاتُ الست كالأَمام والفوْقِ واليمينِ وعَكْسِهِنَّ ونحوِهِنَّ : كعِنْدَ ، ولَدَى ، والمقاديرِ : كالفرْسخِ وما صِيغَ مِنْ مصدَرِ عاملِهِ ، كـ «قعدْتُ مَقعد زَيْدٍ» .

= ويشترط فيه خمسة شروط ، فإن فقد شرط منها لم يجز نصبه ، فليس كل ما يذكر بياناً لسبب حدوث الفعل ينصب على أنه مفعول له .

وهاك تفصيل شروط نصبه :

١ ـ أن يكون مصدراً .

٢ ـ أن يكون المصدر قلبياً .

٣ و ٤ ـ أن يكون المصدر القلبى متحداً مع الفعل فى الزمان وفى الفاعل . أى يجب أن يكون زمان الفعل وزمان المصدر واحداً وفاعلهما واحداً ، فإن اختلفا زماناً أو فاعلا لم يجز نصب المصدر . فالأول نحو «سافرت للعلم» فإن زمان السفر ماض وزمان العلم مستقبل . والثانى نحو (أحببتك لتعظيمك العلم) إذ أن فاعل المحبة هو المتكلم وفاعل التعظيم هو المخاطب .

ومعنى اتحادهما فى الزمان أن يقع حدث الفعل فى بعض زمان المصدر ، كجئت حباً للعلم ، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر كأمسكته خوفاً من فراره ، أو بالعكس كأدبته إصلاحاً له .

٥ ـ أن يكون هذا المصدر القلبى المتحد مع الفعل فى الزمان والفاعل علة لحصول الفعل . فإن لم يذكر بياناً لسبب حدوث الفعل لم يكن مفعولا لأجله ، بل يكون كما يطلبه العامل الذى يتعلق به ، فيكون مفعولا مطلقاً فى نحو «عظمت العلماء تعظيماً» ومفعولا به فى نحو «علمت الجبن معرة» ومبتدأ فى نحو «البخل داء» وخبر فى نحو «أدوى الأدواء الجهل» ومجروراً فى نحو «أى دواء أدوى من البخل» وهلم جراً . =

ش – الرابع من المفعولات : المفعول فيه . وهو المسمى ظرفاً ، وهو : كل اسم زمان أو مكان سلط عليه عامل على معنى «فى» كقولك : صمت يوم الخميس . وجلست أمامك .

= ومثال ما اجتمعت فيه الشروط قوله تعالى : « ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم » . فإن فقد شرط من هذه الشروط وجب جر المصدر بحرف جر يفيد التعليل كاللام ومن وفى . فاللام نحو (جئت للكتابة) ومن كقوله تعالى : « ولاتقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم » ، وفى الحديث « دخلت امرأة النار فى قطة حبستها لا هى أطعمتها ولا هى تركتها تأكل من خشاش الأرض » وللمفعول من اجله ثلاثة أحكام .

١ – ينصب المصدر ، إذا استوفى شروط نصبه ، على أنه مفعول لأجله صريح . وإن ذكر للتعليل ولم يستوف الشروط جر بحرف الجر المفيد للتعليل . كما تقدم ، واعتبر فى محل نصب على أنه مفعول لأجله غير صريح .

٢ – يجوز تقديم المفعول لأجله على عامله سواء أنصب أم جر بحرف الجر ، نحو « رغبة فى العلم أتيت ، للتجارة سافرت » .

٣ – لايجب نصب المصدر المستوفى شروط نصبه ، بل يجوز نصبه وجره ، وهو فى ذلك على ثلاث صور .

١ – أن يتجرد من « أل » والإضافة فالأكثر نصبه ، نحو « وقف الناس احتراما للعالم وقد يجر على قلة ، كقوله :

من أمكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر

٢ – أن يقترن بأل ، فالأكثر جره بحرف الجر ، نحو (سافرت للرغبة فى العلم) وقد ينصب على قلة كقوله :

لا أقعد الجبن عن الهيجاء ولو توالت زمر الأعداء

٣ – أن يضاف . فالأمران سواء : نصبه وجره بحرف الجر تقول : (تركت المنكر خشية الله ، أو لخشية الله ، أو من خشية الله) .

وعلم مما ذكرته أنه ليس من الظروف (يوماً) و (حيث) من قوله تعالى : « إنا نخاف من ربنا يوماً عبوساً قمطريراً » وقوله تعالى : « الله أعلم حيث يجعل رسالته » فإنهما وإن كانا زماناً ومكاناً لكنهما ليسا على معنى (فى) ؛ وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم ، وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه ؛ فلهذا أعرب كل منهما مفعولا به ، وعامل (حيث) فعل مقدر دل عليه (أعلم) أى : يعلم حيث يجعل رسالته . وأنه ليس منهما أيضاً نحو : (أن تنكحوهن) من قوله تعالى : « وترغبون أن تنكحوهن » لأنه وإن كان على معنى (فى) لكنه ليس زمانا ولا مكانا .

واعلم أن جميع أسماء الزمان تقبل النصب على الظرفية ، ولا فرق فى ذلك بين المختص منها والمعدود والمبهم . ونعنى بالمختص ما يقع جوابا لمتى كيوم الخميس ، وبالمعدود ما يقع جوابا لكم ، كالأسبوع والشهر والحول ، وبالمبهم ما لا يقع جوابا لشىء منهما كالحين والوقت . وأن أسماء المكان لا ينتصب منها على الظرفية إلا ما كان مبهماً ؛

والمبهم ثلاثة أنواع :

أحدها أسماء الجهات الست ، وهى : الفوق ، والتحت ، والأعلى والأسفل ، واليمين والشمال ، وذات اليمين ، وذات الشمال ، والوراء ، والأمام ، قال الله تعالى : « وفوق كل ذى علم عليم » « قد جعل ربك تحتك سريا » « والركب أسفل منكم » « وترى الشمس إذا طلعت تزاور

عن كهفهم ذات اليمين وإذا غربت تقرضهم ذات الشمال » « وكان وراءهم ملك » وقولى : « وعكسهن » أشرت به إلى الوراء والتحت والشمال، وقولى « ونحوهن » أشرت به إلى أن الجهات وإن كانت ستا، لكن ألفاظها كثيرة . ويلحق بأسماء الجهات : ما أشبهها فى شدة الإبهام والاحتياج إلى ما يبين معناها كعند ولدى .

الثانى : أسماء مقادير المساحات ، كالفرسخ ، والميل والبريد .

الثالث : ما كان مصوغا من مصدر عامله كقولك « جلست مجلس زيد » فالمجلس : مشتق من الجلوس الذى هو مصدر لعامله ، وهو جلست . قال الله تعالى: «وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع » ، ولو قلت : (ذهبت مجلس زيد) أو (جلست مذهب عمرو) لم يصح ، لاختلاف مصدر اسم المكان ومصدر عامله .

المفعول معه

ص ـ والمفعولُ معهُ وهوَ : اسْم فضْلَةٌ بعدَ واو أُريدَ بها التَّنصيصُ على المعيَّة مسْبوقةٍ بفعل **أوْ** ما فيهِ حروفُه ومعناهُ ، كـ « سرتُ والنيلَ » و « أنا سائر والنيل » .

ش ــ خرج بذكر « الاسم » الفعل المنصوب بعد الواو فى قولك « لا تأكل السمك وتشرب اللبن » فإنه على معنى الجمع ، أى لا تفعل هذا مع فعلك هذا ، ولا يسمى مفعولا معه ، لكونه ليس اسما ، والجملة الحالية فى نحو « جاء زيد والشمس طالعة » فإنه وإن كان المعنى على قولك جاء زيد مع طلوع الشمس ، إلا أن ذلك ليس باسم ، ولكنه

جملة : وبذكر « الفضلة » ما بعد الواو فى نحو « اشترك زيد وعمرو » فإنه عمدة ، لأن الفعل لا يستغنى عنه ، لا يقال « اشترك زيد » لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين ، وبذكر الواو ما بعد « مع » فى نحو « جاءنى زيد مع عمرو » وما بعد الباء فى نحو « بعتك الدار بأثاثها » وبذكر إرادة التنصيص على المعية نحو « جاء زيد وعمرو » إذا أريد مجرد العطف .

وقولى « مسبوقة — إلخ » بيان لشرط المفعول معه ، وهو : أنه لا بد أن يكون مسبوقا بفعل ، أو بما فيه معنى الفعل وحروفه : فالأول كقولك (سرت والنيل) وقول الله تعالى: «فأجمعوا أمركم وشركاءكم » والثانى كقولك (أنا سائر والنيل) ولا يجوز النصب فى نحو قولهم (كل رجل وضيعته) خلافا للصيمرى ، لأنك لم تذكر فعلا ولا ما فيه معنى الفعل ، وكذلك لا يجوز (هذا لك وأباك) بالنصب ، لأن اسم الاشارة وإن كان فيه معنى الفعل وهو (أشير) لكنه ليس فيه حروفه :

ص — وَقَدْ يَجِبُ النَّصْبُ ، كَقَوْلِكَ : « لا تَنْهَ عَنِ الْقَبِيحِ وإتيانَه ، ومنْهُ « قُمْتُ وزَيْدًا » و « ومَرَرْتُ بِكَ وزَيْدًا » على الأَصح فيهما ، ويترَجَّح فى نحو قولِكَ : « كُنْ أَنْتَ وزَيْدًا كالأَخ » ويضْعُفُ فى نحو : « قَام زَيْد وعمْرو » .

ش — للاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بفعل أو ما فى معناه حالات :

إحداها : أن يجب نصبه على المفعولية ، وذلك إذا كان العطف ممتنعا لمانع معنوى أو صناعى ، فالأول كقولك (لا تنه عن القبيح وإتيانه)

وذلك لأن المعنى على العطف لا تنه عن القبيح وعن إتيانه ، وهذا تناقض ، والثانى كقولك (قمت وزيدا) و (مررت بك وزيداً) . أما الأول فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد التوكيد بضمير منفصل ، كقوله تعالى : « لقد كنتم أنتم وآباؤكم فى ضلال مبين » . وأما الثانى فلأنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض ، كقوله تعالى : « وعليها وعلى الفلك تحملون » .. ومن النحويين من لم يشترط فى المسألتين شيئاً ، فعلى قوله يجوز العطف ، ولهذا قلت على الأصح فيهما .

والثانية : أن يترجح المفعول معه على العطف ، وذلك نحو قوله (كن أنت وزيداً كالأخ) وذلك لأنك لو عطفت (زيداً) على الضمير فى (كن) لزم أن يكون زيد مأموراً ، وأنت لا تريد أن تأمره ، وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ ، قال الشاعر :

فكونوا أنتم وبنى أبيكم مكان الكليتين من الطحال (١)

وقد استفيد من تمثيلى بـ (كن أنت وزيدا كالأخ) أن ما بعد المفعول معه يكون على حسب ما قاله فقط ، لا على حسبهما ، وإلا لقلت كالأخوين ، وهذا هو الصحيح ، وممن نص عليه ابن كيسان والسماع ، والقياس يقتضيانه ، وعن الأخفش إجازة مطابقتهما قياساً على العطف ، وليس بالقوى .

---

(١) كونوا : فعل أمر ناقص مبنى على حذف النون وواو الجماعة اسمها . أنتم : ضمير مؤكد . وبنى : الواو واو المعية . بنى : مفعول معه ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم . مكان : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص . الكليتين : مضاف إليه .

والثالثة : أن يترجح العطف ويضعف المفعول معه ، وذلك إذا أمكن العطف بغير ضعف فى اللفظ ، ولا ضعف فى المعنى ، نحو (قام زيد وعمرو) لأن العطف هو الأصل ولا مضعف له ، فيترجح .

باب الحال

ص ـ بابُ الحالِ ، وهو : وصف فضْلة يقع فى جواب كَيْفَ : كـ « ضَرَبْتُ اللصَّ مكْتُوفًا » .

ش ـ لما انتهى الكلام على المفعولات ، شرعت فى الكلام على بقية المنصوبات ، فمنها الحال ، وهو عبارة عما اجتمع فيه شروط ، أحدها : أن يكون وصفاً ، والثانى : أن يكون فضلة ، والثالث : أن يكون صالحا للوقوع فى جواب كيف ، وذلك كقولك : (ضربت اللص مكتوفا) .

فإن قلت : يرد على ذكر الوصف نحو قوله تعالى : « فانفروا ثبات » ، فإن (ثبات) حال ، وليس بوصف ، وعلى ذكر الفضلة نحو قوله تعالى : « ولا تمش فى الأرض مرحا » وقول الشاعر :

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء
إنما الميت من يعيش كئيبا كاسفاً باله قليل الرجاء (١)

---

(١) ليس : فعل ماض ناقص . من : اسم موصول اسم ليس . مات : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة . فاستراح : الفاء عاطفة استراح : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة معطوفة على جملة الصلة . بميت : الباء حرف جر زائد . ميت : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائدة . إنما أداة حصر . الميت : مبتدأ . ميت : خبر المبتدأ . الأحياء :=

فإنه لو أسقط (مرحا) ، و (كئيبا) فسد المعنى ، فيبطل كون الحال فضلة ، وعلى ذكر الوقوع فى جواب كيف نحو قوله تعالى : « ولا تعثوا فى الأرض مفسدين » قلت : (ثبات) فى معنى متفرقين ، فهو وصف تقديرا ، والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة ، لا ما يصح الاستغناء عنه ، والحد المذكور للحال المبينة لا المؤكدة .

ص — وشرطُها التّنكيرُ .

ش — شرط الحال : أن تكون نكرة ، فإن جاءت بلفظ المعرفة وجب تأويلها بنكرة ، وذلك كقولهم : (ادخلوا الأول فالأول) و (أرسلها العراك) ، وقراءة بعضهم : «ليخرجن الأعز منها الأذل » بفتح الياء وضم الراء ، وهذه المواضع ونحوها مخرجة على زيادة الألف واللام ، وكقولهم : « اجتهد وحدك » ، وهذا مؤول بما لا إضافة فيه ، والتقدير : اجتهد منفرداً .

ص — وشرط صاحِبها التّعريفُ أَوِ التّخصيصُ أَوِ التّعْمِيمُ أَوِ التأْخير ، نحو : « خُشَّعا أَبْصَارهمْ يخْرُجُونَ » « فى أَرْبعةِ أَيَّامٍ سواءً للسائلين » « وما أَهْلَكْنَا مِن قَرِيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُون » .

ش — أى شرط صاحب الحال واحد من أمور أربعة :

= مضاف إليه . إنما : أداة حصر . الميت : مبتدأ . من : اسم موصول خبر . يعيش : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لا محل لها صلة . كئيبا : حال من الضمير المستتر فى يعيش. كاسفا : حال ثانية . باله : فاعل بكاسف ، والهاء مضاف إليه . قليل: حال ثالثة .

الأول : التعريف ، كقوله تعالى « خشعا أبصارهم يخرجون » فخشعا : حال من الضمير فى قوله تعالى: « يخرجون » والضمير أعرف المعارف .

والثانى : التخصيص ، كقوله تعالى : « فى أربعة أيام سواء للسائلين » ، فسواء : حال من أربعة ، وهى وإن كانت نكرة لكنها مخصصة بالإضافة إلى أيام .

والثالث : التعميم ، كقوله تعالى : « وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون » ، فجملة « لها منذرون » حال من قرية ، وهى نكرة عامة لوقوعها فى سياق النفى .

والرابع : التأخير عن الحال ، كقول الشاعر :

لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل(١)

فـ « موحشاً » حال من « طلل » ، وهو نكرة ، لتأخيره عن الحال .

---

(١) هو لكثير . لمية : اللام حرف جر ، مية : مجرور باللام ، وعلامة جرّه الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم . موحشا : حال تقدم على صاحبه ، منصوب بالفتحة الظاهرة . طلل : مبتدأ مؤخر ، وهو صاحب الحال . يلوح : فعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا تقديره هو ، والجملة فى محل رفع صفة لطلل . كأن : حرف تشبيه ونصب ، والهاء اسمه . خلل : خبرها . والجملة فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى يلوح .

باب التمييز

ص – باب التمييز ، وهو : اسم فَضْلَةٌ ، نَكِرَةٌ ، جَامِد ، مفسِّر لما انْبهمَ مِنَ الذَّواتِ(١) .

(١) هذه خلاصة لبعض أحكام التمييز ، نذكرها حكما حكما :
١ – عامل النصب فى تمييز الذات هو الاسم المبهم المميز ؛ وفى تمييز الجملة هو ما فيها من فعل أو شبهه .
٢ – لايتقدم التمييز على عامله إن كان ذاتا كرطل زيتاً ، أو فعلا جامدا نحو «ما أحسنه رجلا ، ونعم زيد رجلا ، وبئس عمرو امرأ» وندر تقدمه على عامله المتصرف كقوله :

أنفسا تطيب بنيل المنى وداعى المنون ينادى جهارا

أما توسطه بين العامل ومرفوعه فجائز ، نحو « طاب نفسا على » .
٣ – لا يكون التمييز إلا اسما صريحا فلا يكون جملة ولا شبهها .
٤ – لا يجوز تعدده .
٥ – الأصل فيه أن يكون اسما جامدا ، وقد يكون مشتقاً إن كان وصفا ناب عن موصوفه . نحو لله دره فارساً ، وما أحسنه عالما ؛ ومررت بعشرين راكبا .
(٦) الأصل فيه أن يكون نكرة . وقد يأتى معرفة لفظا وهو فى المعنى نكرة كقول الشاعر :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

وقول الآخر : « علام ملئت الرعب والحرب لم تقد »

فإن (أل) زائدة ، والأصل « طبت نفسا . وملئت رعبا » كما قال تعالى « لوليت منهم فرارا ولملئت منهم رعبا » وكذا قولهم « ألم فلان رأسه » أى « ألم رأسا » قال تعالى : « إلا من سفه نفسه » . وقال : « وكم أهلكنا من قرية بطرت معيشتها » أى : « سفه نفسا ، وبطرت معيشة » فالمعرفة كما ترى فى معنى النكرة .

٧ – قد يأتى التمييز مؤكدا خلافا لكثير من العلماء كقوله تعالى : « إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً » ونحو « اشتريت من الكتب عشرين كتاباً » فشهراً وكتاباً لم يذكرا للبيان لأن الذات معروفة ، وإنما ذكرا للتأكيد . ومن ذلك قول الشاعر :

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا ، وأمهم زلاء منطيق

٨ – لا يجوز الفصل بين التمييز والعدد إلا فى ضرورة الشعر . كقول الشاعر : « فى خمس عشرة من جمادى ليلة » يريد : فى خمس عشرة ليلة من جمادى .

ش – من المنصوبات : التمييز ، وهو ما اجتمع فيه خمسة أمور ، أحدها : أن يكون اسما ، والثانى : أن يكون فضلة ، والثالث أن يكون نكرة ، والرابع : أن يكون جامدا . والخامس : أن يكون مفسراً لما انبهم من الذوات .

فهو موافق للحال فى الأمور الثلاثة الأول ، ومخالف له فى الأمرين الأخيرين ، لأن الحال مشتق مبين للهيئات والتمييز جامد مبين للذوات (١)

ص – وأَكثرُ وقُوعهِ بَعْدَ المقاديرِ ، كـ « جريب نخْلاً » و « صاعٍ تمْرًا » ، « ومَنَوينِ عَسَلاً » ، والعدَدِ نحو : « أَحدَ

(١) يتفق الحال والتمييز فى خمسة أشياء :

١ – أن كل واحد منهما اسم .

٢ – أن كل واحد منهما فضلة .

٣ – أن كل واحد منهما نكرة .

٤ – أن كل واحد منهما منصوب .

٥ – أن كل واحد منهما مفسر لما قبله .

ويفترقان فى خمسة أمور أيضاً :

١ – أن الحال يفسر هيئة صاحبه والتمييز يفسر ما انبهم من ذات أو نسبة .

٢ – أن الأصل فى الحال أن يكون مشتقاً والأصل فى التمييز أن يكون جامداً وقد يكون كل واحد منهما على خلاف الأصل فيه .

٣ – أن الحال يأتى ظرفاً أو جارا ومجروراً أو جملة اسمية أو فعلية ، والتمييز لا يجىء على واحد منهما .

٤ – أن الحال قد يكون مؤكداً لصاحبه أو لعامله قياساً . وأما التمييز فلا يكون مؤكدا لأحدهما على ما ذهب إليه الجمهور ، وسنعرض لهذا .

٥ – أن الحال قد يكون غير مستغنى عنه والتمييز لا يكون بهذه المنزلة .

عَشَرَ كَوْكَبًا » . إلى « تسع وتسعينَ » ومنهُ تمييزُ « كمْ »
الاستفهاميةِ نحو : « كمْ عبدًا مَلَكْتَ » فأما تمييزُ الخبريةِ
فمجْرُورٌ مفرَدٌ كتمْييز المائةِ وما فوْقَها ، أوْ مجمُوع كَتَمْييزِ العَشْرة
وما دونَها ، ولكَ فى تمييزِ الاسْتفهاميَّة المجرورَةِ بالحرْفِ جرٌ
ونَصْبٌ . ويكونُ التمييز مفسرًا للنسبة محوَّلاً كـ « اشتعلَ الرَّأْسُ
شَيْبًا » ، « وفَجَّرْنا الأَرْضَ عُيُونًا » و « أنا أَكثرُ منكَ مالاً »
أوْ غَيْرَ مُحَوَّل نحو : « امْتَلأَ الإِناءُ ماءً » ، وقد يؤكدانِ نحو :
« ولا تَعْثَوْا فى الأَرْضِ مُفْسِدِين » وقوله :

* مِنْ خير أَديان البريَّة دينًا *

ومنْهُ :

* بئس الفحْلُ فَحلُهُمْ فحْلاً *

خِلَافًا لسيبويْه :

ش — التمييز ضربان : مفسر لمفرد ، ومفسر لنسبة .

فمفسر المفرد له مظان يقع بعدها :

أحدها : المقادير ، وهى عبارة عن ثلاثة أمور : المساحات ،
كـ « جريب نخلا » والكيل كـ « صاع تمراً » والوزن كـ « منوين عسلا » .

الثانى : العدد ، كـ « أحد عشر درهماً » ومنه قوله تعالى : « إنى
رأيت أحد عشر كوكباً » وهكذا حكم الأعداد من الأحد عشر إلى
التسعة والتسعين ، قال الله تعالى : « إن هذا أخى له تسع وتسعون

نعجة » وفى الحديث « إن لله تسعة وتسعين اسما » : وفهم من عطفى فى المقدمة العدد على المقادير أنه ليس من جملتها، وهو قول أكثر المحققين ، لأن المراد بالمقادير مالم ترد حقيقته ، بل مقداره ، حتى إنه تصح إضافة المقدار إليه،وليس العدد كذلك . ألا ترى أنك تقول : عندى مقدار رطل زيتا ، ولا تقول : عندى مقدار عشرين رجلا ، إلا على معنى آخر .

ومن تمييز العدد تمييز « كم » الاستفهامية (١) ، وذلك لأن «كم »

---

(١) كم على قسمين ؛ استفهامية وخبرية :

(ا) فكم الاستفهامية ما يستفهم بها عن عدد مبهم يراد تعيينه نحو «كم رجلا سافر ؟ » ولا تقع إلا فى صدر الكلام ، كجميع أدوات الاستفهام .

ومميزها مفرد منصوب كما رأيت ، وإن سبقها حرف جر جاز جره . على ضعف . بمن مقدرة . نحو« بكم درهم اشتريت هذا الكتاب ؟ » أى بكم من درهم اشتريته؟ ونصبه أولى على كل حال ، وجره ضعيف . وأضعف منه إظهار « من » .

ويجوز الفصل بينها وبين مميزها، ويكثر وقوع الفصل بالظرف والجار والمجرور نحو «كم عندك كتابا ؟ وكم فى الدار رجلا ؟ » ويقل الفصل بينهما بخبرها ، نحو «كم جاءنى رجلا ؟ » أو بالعامل فيها . نحو «كم اشتريت كتابا ؟ » .

ويجوز حذف تمييزها ، نحو «كم مالك ؟ » أى كم درهما أو دينارا هو؟

وحكمها فى الإعراب أن تكون فى محل جر إن سبقها حرف جر أو مضاف . نحو « بكم ساعة بلغت دمشق ؟ ورأى كم رجلا أخذت ؟ » وأن تكون فى محل نصب إن كانت استفهاما عن المصدر لأنها تكون مفعولا مطلقا ، نحو «كم إحسانا أحسنت » أو عن ظرف لأنها تكون مفعولا فيه . نحو «كم يوما غبت ؟ وكم ميلا سرت » . أو عن المفعول به نحو «كم جائزة نلت ؟ » أو عن خبر الفعل الناقص ، نحو «كم كان إخوتك ؟ » فإن لم تكن استفهاما عن واحد مما ذكر كانت فى محل رفع على أنها مبتدأ أو خبر ، فالأول نحو «كم كتابا عندك ؟ » والثانى نحو «كم كتبك ؟ » ولك فى هذا أيضاً أن تجعل (كم) مبتدأ وما بعدها خبراً . والأول أولى .

فى العربية كناية عن عدد مجهول الجنس والمقدار ، وهى على ضربين : استفهامية بمعنى أى عدد ، ويستعملها من يسأل عن كمية الشىء ، وخبرية بمعنى كثير ، ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير ، وتمييز الاستفهامية منصوب مفرد ، تقول « كم عبداً ملكت » و « كم داراً بنيت » وتمييز الخبرية مخفوض دائماً ، ثم تارة يكون مجموعاً كتمييز العشرة فما دونها . تقول : كم عبيد ملكت ، كما تقول : عشرة أعبد ملكت ، وثلاثة أعبد ملكت ، وتارة يكون مفرداً كتمييز المائة فما فوقها ، تقول : كم عبد ملكت ، كما تقول : مائة عبد ملكت ،

= (ب) وكم الخبرية هى التى تكون بمعنى (كثير) وتكون إخبارا عن عدد كثير مبهم الكمية . نحو (كم عالم رأيت) أى رأيت كثيرا من العلماء، ولا تقع إلا فى صدر الكلام . ويجوز حذف مميزها إن دل عليه دليل . نحو (كم عصيت أمرى) أى : كم مرة عصيته .

وحكم مميزها أن يكون مفردا نكرة مجرورا بالإضافة إليها أو بمن نحو (كم علم قرأت . وكم من كريم أكرمت) . ويجوز أن يكون مجموعا ، نحو (كم علوم أعرف) وإفراده أولى .

ويجوز الفصل بينها وبين مميزها ، فإن فصل بينهما وجب نصبه على التمييز لامتناع الإضافة مع الفصل ، نحو كم عندك درهما ، وكم يافتى فضلا لك ، أو جره بمن ظاهرة ، نحو «كم عندك من درهم . وكم لك يافتى من فضل » إلا إذا كان الفاصل فعلا متعديا متسلطا على (كم) فيجب جره بمن ، نحو (كم قرأت من كتاب) . لئلا يلتبس بالمفعول به فيما لو قلت : (كم قرأت كتابا) .

وذلك لأن الجملة الأولى تدل على كثرة الكتب التى قرأتها ، والجملة الأخرى تدل على كثرة المرات التى قرأت فيها كتابا. فكم فى الصورة الأولى فى موضع نصب على أنها مفعول به مقدم لقرأت ، وفى الصورة الثانية فى موضع نصب على أنها مفعول مطلق له لأنها كناية عن المصدر ، والتقدير : كم قراءة قرأت كتابا . فيكون تمييزاً محذوفا .

ويجوز فى نحو (كم نالنى منك معروف) أن ترفعه على أنه فاعل (نال) فيكون تمييز (كم) مقدرا : أى كم مرة . ويجوز أن تنصبه على التمييز . فيكون فاعل (نال) ضميراً مستتراً يعود إلى (كم) . =

وألف عبد ملكت ، ويجوز خفض تمييز « كم » الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، تقول : بكم درهم اشتريت ، والخافض له « من » مضمرة ، لا الإضافة ، خلافاً للزجاج .

الثالث من مظان تمييز المفرد : مادل على مماثلة ، نحو قوله تعالى : « ولو جئنا بمثله مدداً » وقولهم : إن لنا أمثالها إبلاً .

= وحكم (كم) الخبرية فى الإعراب كحكم (كم) الاستفهامية تماما والأمثلة لا تخفى .

واعلم أن كم الاستفهامية وكم الخبرية لا يتقدم عليهما شىء من متعلقات جملهما إلا حرف الجر والمضاف . فهما يعملان فيهما الجر فالأولى نحو : «بكم درهما اشتريت هذا الكتاب ؟ وديوان كم شاعرا قرأت ؟ » والثانية نحو « إلى كم بلد سافرت وخطبة كم خطيب سمعت فوعيت » .

وتشترك (كم) الاستفهامية و (كم) الخبرية فى خمسة أمور : كونهما كنايتين عن عدد مبهم مجهول الجنس والمقدار ، وكونهما مبنيين ، وكون البناء على السكون ، ولزوم التصدير والاحتياج إلى التمييز .

ويفترقان فى خمسة أمور أيضاً :

١ – أن مميزيهما مختلفان إعرابا . وقد تقدم شرح ذلك .

٢ – أن الخبرية تختص بالماضى كرب ، فلا يجوز أن تقول : «كم كتب سأشترى » كما لا تقول « رب دار سأبنى » ويجوز أن تقول : «كم كتابا سأشترى ؟ » .

٣ – أن المتكلم بالخبرية لا يطلب جوابا لأنه مخبر وليس بمستفهم .

٤ – أن التصديق والتكذيب يتوجه على الخبرية ، ولا يتوجه على الاستفهامية ، لأن الكلام الخبرى يحتمل الصدق والكذب ولا يحتملهما الاستفهامى ، لأنه إنشائى .

٥ – أن المبدل من الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام ، تقول : «كم رجل فى الدار ، عشرة بل عشرون ، وكم كتاب اشتريت ، عشرة بل عشرون »أما المبدل من الاستفهامية فيقترن بها نحو «كم كتبك ؟ أعشرة أم عشرون ؟ وكم كتابا اشتريت ؟ أعشرة أم عشرون ؟ » .

الرابع : مادل على مغايرة ، نحو : إن لنا غيرها إبلا أو شاة ، وما أشبه ذلك .

وقد أشرت بقولى « وأكثر وقوعه » إلى أن تمييز المفرد لا يختص بالوقوع بعد المقادير .

ومفسر النسبة على قسمين : محول وغير محول .

فالمحول على ثلاثة أقسام : محول عن الفاعل ، نحو « واشتعل الرأس شيباً » أصله اشتعل شيب الرأس ، فجعل المضاف إليه فاعلا ، والمضاف تمييزاً ، ومحول عن المفعول نحو « وفجرنا الأرض عيوناً » أصله : وفجرنا عيون الأرض ، ففعل فيه : مثل ما ذكرنا ، ومحول عن مضاف غيرهما ، وذلك بعد أفعل التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز ، وذلك كقولك « زيدا أكثر منك علماً » أصله : علم زيد أكثر ، وكقوله تعالى : « أنا أكثر منك مالا وأعز نفراً » فإن كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عين المخبر عنه وجب خفضه بالإضافة ، كقولك (مال زيد أكثر مال) إلا إن كان أفعل التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب ، نحو زيد أكثر الناس مالا .

وغير المحول نحو (امتلأ الإناء ماء) وهو قليل .

وقد يقع كل من الحال والتمييز مؤكداً غير مبين لهيئة ولا لذات ، مثال ذلك فى الحال قوله تعالى : « ولا تعثوا فى الأرض مفسدين » «ثم وليتم مدبرين» ، « ويوم أبعث حيا » « فتبسم ضاحكا » وقال الشاعر :

وتضيء فى وجه الظلام منيرة كجمانة البحرى سل نظامها(١)

ومثال ذلك فى التمييز قوله تعالى : « إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً » « وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر ، فتم ميقات ربه أربعين ليلة » وقول أبى طالب :

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا(٢)

ومنه قول الشاعر :

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم فحلا ، وأمهم زلاء منطيق(٣)

---

(١) البيت للبيد . تضيء : فعل مضارع ، وفاعله مستتر جوازا . فى وجه : جار ومجرور متعلق بتضيء ، ووجه مضاف والظلام : مضاف إليه . منيرة : حال من فاعل تضيء وهى حال مؤكدة . كجمانة : جار ومجرور متعلق بمحذوف إما حال ثانية من فاعل تضيء ، وإما خبر مبتدأ محذوف . البحرى : مضاف إليه . سل : فعل ماض مبنى للمجهول . نظام : نائب فاعل سل ، والفعل ونائب فاعله حال من جمانة .

(٢) لقد : اللام موطئة للقسم . قد : حرف تحقيق . علمت : فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، بأن : الباء حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب . دين : اسم أن . محمد : مضاف إليه . من خير : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور سد مسد مفعولى علم . دينا : تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

(٣) البيت لجرير الشاعر الأموى المشهور .

التغلبيون : مبتدأ أول . بئس : فعل ماض دل على إنشاء الذم مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب . الفحل : فاعل بئس ، والجملة من بئس وفاعلها فى محل رفع خبر مقدم ، فحلهم مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل رفع خبر المبتدأ الأول وهو التغلبيون . فحلا : تمييز منصوب بالفتحة . أمهم : الواو حرف عطف ، أم : مبتدأ ، زلاء : خبر المبتدأ . منطيق : صفة لزلاء . أو خبر بعد خبر ، وجملة المبتدأ والخبر معطوفة على جملة المبتدأ الثانى وخبره .

وسيبويه — رحمه الله تعالى : — يمنع أن يقال (نعم الرجل رجلا زيد) وتأولوا (فحلا) فى البيت على أنه حال مؤكدة ، والشواهد على جواز المسألة كثيرة ، فلا حاجة إلى التأويل ، ودخول التمييز فى باب نعم أكثر من دخول الحال (١) .

---

(١) هذا ويشترط فى الحال أربعة شروط :

١ — أن تكون صفة منتقلة لا ثابتة (وهو الأصل فيها) نحو طلعت الشمس صافية ، وقد تكون صفة ثابتة ، نحو « هذا أبوك رحيما » يوم أبعث حيا ، خلق الإنسان ضعيفا . ، خلق الله الزرافة يديها أكبر من رجليها « أنزل إليكم الكتاب مفصلا » وقال الشاعر :

فجاء به سبط العظام كأنما عمامته بين الرجال لواء

٢ — أن تكون نكرة لا معرفة . وقد تكون معرفة إذا صح تأويلها بنكرة ، نحو : « آمنت بالله وحده » أى منفرداً ، و « رجع المسافر عوده على بدئه » أى عائداً و « ادخلوا الأول فالأول » أى مترتبين ، و « جاءوا الجماء الغفير » أى جميعاً .

٣ — أن تكون نفس صاحبها فى المعنى . نحو « جاء سعيد راكباً » فإن الراكب هو نفس سعيد . ولا يجوز «جاء سعيد ركوباً » لأن الركوب فعل الراكب وليس هو نفسه .

٤ — أن تكون مشتقة لا جامدة وقد تكون جامدة مؤولة بوصف مشتق وذلك فى ثلاث حالات :

الأولى : أن تدل على تشبيه ، نحو «كر على أسدا » أى شجاعاً كالأسد ، و « وضح الحق شمساً » أو مضيئاً أو منيراً كالشمس ، ومنه قولهم : « رفع المصطرعان عدلى عير » أى مصطحبين كاصطحاب عدلى حمار حين سقوطهما .

الثانية : أن تدل على مفاعلة نحو « بعتك الفرس يدا بيد » أى متقابضين و «كلمته فاه إلى فى » أى مشافها .

الثالثة : أن تدل على ترتيب ، نحو « دخل القوم رجلا رجلا » أى مترتبين و « قرأت الكتاب باباً باباً » أى مرتباً .

وقد تكون جامدة غير مؤولة بوصف مشتق ، وذلك فى سبع حالات :

الأولى : أن تكون موصوفة كقوله تعالى : « إنا أنزلناه قرآناً عربيا » وقوله تعالى :=

باب الاستثناء

ص – والمُسْتَثْنى بإلّا من كَلَامٍ تَامٍّ مُوجَبٍ ، نحو : (فشربوا منهُ إلّا قَلِيلاً مِنهمْ) فإنَّ فُقِدَ الإيجابُ تَرَجَّحَ البدَلُ

= « فتمثل لها بشراً سوياً » .

الثانية : أن تدل على تسعير ، نحو « بعت القمح مداً بعشرة قروش » و « اشتريت الثوب ذراعاً بدينار » .

الثالثة : أن تدل على عدد ، كقوله تعالى : « فتم ميقات ربه أربعين ليلة » .

الرابعة : أن تدل على طور ، أى حال واقع فيه تفضيل ، نحو « خالد غلاماً أحسن منه رجلا » و « العنب زبيباً أطيب منه دبساً » .

الخامسة : أن تكون نوعاً لصاحبها نحو « هذا مالك ذهباً » .

السادسة : أن تكون فرعا لصاحبها نحو ، « هذا ذهبك خاتماً » ومنه قوله تعالى : « وتنحتون الجبال بيوتاً » .

السابعة : أن تكون أصلا لصاحبها ، نحو « هذا خاتمك ذهباً » و « هذا ثوبك كتاناً » ومنه قوله تعالى : « أأسجد لمن خلقت طيناً ؟ » .

ثم إن الحال تحتاج إلى عامل وصاحب :

فعاملها ما تقدم عليها من فعل أو شبهه أو معناه فالفعل ، نحو « طلعت الشمس صافية » . والمراد بشبه الفعل الصفات المشتقة من الفعل ، نحو « ما سافر خليل ماشياً » والمراد بمعنى الفعل اسم الفعل ، نحو « صه ساكتاً ، ونزال مسرعاً » واسم الإشارة ، نحو « هذا خالد مقبلا » ومنه قوله تعالى : (وهذا بعلى شيخاً) وقوله : (فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا) . وأدوات التشبيه : نحو (كأن خالداً مقبلا أسد) ، قال الشاعر :

كأن قلوب الطير ، رطباً ويابساً لدى وكرها العناب والحشف البالى

وأدوات التمني والترجى ، نحو (ليت السرور دائماً عندنا . لعل أخاك ناجحاً قادم) . وحرف التنبيه ، نحو (ها هو البدر طالعاً) .

وصاحبها ما كانت هي وصفاً له في المعنى . فاذا قلت : (رجع الجند ظافراً)

فى المتَّصلِ نحو : « ما فعَلُوهُ إلَّا قَلِيلٌ منهمْ » ، والنَّصْبُ فى المُنقطعِ عندَ بنى تميمٍ ، وَوجبَ عندَ الحِجَازِيين ، نحو :

=فصاحب الحال هو الجند ، وعاملها هو (رجع) . والأصل فى صاحبها أن يكون معرفة ، كما رأيت ، وقد يكون نكرة بأحد أربعة شروط :

١ — أن يتأخر عنها ، نحو (جاءنى مسرعا رجل مذعور) ، ومنه قول الشاعر :

لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل

وقول الآخر :

فى الجسم منى بينا ، لو علمته شحوب ، وإن تستشهد العين تشهد

وقول غيره :

وما لام نفسى مثلها لى لائم ولا سد فقرى مثل ما ملكت يدى

٢ — أن يسبقه نفى أو نهى أو استفهام . فالأول نحو « ما فى المدرسة من تلميذ كسولا . وما جاءنى أحد إلا راكبا » ومنه قوله تعالى : « وما أهلكنا من قرية إلا لها منذرون » ، والثانى نحو « لا يبغ امرؤ على امرىء مستسهلا بغيه » : ومنه قول الشاعر :

لا يركنن أحد إلى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام

والثالث نحو « أجاءك أحد راكبا » ، ومنه قول الشاعر :

يا صاح ، هل حم عيش باقيا فترى لنفسك العذر فى إبعادها الأملا

٣ — أن يتخصص بوصف أو إضافة . فالأول نحو « جاءنى صديق حميم طالبا معونتى ، ومنه قوله تعالى : « فيها يفرق كل أمر حكيم أمراً من عندنا » . وقول الشاعر :

ياربِّ نجيت نوحا واستجبت له فى فلك ما خر فى اليم مشحونا

والثانى نحو « مرت علينا ستة أيام شديدة » ومنه قوله تعالى : « فى أربعة أيام سواء للسائلين » .

٤ — أن تكون الحال بعده جملة مقرونة بالواو ، كقوله تعالى : « أو كالذى مر على قرية ، وهى خاوية على عروشها » .

وقد يكون صاحب الحال نكرة بلا مسوغ ، وهو قليل . كقولهم : « عليه مئة بيضا » وفى الحديث : « صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم : قاعداً . وصلى وراءه رجال قياما »

« مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتبَاعَ الظَّن » مَا لَم يَتَقَدَّمْ فيهما فالنَّصْبُ نحو قَوْلِهِ :

وَمَالِىَ إِلَّا آلَ أَحمَد شِيعةٌ وَمَالِىَ إِلَّا مذهب الحقِ مذهبُ (١)

أَو فُقِدَ التَّمام فَعَلى حسبِ العواملِ ، نحو : « وَمَا أَمْرُنا إِلا واحدَة » ويسمَّى مفرَّغًا .

ش — من المنصوبات : المستثنى فى بعض أقسامه (٢) .

---

(١) الواو : حسب ماقبلها . ما : نافية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب . لى : جار ومجرور خبر مقدم ، وشيعة : مبتدأ مؤخر إلا : أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، آل مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، أحمد : مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل ، وإعراب الشطر الثانى كاعراب الشطر الأول .

(٢) فالا ستثناء هو إخراج ما بعد (إلا) أوإحدى أخواتها من أدوات الا ستثناء من حكم ما قبله ، نحو « جاء التلاميذ إلا عليا » . والمخرج يسمى . مستثنى . والمخرج منه يسمى مستثنى منه . وللاستثناء ثمانى أدوات ، وهى « إلا وغير وسوى . ويقال فيها سوى وسواء أيضاً . وخلا وعدا وحاشا وليس ولا يكون » . والمستثنى قسمان. متصل ومنقطع. فالمتصل ماكان من جنس المستثنى منه نحو « جاء المسافرون إلا سعيداً » ، والمنقطع ما ليس من جنس ما استثنى منه نحو « احترقت الدار إلا الكتب » هذا ولا يستثنى إلا من معرفة أونكرة مفيدة فلا يقال « جاء قوم إلا رجلا منهم » ولا « جاء رجال إلا خالدا » فان أفادت النكرة جاز الاستثناء منها . نحو « جاءنى رجال كانوا عندك إلا رجلا منهم . وما جاء أحد إلا سعيداً » قال تعالى : « فلبث فى قومه ألف سنة إلا خمسين عاماً » وتكون النكرة مفيدة إذا أضيفت أو وصفت أووقعت فى سياق النفى أوالنهى اوالاستفهام وكذا لايستثنى من المعرفة نكرة لم تخصص فلا يقال « جاء القوم إلا رجلا » فان تخصصت جاز . نحو جاء القوم إلا رجلا منهم أوإلا رجلا مريضاً . أوإلا رجل سوء » .

والحاصل أنه إذا كان الاستثناء بالا ، وكانت مسبوقة بكلام تام موجب ، وجب بمجموع هذه الشروط الثلاثة نصب المستثنى ، سواء كان الاستثناء متصلا نحو (قام القوم إلا زيداً) وقوله تعالى : (فشربوا منه إلا قليلا منهم) أو منقطعا كقولك (قام القوم إلا حمارا) ومنه في أحد القولين قوله تعالى : (فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس) .

فلو كانت المسألة بحالها ، ولكن الكلام السابق غير موجب فلا يخلو : إما أن يكون الاستثناء متصلا ، أو منقطعاً ؛

فان كان متصلا جاز في المستثنى وجهان : أحدهما : أن يجعل تابعاً للمستثنى منه على أنه بدل منه بدل بعض من كل عند البصريين ، أو عطف نسق عند الكوفيين ، والثاني أن ينصب على أصل الباب ، وهو عربي جيد ، والاتباع أجود منه ، ونعني بغير الإيجاب النفي والنهي والاستفهام ، مثال النفي قوله تعالى إلا : (وما فعلوه إلا قليل منهم) قرأ السبعة غير ابن عامر بالرفع على الإبدال من الواو في (ما فعلوه) وقرأ

= ثم إن النصب للمستثنى بالا هو (إلا) نفسها. على المعتمد . وقيل هو ما تقدمها من فعل أوشبهه . ويصح استثناء قليل من كثير . وكثير من أكثر منه وقد يستثنى من الشيء نصفه تقول . « له على عشرة إلا خمسة » قال تعالى « يا أيها المزمل قم الليل إلا قليلا نصفه أو انقص منه قليلا أوزد عليه » فقد سمى النصف قليلا واستثناه من الأصل . وقال قوم لايستثنى من الشيء إلا ماكان دون نصفه وهو مردود بهذه الآية .

هذا واستثناء الشيء من غير جنسه لامعنى له . وما ورد من ذلك فليست فيه (إلا) للاستثناء على سبيل الأصل ، وإنما هي بمعنى لكن وهو ما يسمونه الاستثناء المنقطع ومع ذلك فلابد من الارتباط معنى بين المستثنى ، كما ستعلم ذلك . ومن ذلك قوله تعالى : « ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى إلا تذكرة لمن يخشى » أى . لكن أنزلناه تذكرة . وقوله : « فذكر إنما أنت مذكر ، لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر ، فيعذبه الله العذاب الأكبر » أى . لكن من تولى وكفر .

ابن عامر وحده بالنصب على الاستثناء ، ومثال النهى قوله تعالى : (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك) ، قرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على الابدال من (أحد) وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء ، وفيه وجهان:
أحدهما : أن يكون مستثنى من (أحد) وجاءت قراءة الأكثر على الوجه المرجوح لأن مرجع القراءة الرواية لا الرأى .

والثانى : أن يكون مستثنى من «من أهلك» فعلى هذا يكون النصب واجبا.

ومثال الاستفهام قوله تعالى (ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون) قرأ الجميع بالرفع على الإبدال من الضمير فى (يقنط) ولو قرىء « إلا الضالين » بالنصب على الاستثناء لجاز ولكن ، القراءة متبعة.

وإن كان الاستثناء منقطعا فأهل الحجاز يوجبون النصب فيقولون « ما فيها أحد إلا حماراً » ، وبلغتهم جاء التنزيل ، قال الله تعالى : (مالهم به من علم إلا اتباع الظن) وبنو تميم يجيزون النصب والابدال ، ويقرأون « إلا اتباع الظن » بالرفع ، على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع ، ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الابدال منه باعتبار اللفظ ، لأن الخافض له « من » الزائدة ، و (اتباع الظن) معرفة موجبة ، و « من » الزائدة لا تعمل إلا فى النكرات المنفية أو المستفهم عنها ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى : (ماترى فى خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور) .

وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاً ، أى : سواء كان الاستثناء منقطعا ، نحو (ما فيها إلا حماراً أحد) أو متصلا نحو (ما قام إلا زيداً القوم) قال الكميت :

ومالى إلا آل أحمد شيعة ومالى إلا مذهب الحق مذهب(١)

وإنما امتنع الاتباع فى ذلك لأن التابع لا يتقدم على المتبوع :

وإن كان الكلام السابق على (إلا) غير تام ، ونعنى به أن لايكون المستثنى منه مذكوراً ، فان الاسم المذكور الواقع بعد (إلا) يعطى ما يستحقه لو لم توجد (إلا) فيقال : (ما قام إلا زيد) بالرفع ، كما يقال : ما قام زيد ، و (ما رأيت إلا زيداً) بالنصب ، كما يقال : ما رأيت زيداً ، و (ما مررت إلا بزيد) بالجر ، كما يقال : ما مررت بزيد ، ويسمى ذلك استثناء مفرغا ، لأن ما قبل (إلا) قد تفرغ لطلب ما بعدها ، ولم يشتغل عنه بالعمل فيما يقتضيه ، والاستثناء فى ذلك كله من اسم عام محذوف ، فتقدير (ما قام إلا زيد) ما قام أحد إلا زيد ، وكذا الباقى :

ص — ويُسْتَثْنَى بِغَيْرِ وسُوىً خافضيْنِ معرَبينِ بإعراب الاسمِ الذى بعدَ « إلَّا » وبخَلا وعدَا وحاشَا نواصبَ وخوافضَ ، وبمَا خَلا وبمَا عَدَا وليْسَ وَلَا يكونُ نواصبَ .

ش — الأدوات التى يستثنى بها — غير إلا — ثلاثة أقسام : مايخفض دائماً ، وما ينصب دائماً ، وما يخفض تارة وينصب أخرى :

فأما الذى يخفض دائماً فغير وسوى ، تقول : قام القوم غير زيد (وقام القوم سوى زيد) بخفض زيد فيهما ، وتعرب (غير) نفسها بما يستحقه الاسم الواقع بعد (إلا) فى ذلك الكلام ، فتقول : (قام

---

(١) إعراب هذا البيت قد سبق .

القوم غير زيد) بنصب غير كما تقول : قام القوم إلا زيداً ، بنصب زيد وتقول (ما قام القوم غير زيد) و (غير زيد بالنصب والرفع) كما تقول : ما قام إلا زيداً ، والازيد ، وتقول (ما قام القوم غير حمار) بالنصب عند الحجازيين ، وبالنصب أو الرفع عند التميميين ، وعلى ذلك فقس ، وهكذا حكم (سوى) خلافاً لسيبويه ، فانه زعم أنها واجبة النصب على الظرفية دائماً .

الثانى : ماينصب فقط ، وهو أربعة : ليس ، ولايكون ،وماخلا، وما عدا . تقول : « قاموا ليس زيداً » و « لا يكون زيداً » ، و « ماخلا زيداً » و « ما عدا زيداً » ، وفى الحديث : « ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ، ليس السن والظفر » ، وقال لبيد :

ألا كل شىء ماخلا الله، باطل وكل نعيم ، لا محالة زائل (١)

وانتصابه بعد ليس « ولايكون » على أنه خبرهما ، واسمهما مستتر فيهما وجوبا وانتصابه بعد « ما خلا » و « ما عدا » على أنه مفعولهما « والفاعل مستتر فيهما .

---

(١) ألا أداة استفتاح وتنبيه . كل : مبتدأ ، شىء : مضاف إليه ، ما : مصدرية . خلا : فعل ماض دال على استثناء وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق . الله : منصوب على التعظيم مفعول به لخلا والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره ، باطل : خبر المبتدأ . كل مبتدأ نعيم : مضاف إليه . لا : نافية للجنس . محالة : اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبرها محذوف . والجملة اعتراضية لا محل لها . زائل : خبر المبتدأ .

الثالث : ماتخفض تارة وينصب أخرى ، وهو ثلاثة : خلا ، وعدا ، وحاشا ، وذلك لأنها تكون حروف جر وأفعالا ماضية ، فان قدرتها حروفا خفضت بها المستثنى ، وإن قدرتها أفعالا نصبته بها على المفعولية ، وقدرت الفاعل مضمراً فيها(١) .

---

(١) اعلم أنه لا يكون الاستثناء المنقطع إلا إذا كان للمستثنى علاقة بالمستثنى منه ، فيتوهم بذكر المستثنى منه دخول المستثنى معه فى الحكم . فتقول « جاء السادة إلا خادمهم » إذا كان من العادة أنهم يجيئون معهم . فان لم يكن من العادة ذلك فلا معنى لهذا الاستثناء وتقول : رجع المسافرون إلا أثقالهم . أو إلا دوابهم . لأن الإخبار برجوعهم يتوهم منه رجوع أثقالهم معهم . وقد تكون العلاقة بينهما لكنه لا يتوهم دخول المستثنى منه . وإنما يذكر لتمكن المعنى فى نفس السامع والتهويل به كأن تقول : « لايخطب فى الحرب إلا ألسن النيران » وقد صح الاستثناء مع عدم التوهم لمكان المناسبة بين صوت النار وصوت الخطيب المتأجج حماسة ، وللتهويل بشدة الحال . وكذا إن قلت « سلكت فلاة ليس فيها أنيس إلا الذئاب أو إلا وحوشها » فلمناسبة التضاد بين الأنيس والذئاب ولتمثيل هول الموقف . لهذا لم يتعد الصواب من أجاز من العرب البدلية فى الكلام الموجب المنفى من هذا الاستثناء ، لأنه فى حكم المتصل معنى ، ألا ترى أنك إن حذفت المستثنى منه وسلطت العامل فيه على المستثنى صح اللفظ والمعنى فتقول : « لا يتكلم فى الحرب إلا ألسن النيران . ومررت بفلاة ليس فيها إلا الذئاب » من غير أن ينقص من المعنى شىء إلا ما كنت تريده من إعظام الأمر وتهويله ، ويجرى هذا المجرى الأبيات الثلاثة التى مرت بك آنفاً . هذا هو الحق فاعتصم به .

وبما ذكر تعلم أن إطلاق النحاة الكلام فى الاستثناء المنقطع تساهل لا ترضاه أساليب البيان وتمثيلهم له بقولهم (جاء القوم إلا حمارا) شىء يأباه كلام العرب نعم يصح أن تقول : (جاء القوم إلا الحمار أو إلا حماراً لهم أو إلا حمارهم) إن كان من العادة أن يكون معهم . أما (جاء القوم إلا حماراً) فلا يجوز ، وإن كان من العادة أن يكون معهم . أما (جاء القوم إلا حماراً)فلا يجوز التى لم تخصص ، وإن كان من العادة مجىء حمار معهم لأنه يجوز استثناء النكرة غير المفيدة أى من المعرفة . =

حروف الجر

ص — باب : يُخفَضُ الاسمُ إمّا بحَرْفٍ مشْتَرَكٍ ، وهوَ : مِن ، وإلىٰ ، وَعَن ، وَعَلَى ، وَفى ، والّلامُ ، والباءُ للقسَمِ وغيرِه ، أَوْ مختَصٍّ بالظَّاهر ، وهُوَ : رُبَّ ، ومُذْ . ومنْذُ ، والكافُ ، وحَتَّى ، وَوَاوُ القَسَمِ وتَاؤُهُ .

= هذا ويشبه الاستثناء لفظ (لا سيما) وهى كلمة مركبة من . سى . بمعنى مثل ومثناها سيان ، ومن ، لا . النافية للجنس . وتستعمل لترجيح ما بعدها على ما قبلها فاذا قلت : (اجتهد التلاميذ ولاسيما خالد) فقد رجحت اجتهاد خالد على غيره من التلاميذ : وتشديد يائها وسبقها بالواو ولا كل ذلك واجب . وقد تخفف ياؤها وقد تحذف الواو قبلها نادراً وقد تحذف (ما) بعدها قليلا أما حذف(لا) فلم يرد فى كلام من يحتج بكلامه . والمستثنى بها إن كان نكرة جاز جره ونصبه ورفعه تقول كل مجتهد يحب ولاسيما تلميذ مثلك . أو لا سيما تلميذاً مثلك ، وجره أولى وأكثر وأشهر : فالجر بالإضافة (سى) وما زائدة والنصب على التمييز سى . وما زائدة . والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو . وتكون « ما » اسم موصول محلها الجر بالإضافة إلى (سى) وجملة المبتدأ والخبر صلة ويكون تقدير الكلام « يحب كل مجتهد لامثل محبة الذى هو تلميذ مثلك ، لأنه مفضل على كل تلميذ » . وإن كان المستثنى بها معرفة جاز جره وهو الأولى وجاز رفعه نحو « نجح التلاميذ ولا سيما خليل ، أو ولا سيما خليل » ولا يجوز نصبه لأن شرط التمييز أن يكون نكرة وحكم (سى) أنها إن جر ما بعدها بالاضافة إليها فهى . معرفة منصوبة بلا النافية للجنس ، لأنها اسمها . وإن رفع ما بعدها فهى مبنية على الفتح كما تبنى فى نحو « لا رجل فى الدار » . وقد تستعمل « لا سيما » « بمعنى»خصوصاً » فيؤتى بعدها بحال مفردة أو جملة أوبالجملة الشرطية واقعة موقع الحال نحو أحب المطالعة ولا سيما منفرداً أو لاسيما وأنا منفرد أو ولاسيما إن كنت منفرداً . وقد يليها الظرف نحو احب الجلوس بين الحقول ولاسيما تحت الأشجار .

ش — لما انقضى الكلام على ذكر المرفوعات والمنصوبات ، شرعت في ذكر المجرورات ، وقسمت المجرورات إلى قسمين : مجرور بالحرف ، ومجرور بالإضافة ، وبدأت بالمجرور بالحرف لأنه الأصل .

والحروف الجارة عشرون حرفا ، أسقطت منها سبعة وهي : خلا ، وعدا ، وحاشا ، ولعل ، ومتى ، وكي ، ولولا ، وإنما أسقطت منها الثلاثة الأول لأني ذكرتها في الاستثناء ، فاستغنيت بذلك عن إعادتها ، وإنما أسقطت الأربعة الباقية لشذوذها وذلك لأن « لعل » لا يجر بها إلا عقيل قال شاعرهم :

لعل الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم (١)

و (متى) لا يجر بها إلا هزيل ، قال شاعرهم ، يصف السحاب :

شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لهن نئيج (٢)

---

(١) لعل : حرف ترج وجر شبيه بالزائد . الله مبتدأ . مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد فضل : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر والكاف مفعول به . والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « إن» حرف توكيد ونصب أم : إسم أن ، وضمير المخاطب مضاف إليه « شريم » خبر أن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من « شيء » .

(٢) هو لأبي ذؤيب الهزلي .

شربن : فعل وفاعل . بماء : جار ومجرور متعلق بشرب و « البحر » مضاف إليه . ثم : حرف عطف ، ترفعت : ترفع . فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هي (متى) حرف جر بمعنى من (لجج) مجرور بمتى ، (لهن) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم (نئيج) مبتدأ مؤخر . والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل ترفعت المستتر فيه .

و (كى) لا يجرها إلا (ما) الاستفهامية ، وذلك فى قولهم فى السؤال عن علة الشىء : (كيمه) بمعنى لمه ، و (لولا) لا يجرها إلا الضمير فى قولهم : لولا ى ، ولو لاك ، ولو لاه ، وهو نادر ، قال الشاعر :

أومت بعينيها من الهودج لولاك فى ذا العام لم أحجج (١)

وأنكر المبرد استعماله ، وهذا البيت ونحوه حجة لسيبويه عليه والأكثر فى العربية لولا أنا ، ولولاأنت ، ولولا هو ، قال الله تعالى: (لولا أنتم لكنا مؤمنين) .

وتنقسم الحروف المذكورة إلى ما وضع على حرف واحد ، وهو

---

(١) هو لعمر بن أبي ربيعة المخزومى القرشى (أومت) فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف المنقلبة على الهمزة : المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين والتاء الساكنة علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هى . عينى مجرور بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها تقديراً لأنه مثنى والجار والمجرور متعلق بأوماً ، لولا : حرف جر لا يحتاج إلى متعلق والكاف ضمير المخاطب مبنى على الفتح فى محل جر ثم له محل ثان ، وهو الرفع على أنه مبتدأ والخبر محذوف وجوبا تقديره لولاك موجود « فى » حرف جر «ذا» اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بفى ، والجار والمجرور متعلق بأحجج الآتى « العام » بدل من اسم الإشارة أوعطف بيان عليه «لم» حرف نفى وجزم وقلب «أحجج» فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا . والجملة لامحل لها جواب لولا .

خمسة : الباء ، واللام ، والكاف(١) ، والواو ، والتاء : وما وضع على حرفين ، وهو أربعة : من ، وعن(٢) ، وفى ، ومذ : وما وضع على

(١) الكاف : لها أربعة معان . الأول التشبيه ، وهو الأصل فيها . نحو « على كالأسد » الثانى تعليل كقوله تعالى . « واذكروه كما هداكم » أى لهدايته إياكم . الثالث . على معنى نحو . «كن كما أنت» أى ثابتاً على ما أنت عليه . الرابع ، التوكيد . وهى الزائدة فى الإعراب . كقوله تعالى « ليس كمثله شىء » أى ليس مثله شىء والكاف قد تأتى اسماً بمعنى . مثل . كقول الشاعر :

أتنتهون ؟ ولن ينهى ذوى شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل

ومنه قول المتنبى :

وما قتل الأحرار كالعفو عنهم ومن لك بالحر الذى يحفظ اليدا

ومن العلماء من خص ورودها اسماً بضرورة الشعر ، ومنهم من أجازه فى الشعر والنثر كأبى على الفارسى وابن مالك وغيرهما .

(٢) قد تزاد(ما) بعد « من وعن والباء » فلا تكفهن على العمل ، كقوله تعالى : (مما خطيئاتهم أغرقوا) وقوله : (عما قليل ليصبحن نادمين) وقوله : (فبما رحمة من الله لنت لهم) وقد تزاد بعد (رب والكاف) فيبقى ما بعدهما مجروراً وذلك قليل . كقول الشاعر :

وننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم

وإنما وجب أن تكون هنا عاملتين . غير مكفوفتين لأنهما لم تباشرا الجملة وإنما باشرتا الاسم . والأكثر أن تكفهما (ما) عن العمل . فيدخلان حينئذ على الجمل الفعلية والاسمية . كقول الشاعر :

أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه

وقول الآخر :

ربما أوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات

والغالب على (رب) المكفوفة أن تدخل على فعل ماض كهذا البيت . وقد تدخل على فعل مضارع بشرط أن يكون متحقق الوقوع . فينزل منزلة الماضى للقطع بحصوله . كقوله تعالى : (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) ونذر دخولها على الجملة الاسمية .

ثلاثة أحرف ، وهو ثلاثة : إلى ، وعلى ، ومنذ : وما وضع على أربعة ، وهو (حتّى) خاصة .

= قد تحذف (رب) ويبقى عملها بعد الواو كثيراً . وبعد الفاء قليلا ، كقول الشاعر :

وليل كموج البحر أرخى سدوله على بأنواع الهموم ليبتلى

وقوله :

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فألهيتها عن ذى تمائم محول

وقد يحذف حرف الجر قياساً وذلك فى :

١ – قبل أن . كقوله تعالى : (وعجبوا أن جاءهم منذر منهم) وقوله : (أوعجبتم أن جاءكم ذكر من ربكم على رجل منكم) وقول الشاعر :

الله يعلم أنا لا نحبكم ولا نلومكم أن لا تحبونا

٢ – قبل أن . كقوله تعالى : (شهد الله أنه لا إله إلا هو) واعلم أنه لا يجوز حذف الجار قبل (أن وإن) إن لم يؤمن اللبس بحذفه . فان أمن اللبس جاز الحذف . فلا يقال . (رغبت أن أفعل) لأشكال المراد بعد الحذف ، فلا يفهم السامع ماذا أردت : أرغبتك فى الفعل ؟ أم رغبتك عنه ؟ فيجب ذكر الحرف ليتعين المراد إلا إذا كان الإبهام مقصوداً من السامع .

٣ – قبل (كى) الناصبة للمضارع . كقوله تعالى : « فرددناه إلى أمه كى تقر عينها » أى لكى تقر واعلم أن المصدر المؤول بعد (أن وإن وكى) فى موضع جر بالحرف المحذوف على الأصح . وقال بعض العلماء . هو فى موضع النصب بنزع الخافض .

٤ – بعد كلام مشتمل على حرف جر مثله وذلك فى خمس صور . الأولى بعد جواب استفهام تقول : « ممن أخذت الكتاب ؟ » فيقال لك . «خالد» الثانية بعد همزة الاستفهام ، تقول « مررت بخالد» فيقال « أخالد بن سعيد ؟ » الثالثة بعد إن الشرطية . تقول : « إذهب بمن شئت . إن خليل وإن حسن » . الرابعة بعد هلا ، تقول : «تصدقت بدراهم » فيقال : «هلا دينار» الخامسة بعد حرف عطف متلو بما يصح أن يكون جملة لو ذكر الحرف المحذوف : «لخالد دار وسعيد بستان » . وقول الشاعر :

ما لمحب جلد أن يهجرا ولا حبيب رأفة أن يجبرا

وقول الآخر :

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته ومدمن القرع للأبواب أن يلجا =

وتنقسم أيضاً إلى ما يجر الظاهر دون المضمر ، وهو سبعة : الواو ، والتاء ، ومذ ، ومنذ ، وحتى ، والكاف ، ورب ؛ وما يجر الظاهر والمضمر ، وهو البواقى ؛

ومنه قوله تعالى (وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون) .

٥ — قبل لفظ الجلالة فى القسم . نحو (والله لأخدمن الأمة خدمة صادقة) .

٦ — قبل مميز (كم) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر . نحو (بكم درهم اشتريت هذا الكتاب) .

وقد يحذف الجار سماعاً فينتصب المجرور بعد حذفه تشبيهاً له بالمفعول به . ويسمى أيضاً المنصوب على نزع الخافض . أى الاسم الذى نصب بسبب حذف الجار كقوله تعالى : (ألا إن ثمود كفروا ربهم) أى بربهم . وقوله : (واختار موسى قومه سبعين رجلا) أى من قومه . وقول الشاعر :

تمرون الديار ولم تعوجوا ... كلامكم على إذاً حرام

ويسمى هذا الصنيع بالحذف والإيصال ، أى حذف الجار وإيصال الفعل إلى المفعول بنفسه بلا واسطة . وقال قوم إنه قياسى . والجمهور على أنه سماعى .

وندر بقاء الاسم مجروراً بعد حذف الجار فى غير مواضع حذفه قياساً . ومن ذلك قول بعض العرب ، وقد سئل : كيف أصبحت ؟ فقال : « خير إن شاء الله ، أى على خير » . وقول الشاعر :

إذا قيل : أى الناس شر قبيلة ... أشارت كليب بالأكف الأصابع

أى إلى كليب . ومثل هذا شذوذ لا يلتفت إليه .

وحروف الجر على ثلاثة أقسام : أصلى وزائد وشبيه بالزائد .

فالأصلى ما يحتاج إلى متعلق . وهو لا يستغنى عنه معنى ولا إعراباً . نحو « كتبت بالقلم » .

والزائد ما يستغنى عنه إعراباً ولا يحتاج إلى متعلق وهو لايستغنى عنه معنى لأنه إنما يجىء به لتوكيد مضمون الكلام . نحو ما جاءنا من أحد ليس سعيد بمسافر .

ثم الذى لا يجر إلا الظاهر ينقسم إلى مالا يجر إلا الزمان وهو : مذ ومنذ ، تقول مارأيته مذ يومين أو منذ يوم الجمعة = وما لا يجر إلا

= والتشبيه بالزائد مالا يمكن الاستغناء عنه لفظاً ولا معنى ، غير أنه لا يحتاج إلى متعلق وهو خمسة أحرف « رب وخلا وعدا وحاشا ولعل » وسمى شبيهاً بالزائد لأنه لا يحتاج إلى متعلق وهو أيضاً شبيه بالأصلى من حيث أنه لا يستغنى عنه لفظاً ولامعنى والقول بأنه شبيه بالزائد هو من باب الاكتفاء على حد قوله تعالى : «سرابيل تقيكم الحر» أى وتقيكم البرد أيضاً .

لا يزاد من حروف الجر إلا « من والباء والكاف واللام » وزيادتها إنما هى فى الإعراب وليست فى المعنى ، لأنها إنما يؤتى بها للتوكيد .

أما الكاف فزيادتها قليلة جداً . وقد سمعت زيادتها فى خبر (ليس) . كقوله تعالى : « ليس كمثله شيء » . وفى المبتدأ . كقول الراجز : « لواحق الأقراب فيها كالمقق » وزيادتها سماعية .

وأما اللام فتزاد سماعاً بين الفعل ومفعوله . وزيادتها فى ذلك رديئة وتزاد قياساً فى مفعول تأخر عنه فعل تقوية للفعل المتأخر لضعفه بالتأخر ، وفى مفعول المشتق من الفعل تقوية له أيضاً لأن عمله فرع عن عمل فعله المشتق هو منه .

وأما (من) فلا تزاد إلا فى الفاعل والمفعول بشرط أن تسبق بنفى أوشبهه وأن يكون مجرورها نكرة . وزيادتها فيهما قياسية .

وأما الباء فهى أكثر اخواتها زيادة . وهى تزاد فى الإثبات والنفى وتزاد فى خمسة مواضع .

١ – فى فاعل كفى . كقوله تعالى : « وكفى بالله وليا . وكفى بالله نصيرا » .

٢ – فى المفعول به . سماعا نحو « أخذت بزمام الفرس » ومنه قوله تعالى : (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) وقوله : (وهزى إليك بجذع النخلة) وقوله : (فليمدد بسبب إلى السماء) وقوله : (ومن يرد فيه بالحاد) وقوله : (فطفق مسحاً بالسوق والأعناق) . ومنه زيادتها فى مفعول (كفى) المتعدية لواحد ، كحديث : (كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكل ما سمع) وتزاد فى مفعول (عرف وعلم التى بمعناها ودرى وجهل وسمع وأحسن) ومعنى زيادتها فى المفعول به سماعاً أنها لا تزاد إلا فى مفعول الأفعال التى سمعت زيادتها فى مفاعيلها فلا يقاس عليها غيرها من الأفعال وأما ما ورد فلك أن تزيد الباء فى مفعوله فى كل تركيب .
=

النكرات وهو (رب) تقول : رب رجل صالح لقيته ، ومالا يجر

٣ – فى المبتدأ إذا كان لفظ (حسب) نحو (بحسبك درهم) ، أو كان بعد لفظ (ناهيك) نحو (ناهيك بخالد شجاعاً) أو كان بعد (إذا) الفجائية ، نحو (خرجت فإذا بالأستاذ) . أو بعد كيف نحو : «كيف بك أو بخليل إذا كان كذا» .

٤ – فى الحال المنفى عاملها وزيادتها فيها سماعية ، كقول الشاعر :

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها

وقول الآخر :

كائن دعيت إلى بأساء داهمة فما انبعثت بمزءود ولا وكل

وجعل بعضهم زيادتها فيها مقيسة . والذوق العربى لا يأبى زيادتها فيها .

٥ – فى خبر (ليس وما) كثيراً ، وزيادتها هنا قياسية . فالأول كقوله تعالى (أليس الله بكاف عبده) وقوله (أليس الله بأحكم الحاكمين) والثانى كقوله سبحانه (وما ربك بظلام للعبيد) وقوله (وما الله بغافل عما تعملون) وإنما دخلت الباء فى خبر (أن) فى قوله تعالى : (أو لم يروا أن الله الذى خلق السموات والأرض ، ولم يعى بخلقهن ، بقادر على أن يحيي الموتى ، بلى . إنه على كل شىء قدير) . لأنه فى معنى (أو ليس) بدليل أنه مصرح به فى قوله عز وجل : (أو ليس الذى خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم ، بلى ، وهو الخلاق العليم) .

هذا ومتعلق حرف الجر الأصلى هو ما كان مرتبطاً به من فعل أو شبهه أو معناه فالفعل نحو (وقفت على المنبر) ، وشبه الفعل ، نحو (أنا كاتب بالقلم) ومعنى الفعل نحو (أف للكسالى) : وقد يتعلق باسم مؤول بما يشبه الفعل ، كقوله تعالى : (وهو الله فى السموات وفى الأرض) فحرف الجر متعلق بلفظ الجلالة لأنه مؤول بالمعبود ، أى وهو المعبود فى السموات وفى الأرض ، أو وهو المسمى بهذا الاسم فيهما . ومثل ذلك أن تقول : (أنت عبد الله فى كل مكان وخالد ليث فى كل موقعة) وقد يتعلق بما يشير إلى معنى الفعل كأداة النفى ، كقوله تعالى : (ما أنت بنعمة ربك بمجنون) فحرف الجر فى (بنعمة) متعلق بما لأنه بمعنى (انتفى) .

وقد يحذف المتعلق وذلك على ضربين : جائز وواجب ، فالجائز أن يكون كوناً خاصاً ، بشرط أن لا يضيع الفهم بحذفه ، نحو (بالله) جواباً لمن قال لك : (بمن تستعين) ؟ والواجب أن يكون كوناً عاماً ، نحو (العلم فى الصدور ، الكتاب لخليل

إلا لفظ الجلالة ، وقد يجر لفظ الرب مضافاً إلى الكعبة وقد يجر لفظ الرحمن ، وهو التاء قال الله تعالى : (وتالله لأكيدن أصنامكم) .

= نظرت نور القمر فى الماء ، مررت برجل فى الطريق) وحكم المجرور بحرف جر زائد أنه مرفوع المحل أومنصوبه ، حسب ما يطلبه العامل قبله . فيكون مرفوع الموضع على أنه فاعل فى نحو (ماجاءنا من أحد) والأصل . ماجاءنا أحد . وعلى أنه نائب فاعل فى نحو (ما قيل من شيء) والأصل . ما قيل شيء ؛ وعلى أنه مبتدأ فى نحو (بحسبك الله) . والأصل : حسبك الله . ويكون منصوب الموضع على أنه مفعول به فى نحو (ما رأيت من أحد) والأصل ما رأيت أحداً . وعلى أنه مفعول مطلق فى نحو (ما سعيت من سعى تحمد عليه) والأصل : ما سعيت سعياً تحمد عليه . وعلى أنه خبر ليس فى نحو (أليس الله بأحكم الحاكمين) والأصل : أليس الله أحكم الحاكمين أما المجرور بحرف جر شبيه بالزائد ، فان كان الجار (خلا وعدا وحاشا) فهو منصوب محلا على الاستثناء . وإن كان الجار (رب) فهو مرفوع محلا على الابتداء ، نحو : (رب غنى اليوم فقير غداً ، ورب رجل كريم أكرمته) ، إلا إذا كان بعدها فعل متعد لم يأخذ مفعوله فهو منصوب محلا على أنه مفعول به للفعل بعده . نحو : (رب كريم أكرمت) . فان كان بعدها فعل لازم أوفعل متعد ناصب للضمير العائد على مجرورها فهو مبتدأ والجملة بعده خبره نحو (رب مجتهد نجح . ورب مجتهد أكرمته) .

وأما المجرور بحرف جر أصلى فهو مرفوع محلا إن ناب عن الفاعل بعد حذفه نحو (يؤخذ بيد العاثر ، وجيء بالفار) ، أو كان فى موضع خبر المبتدأ أو (إن) أوإحدى أخواتها أوخبر (لا) النافية للجنس . نحو (العلم كالنور . وإن الفلاح فى العمل الصالح ، ولاحسب كحسن الخلق) وهو منصوب محلا على أنه مفعول فيه إن كان ظرفاً ، نحو (جلست فى الدار ، وسرت فى الليل) وعلى أنه مفعول لأجله غير صريح إن كان الجار حرفاً يفيد التعليل والسببية : نحو (سافرت للعلم ونصبت من أجله واغتربت فيه) وعلى أنه مفعول مطلق إن ناب عن المصدر نحو : (جرى الفرس كالريح) وعلى أنه خبر للفعل الناقص إن كان فى موضع خبره نحو : (كنت فى دمشق) . وإن وقع تابعاً لما قبله كان محله من الإعراب على حسب متبوعه نحو : (هذا عالم من أهل مصر ، ورأيت عالماً من أهل مصر . وأخذت عن عالم من أهل مصر (فان لم يكن شيئاً مما تقدم كان فى محل نصب على أنه مفعول به غير صريح نحو « مررت بالقوم ، ووقفت على المنبر ، سافرت من بيروت إلى دمشق » .

(تالله لقد آثرك الله علينا) وهو كثير ، وقالوا : (ترب الكعبة لأفعلن كذا) وهو قليل ، وقالوا : (تالرحمن لأفعلن كذا) وهو أقل وما يجر كل ظاهر ، وهو الباقى .

الإضافة

ص ـ أَوْ بإضافة إلى اسْمٍ على مَعنى اللام كـ « غُلامَ زَيدٍ » أَوْ مِنْ كـ « خاتمِ حديدٍ » أَوْ فى كـ « مكْرِ الليْلِ » وتُسَمَّى معنوية لأَنها للتَّعريفِ أَو التخصيصِ ، أَو بإضافةِ الوصْفِ إلى معمُولهِ ، كـ « بالِغَ الكعبةِ » و « معمورِ الدَّارِ » و « حَسَنِ الوجْهِ » وتسمى لفْظِيّةً لأَنها لمجرد التخفيف .

ش ـ لما فرغت من ذكر المجرور بالحرف شرعت فى ذكر المجرور بالإضافة (١) وقسمته إلى قسمين :

---

(١) الإضافة نسبة بين اسمين على تقدير حرف الجر توجب جر الثانى أبدا ، نحو: هذا كتاب التلميذ . لبست خاتم فضة . « لا يقبل صيام النهار وقيام الليل من المخلصين»

ويسمى الأول مضافاً والثانى مضافاً إليه . فالمضاف والمضاف إليه اسمان بينهما حرف جر مقدر . وعامل الجر فى المضاف إليه هو المضاف ، لا حرف الجر المقدر بينهما على الصحيح .

والإضافة أربعة أنواع : لامية وبيانية وظرفية وتشبيهية :

فاللامية ماكانت على تقدير (اللام) . وتفيد الملك أوالاختصاص ، فالأول نحو «هذا حصان على» والثانى نحو « أخذت بلجام الفرس » .

والبيانية ماكانت على تقدير (من) وضابطها أن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف ، بحيث يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه . نحو (هذا باب خشب – وذاك سوار ذهب . هذه أثواب صوف) .

أحدهما : ألا يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لها ، ويخرج من ذلك ثلاث صور : إحداها : أن ينتفى الأمران معاً كـ (غلام

= فجنس الباب هو الخشب . وجنس السوار هو الذهب . وجنس الأثواب هو الصوف . والباب بعض من الخشب ، والسوار بعض من الذهب – والأثواب بعض من الصوف والخشب بين جنس الباب ، والذهب بين جنس السوار – والصوف بين جنس الأثواب – والإضافة البيانية يصح فيها الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف . ألا ترى أنك إن قلت : (هذا الباب خشب ، وهذا السوار ذهب – وهذه الأثواب صوف) صح .

والظرفية ما كانت على تقدير (فى) . وضابطها أن يكون المضاف إليه ظرفاً للمضاف . ويفيد زمان المضاف أومكانه ، نحو (سهر الليل مضن ، وقعود الدار مخمل) .

والتشبيهية ما كانت على تقدير (كاف التشبيه) وضابطها أن يضاف المشبه به إلى المشبه نحو (انتثر لؤلؤ الدمع على ورد الخدود) ومنه قول الشاعر :

والريح تعبث بالغصون وقد جرى ... ذهب الأصيل على لجين الماء

وتنقسم الإضافة أيضاً إلى معنوية ولفظية .

فالمعنوية ما تفيد تعريف المضاف أوتخصيصه . وضابطها أن يكون المضاف غير وصف مضاف لمعموله . بأن يكون غير وصف أصلا : كمفتاح الدار ، أو يكون وصفاً مضافاً لغير معموله ككاتب القاضى ومأكول الناس ومشروبهم وملبوسهم ، وتفيد تعريف المضاف إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو (هذا كتاب سعيد) ، وتخصيصه إن كان نكرة نحو (هذا كتاب رجل) إلا إذا كان المضاف متوغلا فى الإبهام والتنكير ، فلا تفيد إضافته إلى المعرفة تعريفاً : وذلك مثل (غير ومثل وشبه ونظير) نحو (جاء رجل غيرك أومثل سليم أوشبه خليل أونظير سعيد) ألاترى أنها وقعت صفة لرجل وهو نكرة ، ولوعرفت بالإضافة لما جاز أن يوصف بها النكرة ، وكذا المضاف إلى ضمير يعود إلى نكرة ، فلا يتعرف بالإضافة إليه ، نحو (جاءنى رجل وأخوه ، رب رجل وولده ، كم رجل وأولاده) . وتسمى الإضافة المعنوية أيضاً (الإضافة الحقيقية) . و(الإضافة المحضة) وقد سميت معنوية لأن فائدتها راجعة إلى المعنى من حيث أنها تفيد تعريف المضاف أوتخصيصه . وسميت حقيقية لأن الغرض منها نسبة المضاف إليه . وهذا هوالغرض=

زيد) الثانية : أن يكون المضاف صفة ولا يكون المضاف إليه معمولا لتلك الصفة نحو : (كاتب القاضي) و (كاسب عياله) والثالثة : أن يكون المضاف إليه معمولا للمضاف وليس المضاف صفة ، نحو : (ضرب اللص) وهذه الأنواع كلها تسمى الإضافة فيها إضافة معنوية وذلك لأنها تفيد أمراً معنوياً ، وهو التعريف إن كان المضاف إليه معرفة ، نحو : (غلام زيد) والتخصيص إن كان المضاف إليه نكرة كـ (غلام امرأة) .

= الحقيقي من الإضافة . وسميت محضة لأنها خالصة من تقدير انفصال نسبة المضاف إلى المضاف إليه . فهي على عكس الإضافة اللفظية . أما الإضافة اللفظية فهي مالا تفيد تعريف المضاف ولا تخصيصه . وإنما الغرض منها التخفيف في اللفظ بحذف التنوين أو النون في التثنية والجمع . وضابطها أن يكون المضاف اسم فاعل أو مبالغة اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة . إذا أضيفت هذه الصفات إلى فاعلها أو مفعولها في المعنى . نحو « هذا الرجل طالب علم : رأيت رجلا نصار المظلوم . انصر رجلا مهضوم الحق . عاشر رجلا حسن الخلق » والدليل على بقاء المضاف فيها على تنكيره أنه وصفت به النكرة كما رأيت . وأنه يقع حالا والحال لا تكون إلا نكرة . كقولك : « جاء خالد باسم الثغر » . وقول الشاعر :

فأتت به حوش الفؤاد مبطناً سهداً إذا ما نام ليل الهوجل

وأنه تباشره « رب » وهي لاتباشر إلا النكرات . كقول بعض العرب . وقد انقضى رمضان : « يارب صائمه لن يصومه . ويارب قائمه لن يقومه » وتسمى هذه الإضافة أيضاً « الإضافة المجازية » و (الإضافة غير المحضة) أما تسميتها باللفظية فلأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط . وهو التخفيف اللفظي بحذف التنوين ونون التثنية والجمع وأما تسميتها بالمجازية فلأنها لغير الغرض الأصلي من الإضافة . وإنما هي للتخفيف . كما علمت . وأما تسميتها بغير المحضة فلأنها ليست إضافة غير خالصة بالمعنى المراد من الإضافة بل هي على تقدير الانفصال ألا ترى أنك تقول فيما تقدم : « هذا طالب علماً . رأيت رجلا نصاراً . المظلوم أنصر رجلا مهضوماً حقه . عاشر رجلا حسناً خلقه » .

ثم إن هذه الإضافة على ثلاثة أقسام : أحدها : أن تكون على معنى (فى) وذلك إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، نحو (بل مكر الليل) الثانى : أن تكون على معنى (من) وذلك إذا كان المضاف إليه كلا للمضاف ، ويصح الإخبار به عنه كـ (خاتم حديد) و (باب ساج) بخلاف نحو (يد زيد) فانه لا يصح أن يخبر عن اليد بأنها زيد ، الثالث : أن تكون على معنى اللام ، وذلك فيما بقى ، نحو (غلام زيد) و (يد زيد) .

القسم الثانى : أن يكون المضاف صفة ، والمضاف إليه معمولا لتلك الصفة ، ولهذا أيضا ثلاث صور . إضافة اسم الفاعل ، كـ (هذا ضارب زيد ، الآن ، أو غداً) وإضافة اسم المفعول ، كـ (هذا معمور الدار ، الآن ، أو غدا) وإضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل ، كـ (هذا رجل حسن الوجه) وتسمى إضافة لفظية ، لأنها تفيد أمراً لفظياً ، وهو التخفيف . ألا ترى أن قولك (ضارب زيد) أخف من قولك (ضارب زيداً) وكذا الباقى ، ولا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ولهذا صح وصف « هدياً » بـ « بالغ » مع إضافته إلى المعرفة فى قوله تعالى : « هدياً بالغ الكعبة » . وصح مجىء « ثانى » حالا مع إضافته إلى المعرفة فى قوله تعالى : « ثانى عطفه » .

ص — وَلَا تُجامعُ الإضافة تنوينًا وَلَا نونًا تاليةً للإعرابِ مطلقًا ، ولا « أل » إلَّا فى نحو « الضَّاربَا زَيدٍ » و « الضَّاربُو زيدٍ و « الضَّاربُ الرَّجلِ » و « الضَّارب رَأْسِ الرَّجلِ » و « بالرَّجل الضَّارب غلامه » .

ش — اعلم أن الإضافة لا تجتمع مع التنوين ، ولا مع النون التالية للإعراب ، ولا مع الألف واللام تقول : جاءنى غلام يا هذا فتنون وإذا أضفت تقول : جاءنى غلام زيد ، فتحذف التنوين : وذلك يدل على كمال الاسم ، والإضافة تدل على نقصانه ، ولا يكون الشيء كاملا ناقصا . وتقول : جاءنى مسلمان ، ومسلمون ، فإذا أضفت قلت : مسلماك ومسلموك ، فتحذف النون ، قال الله تعالى : « والمقيمى الصلاة » ، « إنكم لذائقو العذاب » « إنا مرسلو الناقة » والأصل : المقيمين ، ولذائقون ، ومرسلون والعلة فى حذف النون هى العلة فى حذف التنوين ، لكونها قائمة مقام التنوين ، وإنما قيدت النون بكونها نافية للإعراب احترازاً من نونى المفرد ، وجمع التكسير ، وذلك كنونى حين وشياطين ، فإنهما متلوان بالإعراب لا تاليان له ، تقول : هذا حين يا فتى ، وهؤلاء شياطين يا فتى ، فتجد إعرابهما بضمة واقعة بعد النون ، فإذا أضـفت قلت : آتيك حين طلوع الشمس ، وهؤلاء شياطين الإنسان ، بإثبات النون فيهما ، لأنها متلوة بالإعراب لا تالية له .

وأما الألف واللام فإنك تقول : جاء الغلام ، فإذا أضفت قلت : جاء غلام زيد وذلك لأن الألف واللام للتعريف ، والإضافة للتعريف ، فلو قلت « الغلام زيد » جمعت على الاسم تعريفين ، وذلك لا يجوز .

ويستثنى من مسألة الألف واللام أن يكون المضاف صفة والمضاف إليه معمولا لتلك الصفة ، وفى المسألة واحد من خمسة أمور تذكر ، فحينئذ يجوز أن يجمع بين الألف واللام والإضافة .

أحدها : أن يكون المضاف مثنى ، نحو : « الضاربا زيد » .

والثانى : أن يكون جمع مذكر سالما ، نحو « الضاربو زيد » .

والثالث : أن يكون المضاف إليه بالألف واللام ، نحو « الضارب الرجل » .

والرابع : أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ما فيه الألف واللام ، نحو « الضارب رأس الرجل » .

والخامس : أن يكون المضاف إليه مضافا إلى ضمير عائد على ما فيه الألف واللام نحو « مررت بالرجل الضارب غلامه » .

اسم الفعل

ص ـ باب : يَعمل عَمَلَ فِعْلِهِ سَبعَةٌ : اسمُ الفِعْلِ ، كَهَيْهَاتَ ، وَصَهْ ، ووَىْ ، بمعنى بعُدَ واسكتْ ، وأَعجَبُ ، وَلَا يُحْذَفُ وَلَا يَتَأَخَّرُ عنْ معمولِهِ و « كِتَابَ اللهِ عَلَيْكُمْ متأَوَّل ، وَلَا يَبْرُزُ ضَمِيرُه ، ويُجْزَم المضارع فى جَوَاب الطَّلبى منه نحو :

* مَكَانَكِ تُحمَدِى أَو تَسْتَرِيحِى *

وَلَا يُنْصَبُ :

ش ــ هذا الباب معقود للأسماء التى تعمل عمل أفعالها ، وهى سبعة : أحدها اسم الفعل ، وهو على ثلاثة أقسام :

١ — ما سمى به الماضى كـ (هيهات) بمعنى بعد ، قال الشاعر :

فهيهات هيهات العقيق ومن به   وهيهات خل بالعقيق نواصله (١)

٢ — وما سمى به الأمر ، كـ (صه) بمعنى اسكت ، وفى الحديث (إذا قلت لصاحبك والإمام يخطب صه فقد لغوت) كذا جاء فى بعض الطرق .

٣ — وما سمى به المضارع ، كـ (وى) بمعنى أعجب : وقال الله تعالى : (ويكأنه لا يفلح الكافرون) أى : أعجب لعدم فلاح الكافرين : ويقال فيه (وا) قال الشاعر :

وا ، بأبى أنت وفوك الأشنب   كأنما ذر عليه الزرنب (٢)

---

(١) البيت لجرير الشاعر : هيهات اسم فعل ماض بمعنى بعد و « هيهات » توكيد للأول : العقيق : فاعل بهيهات . مرفوع بالضمة الظاهرة . ومن : الواو حرف عطف . من : اسم موصول . معطوف على العقيق : مبنى على السكون فى محل رفع . به : جار ومجرور متعلق بفعل محذوف واقع صلة للموصول . وهيهات : الواو حرف عطف . خل : فاعل لاسم الفعل . بالعقيق . جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة . نواصل : فعل مضارع . وفاعله مستتر وجوباً . والهاء ضمير مفعول به . والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل رفع صفة لخل .

(٢) « وا » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب . وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنا « بأبى » جار ومجرور خبر مقدم وأنت . مبتدأ مؤخر . وفوك الواو حرف عطف . فو . معطوف على أنت . مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة . والكاف مضاف إليه . كأنما . كافة ومكفوفة متعلق بذر . الزرنب . نائب فاعل .

و « واها » قال الشاعر :

واهاً لسلمى ثم واهاً واها ياليت عيناها لنا وفاها (١)

ومن أحكام اسم الفعل أنه لا يتأخر عن معموله ، فلا يجوز فى « عليك زيدا » بمعنى الزم زيدا ، أن يقال : « زيداً عليك ، خلافاً للكسائى ، فإنه أجازه محتجاً عليه بقوله تعالى : « كتاب الله عليكم » زاعماً أن معناه : عليكم كتاب الله ، أى : الزموه ، وعند البصريين أن « كتاب الله » مصدر محذوف العامل ، و (عليكم) جار ومجرور متعلق به ، أو بالعامل المقدر ، والتقدير : كتب الله ذلك كتاباً عليكم ، ودل على ذلك المقدر قوله تعالى : (حرمت عليكم) لأن التحريم يستلزم الكتابة .

ومن أحكامه : أنه إذا كان دالا على الطلب جاز جزم المضارع فى جوابه ، تقول : « نزال نحدثك » بالجزم ، كما تقول : انزل نحدثك ، وقول الشاعر :

---

(١) واها . اسم فعل مضارع بمعنى أعجب . مبنى على السكون لا محل له من الإعراب . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا . لسلمى : جار ومجرور متعلق باسم الفعل ، ثم : حرف عطف . يا : حرف نداء . والمنادى به محذوف . والتقدير . يا هؤلاء ، ليت حرف تمن ونصب . عينا : اسم ليت منصوب والألف نيابة عن الفتحة على لغة من يلزم المثنى الألف وضمير الغائبة مضاف إليه . لنا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت . وفاها . الواو حرف عطف ، فا معطوف على اسم ليت منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة .

وقولى كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدى أو تستريحى (١)

فـ « مكانك » فى الأصل ظرف مكان ، نقل عن ذلك المعنى ، وجعل اسما للفعل ومعناه : اثبتى ، وقوله : « تحمدى » مضارع مجزوم فى جوابه ، وعلامة جزمه حذف النون .

ومن أحكامه : أنه لا ينصب الفعل بعد الفاء فى جوابه ، لاتقول « مكانك فتحمدى واسكت فنحدثك » خلافاً للكسائى ، وقد قدمت هذا الحكم فى صدر المقدمة ، فلم أحتج إلى إعادته هنا (٢) .

---

(١) هو لعمرو بن زيد مناة . المعروف بعمرو بن الأطنابة .

« وقولى » الواو حرف عطف . قول : معطوف على فاعل الفعل أبى فى البيت السابق على بيت الشاهد ، مرفوع بضمة مقدرة منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، كلما : ظرف متعلق بالمصدر (قول) ، جشأت : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وجاشت . مثلها والواو ، للعطف ، مكانك مكان . اسم فعل أمر بمعنى اثبتى ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، تحمدى : فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، بحذف النون والياء فاعل .

(٢) خلاصة هذا أن اسم الفعل ما ناب عن فعله غير متأثر بعامل : كهيهات بمعنى بعد ، وأف بمعنى أتضجر ، وصه بمعنى اسكت . أما ما ناب عن فعله وكان متأثراً بعامل كالمصدر النائب عن فعله فى نحو « ضربا اللص » واسم الفاعل فى نحو « أمجتهد التلاميذ » فلا يكون اسم فعل لأنه تأثر بالعامل ، فضربا وإن ناب عن اضرب ، فهو مفعول مطلق له منصوب به . ومجتهد ، وإن ناب عن يجتهد فهو مبتدأ مرفوع بالابتداء ، والتلاميذ بعده فاعل اه أغنى عن الخبر . أما اسم الفعل فهو ينوب عن الفعل ولا محل له من الإعراب .

وأسماء الأفعال إما مرتجلة ، وهى ما وضعت من أول أمرها أسماء أفعال ، كالأمثلة المذكورة وإما منقولة ، وهى ما استعملت فى غير اسم الفعل ثم نقلت إليه . والنقل إما عن جار ومجرور ، كعليك نفسك أى الزمها . وإليك عنى أى تنح ، وإما عن ظرف . كدونك الكتاب أى خذه ومكانك اى أثبت . وإما عن مصدر كرويد أخاك أى أمهله ، وبله الشر

اعمال المصدر

ص — والمصدَرُ كَضَرْبٍ وإكرامٍ ، إن حلَّ مَحَلَّه فعلٌ معَ أنْ أَوْ ما ولمْ يَكُنْ مُصَغَّرًا ، وَلَا مُضْمرًا ، وَلَا مَحْدُودًا ، وَلَا

= أى اتركه ودعه وإما عن حرف تنبيه ، نحو « ها الكتاب» أى خذه وإما معدولة كنزال وحذار وهما معدولان عن أنزل واحذر . ورويد فى الأصل مصدر أرود فى سيره أرْوادا ورويدا أى تأنى ورفق وهو مصغر تصغير الترخيم بحذف الزوايد لأن أصله « إرواد » وبله فى الأصل مصدر بمعنى الترك ، ولا فعل له من لفظه . وإنما فعله من معناه وهو ترك ، وكلاهما الآن اسم فعل أمر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب . وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت .

فان نونتهما . نحو : « رويدا أخاك وبلها الشر » أو أضفتهما ، نحو « رويد أخيك وبله الشر » فهما حينئذ مصدران منصوبان على المفعولية المطلقة لفعلهما المحذوف . وما بعد المنون منصوب على أنه مفعول به له . وما بعد المضاف مجرور لفظا بالاضافة إليه من باب اضافة المصدر إلى مفعوله . والكاف التى تلحق اسم الفعل المنقول تتصرف بحسب المخاطب إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا . نحو « رويدك ورويدك ورويدكما ورويدكم ورويدكن . وهاك وهاك وهاكما وهاكم وهاكن . وإليك عنى وإليك عنى وإليكما عنى وإليكم عنى وإليكن عنى » إلا أنها فى « رويدك وهاك » غير لازمة لأن النقل من المصدر أو حرف التنبيه وقع مجردا عنهما . فلم تصر جزءا من الكلمة . لذا يجوز انفكاكه عنها . فتقول « رويدك أخاك ، وها الكتاب » . ، أما فى « إليك ودونك » ونحوهما من المنقول عن جار أو ظرف فهى لازمة له لأن النقل قد وقع فيه مصحوباً بها فصار وإياها كلمة واحدة يراد بها الأمر . لذا لا يجوز انفكاكها عنه كما جاز فى « رويدك وهاك » .

ويجوز فى « ها » أن تجرد من الكاف فتكون بلفظ واحد للجميع وأن تلحقها الكاف فتتصرف بحسب المخاطب . ويجوز أن يقال فيها « هاء » بلفظ واحد للجميع ، والأفصح أن تتصرف همزتها فيقال (هاء) للواحد . و (هاء) للواحدة و (هاؤما) للمثنى و (هاؤم) لجموع الذكور . و (هاؤن) لجمع الإناث ومنه قوله تعالى: (هاؤم اقرءوا كتابيه) أى خذوه فاقرءوه . والكاف فى (رويدك وهاك) حرف خطاب لامحل له من الإعراب على الأصح . =

مَنْعُوتًا قَبْلَ العَمل ولا مَحْذُوفًا ، وَلَا مَفْصُولاً منَ المعمُولِ ، ولا مؤخَّرًا عنهُ ، وإعماله مُضَافًا أكثرُ ، نحوُ : « وَلَوْلا دفع اللهِ النَّاسَ » وقَوْل الشاعر :

* أَلَا إن ظُلْمَ نفسِهِ المرْءُ بَيِّنٌ *

ومُنوَّنًا أَقْيسُ نحوُ :

أَوْ إطْعَامٌ فى يَوْمٍ ذِى مسْغبة . يتيمًا ، وبأَلْ شاذ نحوُ :

* وَكَيْفَ التَّوَقى ظَهْرَ ما أَنْتَ رَاكِبُه *

= وفى (إليك وعليك ودونك) ونحوها . إعراب لها على الصحيح . لأنها صارت جزءاً من الكلمة . وجزء الكلمة لا إعراب له . فالإعراب إنما هو لهذه الكلمات برمتها . واسم الفعل المنقول كرويد . والمعدول كنزال ، لا يأتى إلا للأمر . ولا يأتى لغيرهما . وأما المرتجل فيأتى للأمر كه بمعنى انكفف وهو الأكثر وقد يأتى للماضى كشتان بمعنى افترق . وللمضارع ، كوى بمعنى أعجب . وما كان منه منقولا أو مرتجلا فهو سماعى يؤخذ بالنقل والسماع وما كان منه معدولا فهو قياسى يبنى على وزن « فعال » من كل فعل ثلاثى مجرد تام متصرف كقتال وضراب ونزال وحذار . وشذ مجيئه من مزيد الثلاثى نحو (دراك) بمعنى أدرك و(بدار) بمعنى بادر . وأسماء الأفعال على ثلاثة أنواع . اسم فعل ماض . وقد ورد منه هيهات (بعد) وشتان (افترق) ووشكان وشرعان (بمعنى أشرع) وبطآن بضم الباء وكسرها بمعنى أبطأ واسم فعل مضارع وقد ورد منه أواه وآه (أتوجع) وأف (أتضجر) ووا وواها ووى (أتعجب) وبخ (استحسن) وبجل (يكفى) واسم فعل أمر وقد ورد منه صه (أسكت) ومه (انكفف) ورويد (أمهل) وها وهاء وهاك ودونك وعندا؛ وراءك الكتاب (خذه) وعليك نفسك وبنفسك (الزمها) وإليك عنى (تنح) وإليك الكتاب (خذه) وإيه (امض فى حديثك أو زدنى منه) وحى على الصلاة وعلى الخير وعلى العلم وهيا وهيت بمعنى أسرع وآمين (استجب) ومكانك (اثبت) ووراءك (تأخر) . أما المعدول منه فلا يحصر لأنه قياسى وأمامك (تقدم) .

ش — النوع الثانى من الأسماء العاملة عمل الفعل : المصدر .

وهو : « الاسم الدال على الحدث الجارى على الفعل كالضرب والإكرام » : وإنما يعمل بثمانية شروط :

أحدها — أن يصح أن يحل محله فعل مع « أن » أو فعل مع « ما » .

فالأول كقولك : « أعجبنى ضربك زيداً » ، « يعجبنى ضربك عمراً » فإنه يصح أن تقول مكان الأول : أعجبنى أن ضربت زيداً ، ومكان الثانى — يعجبنى أن تضرب عمراً .

والثانى نحو « يعجبنى ضربك زيداً الآن » فهذا لا يمكن أن يحل محله « أن ضربت » لأنه للماضى ، ولا « أن تضرب » لأنه للمستقبل ، ولكن يجوز أن تقول فى مكانه « ما تضرب » وتريد بما المصدرية مثلها فى قوله تعالى : « بما رحبت » وقوله تعالى « ودوا ماعنتم » أى : برحبها وعنتكم ، ولا يجوز فى قولك (ضربا زيداً) أن تعتقد أن (زيداً) معمول لضربا ، خلافا لقوم من النحويين لأن المصدر هنا إنما يحل محله الفعل وحده بدون أن ، وما ، تقول : أضرب زيداً ، وإنما(زيداً) منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر ولا يجوز فى نحو (مررت بزيد فإذا له صوت صوت حمار) أن تنصب (صوت) الثانى بصوت الأول ، لأنه لا يحل محل الأول فعل لا مع حرف مصدر ولا بدونه ، لأن المعنى يأبى ذلك ، لأن المراد أنك مررت به وهو فى حالة تصويته، لا أنه أحدث التصويت عند مرورك به .

الشرط الثانى : أن لا يكون مصغراً ، فلا يجوز (أعجبنى ضريبك زيداً) ولا يختلف النحويون فى ذلك، وقاس على ذلك بعضهم المصدر

المجموع فمنع إعماله حملا له على المصغر لأن كلا منهما مباين للفعل وأجاز كثير منهم إعماله ، واستدلوا بنحو قوله :

وعدت وكان الخلف منك سجية   مواعيد عرقوب أخاه بيثرب (١)

الثالث : أن لا يكون مضمراً ، فلا تقول (ضربى زيداً حسن وهو عمرا قبيح) لأنه ليس فيه لفظ الفعل ، وأجاز ذلك الكوفيون ، واستدلوا بقوله :

وما الحرب إلا ماعلمتم وذقتم   وما هوعنها بالحديث المرجم (٢)

أى ، وما الحديث عنها بالحديث المرجم ، قالوا : فعنها متعلق بالضمير ، وهذا البيت نادر قابل للتأويل : فلا يبنى عليه قاعدة ؛

الرابع : أن لا يكون محدوداً فلا تقول (أعجبنى ، ضربتك زيداً) وشذ قوله :

---

(١) وعدت : فعل وفاعل . وكان الواو واو الحال . كان : فعل ماض ناقص الخلف : اسمها . منك : جار ومجرور متعلق أو حال منها . سجية : خبر كان ، مواعيد : مفعول مطلق . منصوب بالفتحة . عرقوب : مضاف إليه ، أخا : مفعول به لمواعيد منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة والهاء مضاف إليه .

(٢) هو لزهير : ما : نافية . الحرب : مبتدأ . إلا : أداة استثناء ملغاة . ما : اسم موصول خبر المبتدأ . مبنى على السكون فى محل رفع علمتم : فعل وفاعل صلة الموصول ذقتم : معطوف على علمتم . وما : الواو عاطفة . ما : نافية جازمة تعمل عمل ليس : هو : اسم ما . مبنى على الفتح فى محل رفع . عنها : جار ومجرور متعلق بالمرجم . الباء حرف جر زائد الحديث : خبر ما الحجازية منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، المرجم : صفة .

يحابى به الجلد الذى هو حازم بضربة كفيه الملا نفس راكب (١)

فأعمل الضربة فى الملا ، وأما (نفس راكب) فمفعول ليحابى ومعناه أنه عدل عن الوضوء إلى التيمم وسقى الراكب الماء الذى كان معه فأحيا نفسه .

الخامس : أن لا يكون موصوفاً قبل العمل ، فلا يقال : (أعجبنى ضربك الشديد زيداً) فإن أخرت (الشديد) جاز ، قال الشاعر :

إن وجدى بك الشديد أرانى عاذراً فيك من عهدت عذولا (٢)

فأخر « الشديد » عن الجار والمجرور المتعلق بوجدى .

السادس : أن لا يكون محذوفاً ، وبهذا ردوا على من قال فى (مالك وزيداً) : أن التقدير وملابستك زيداً ، وعلى من قال فى (بسم الله) :

---

(١) يحابى : فعل مضارع « به » جار ومجرور متعلق بيحابى ، الجلد : فاعل يحابى الذى : اسم موصول نعت للجلد ، مبنى ، هو : مبتدأ ، حازم : خبره ، والجملة لا محل لها صلة ، بضربة : جار ومجرور متعلق بيحابى ، وكفى من ، كفيه : مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالياء لأنه مثنى ، والهاء مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر ، الملا : مفعول به لضربة ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر . نفس : مفعول به ليحابى ومعناه التراب ، راكب : مضاف إليه .

(٢) « إن » حرف توكيد ونصب ، وجدى : وجد : اسم إن وياء المتكلم مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، بك : جار ومجرور متعلق بوجد ، الشديد : صفة لوجد منصوبة بالفتحة الظاهرة ، أرانى : فعل ماض وفاعله مستتر جوازا والنون للوقاية والياء مفعول أول لأرى ، عاذرا : مفعول ثالث لأرى تقدم على المفعول الثانى . فيك : جار ومجرور متعلق بعاذر « من » اسم موصول : مفعول ثان لأرى مبنى على السكون فى محل نصب . عهدت : فعل وفاعل ، عذولا : حال من الهاء المحذوفة من عهدت والتقدير عهدته عذولا .

أن التقدير ابتدائى بسم الله ثابت ، فحذف المبتدأ والخبر ، وأبقى معمول المبتدأ ، وجعلوا من الضرورة قوله :

هل تذكرون إلى الدَّيرين هجرتكم
ومسحكم صلب رحمان قربانا (١)

السابع : أن لا يكون مفصولا عن معموله ، ولهذا ردوا على من قال فى (يوم تبلى السرائر) أنه معمول لرجعه ، لأنه قد فصل بينهما بالخبر .

الثامن : أن لا يكون مؤخراً عنه ، فلا يجوز أعجبنى زيداً ضربك ، وأجاز السهيلى تقديم الجار والمجرور ، واستدل بقوله تعالى : (لا يبغون عنها حولا) وقولهم : اللهم اجعل لنا من أمرنا فرجا ومخرجا :

وينقسم المصدر العامل إلى ثلاثة أقسام :

أحدها : المضاف ، وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين ، وهو ضربان : مضاف للفاعل : كقوله تعالى : (ولولا دفع الله الناس)

---

(١) « هل » حرف استفهام « تذكرون » فعل مضارع وواو الجماعة فاعل إلى الديرين : جار ومجرور متعلق بقوله هجرتكم ، هجرة : مفعول والكاف ، مضاف إليه والميم علامة الجمع ، ومسحكم : الواو عاطفة ، مسح : معطوف على هجرة ، والكاف مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله ، والميم حرف دال على الجمع ، صلب : مفعول به لمسح ، رحمان : منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم فى محل نصب وجملة هذا النداء مقول لقول محذوف تقديره : وقولكم يا رحمن ، قربانا ، مفعول لأجله أى تفعلون ذلك كله قربانا .

(وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل) ، ومضاف للمفعول ، كقوله :

ألا إن ظلم نفسه المرء بين
إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا (١)

وقوله عليه الصلاة والسلام : (وحج البيت من استطاع إليه سبيلا) وبيت الكتاب — أى كتاب سيبويه — وهو قول الشاعر :

تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة
نفى الدراهيم تنقاد الصياريف (٢)

الثانى : المنون ، وإعماله أقيس من إعمال المضاف ، لأنه يشبه الفعل بالتنكير ، كقوله تعالى : (أو إطعام فى يوم ذى مسغبة . يتيما) تقديره : أو أن يطعم فى يوم ذى مسغبة . يتيما .

---

(١) ألا أداة استفتاح وتنبيه . إن : حرف توكيد ونصب ، ظلم : اسم إن ونفس مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وضمير الغائب مضاف إليه المرء : فاعل بظلم ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، بين خبر ، إذا : ظرف للمستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، لم : حرف نفى وجزم وقلب ، يصنها : يصن ، فعل مضارع مجزوم بلم وفاعله مستتر جوازا تقديره هو ، ها : مفعول به والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل جر باضافة إذا والجملة من « يغلب العقلاء » فى محل جر صفة لهوى ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) تنفى ، فعل مضارع ، يدا : فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وها : مضاف إليه ، الحصى : مفعول به ، نفى مفعول مطلق ، و (الدراهيم) مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله تنقاد فاعل نفى مرفوع بالضمة الظاهرة و « الصياريف » مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله .

الثالث : المعرف بأل ، وإعماله شاذ قياسا واستعمالا ، كقوله :

عجبت من الرزق المسىء إلهه
ومن ترك بعض الصالحين فقيراً(١)

أى : عجبت من أن رزق المسىء إلهه ، ومن أن ترك بعض الصالحين فقيراً (٢) .

---

(١) عجبت : فعل وفاعل ، الرزق : مضاف و « المسىء » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله إله : فاعل المصدر ، والضمير مضاف إليه ، ومن : الواو عاطفة ، من ترك : جار ومجرور معطوف على ما قبله و « بعض » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله و ، الصالحين : مضاف إليه ، فقيراً : حال من بعض الصالحين .

(٢) هذا ويجوز حذف مفعول المصدر ، كقوله تعالى : « وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة وعدها إياه » أى استغفار إبراهيم ربه لأبيه وهو يعمل عمل فعله مضافا أو مجرداً من (ال) والإضافة أو معرفا بأل فالأول كقوله تعالى « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض » والثانى كقوله عز وجل «أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما ذا مقربة أو مسكينا ذا متربة » والثالث اعماله قليل . كقول الشاعر :

لقد علمت أولى المغيرة أننى كررت فلم أنكل عن الضرب مسمعاً

وشرط عمل المصدر أن يكون نائباً عن فعله ، نحو ، ضربا اللص ، أو أن يصح حلول الفعل مصحوباً بأن أو ما محله ، فاذا قلت : « سرنى فهمك الدرس » صح أن تقول : «سرنى أن تفهم الدرس » وإذا قلت « يسرنى عملك الخير » صح أن تقول : « يسرنى أن تعمل الخير » . وإذا قلت « يعجبنى قولك الحق الآن » صح أن تقول : يعجبنى ما تقول الحق الآن ، غير أنه إذا أريد به المضى أو الاستقبال قدر بأن ، وإذا أريد به الحال قدر بما ، كما رأيت ، لذلك لا يعمل المصدر المؤكد ، ولا المبين للنوع ، ولا المصغر ، ولا ما لم يرد به الحدث ، فلا يقال : « علمته تعليما المسألة » على أن المسألة منصوبة بتعليما ، بل بعلمت ، ولا « ضربت ضربة أو ضربتين اللص » على نصب اللص بضربة أو ضربتين ، بل بضربت ولا « يعجبنى ضريبك اللص » على التصغير ولا . لسعيد صوت صوت حمام ، على نصب صوت الثانى بصوت الأول بفعل محذوف أى بصوت صوت حمام ، أى يصوت تصويته، =

اعمال اسم الفاعل

ص — واسمُ الفاعلِ كضاربٍ ومكرمٍ ، فإنْ كَانَ بأَلْ عملَ مُطْلَقًا ، أَوْ مجرَّدًا فبِشَرْطَيْنِ : كونُه حالاً أو اسْتِقْبَالاً ، واعتماده على نَفْىٍ أَو اسْتفهامٍ ، أَوْ مُخبرٍ عنهُ ، أَوْ موْصُوفٍ ، « وَبَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ » على حِكَايةِ الحَالِ ، خِلَافًا للكِسَائِى ، و « خَبِيرٌ بنو لِهْبٍ » على التقديمِ والتَّأْخِيرِ ، وَتَقْدِيرُه خَبِيرٌ كَظَهِيرٍ خِلَافًا لِلأَخْفَشِ .

والمِثَالُ وهُوَ ما حولَ للمُبَالَغَةِ منْ فَاعِلٍ إلى فعَّالٍ أَوْ فَعُولٍ أَوْ مِفْعَالٍ بِكَثْرَةٍ ، أَوْ فَعِيل ، أَوْ فعِلٍ بقلَّةٍ ، نحو : « أَمَّا العسلَ فَأَنَا شَرَّابٌ » .

ش — النوع الثالث من الأسماء العاملة عمل الفعل : اسم الفاعل ، وهو : (الوصف الدال على الفاعل ، الجارى على حركات

ويجوز أن يكون مفعولا به لفعل محذوف أى يشبه صوت حمام ولا يجوز تقديم معمول المصدر عليه إلا إذا كان المصدر بدلا من فعله نائباً عنه نحو « عملك اتقانا » أو كان معموله ظرفا أو مجروراً بالحرف . كقوله تعالى (فلما بلغ معه السعى) وقوله (ولا تأخذكم بهما رأفة) .

وإذا أضيف المصدر إلى فاعله جره لفظا ، وكان مرفوعا حكما ، أى فى محل رفع ثم ينصب المفعول به . نحو ، سرنى فهم زهير الدرس ، وإذا أضيف إلى مفعوله جره لفظا ، وكان منصوبا حكما ، أى فى محل نصب ثم يرفع الفاعل نحو سرنى فهم الدرس خالد .

المضارع وسكناته) كضارب . ومكرم . ولا يخلو : إما أن يكون بأل ، أو مجرداً منها .

فإن كان بأل عمل مطلقاً ، ماضيا كان أو حالا أو مستقبلا ، تقول : جاء الضارب زيداً أمس ، أو الآن ، أو غداً ، وذلك لأن أل هذه موصولة ، وضارب حال محل ضرب إن أردت المضى ، أو يضرب إن أردت غيره ، والفعل يعمل فى جميع الحالات ، فكذا ما حل محله ، وقال امرؤ القيس :

القاتلين الملك الحلاحِلا خير معد حسباً ونائلا (١)

وإن كان مجرداً منها فإنما يعمل بشرطين :

أحدهما : أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، لا بمعنى المضى . وخالف فى ذلك الكسائى وهشام وابن مضاء ، فأجازوا إعماله إن كان بمعنى الماضى : واستدلوا بقوله تعالى : « وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد » وأجيب بأن ذلك على إرادة حكاية الحال ، ألا ترى أن المضارع يصح وقوعه هنا ، تقول : وكلبهم يبسط ذراعيه ، ويدل على إرادة حكاية الحال أن الجملة حالية والواو واو الحال ، وقوله سبحانه وتعالى : « ونقلبهم » ولم يقل وقلبناهم .

---

(١) القاتلين : صفة لمالكا وكاهلا قبله ، الملك : مفعول لاسم الفاعل . والفاعل ضمير مستتر تقديره هم . الحلاحل ، وخير : صفتان ، معد : مضاف إليه . حسبا : تمييز . نائلا معطوف على حسبا .

الشرط الثانى : أن يعتمد على نفى ، أو استفهام ، أو مخبر عنه ، أو موصوف ، مثال النفى قوله :

« خليلى ما واف بعهدى أنتما (١) »

فأنتما فاعل بواف ، لاعتماده على النفى ، ومثال الاستفهام :

« أقاطن قوم سلمى أم نووا ظعنا (٢) »

ومثال اعتماده على المخبر عنه قوله تعالى : « إن الله بالغ أمره » ، ومثال اعتماده على الموصوف قولك « مررت برجل ضارب زيداً » وقول الشاعر :

إنى حلفت برافعين أكفهم
بين الحطيم وبين حوضى زمزم (٣)

أى : بقوم رافعين .

وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شىء من ذلك ، واستدل بقوله :

---

(١) خليلى : منادى وياء المتكلم مضاف إليه . ما : نافية . واف : مبتدأ . بعهد : جار ومجرور متعلق بواف ، وياء المتكلم مضاف إليه . أنتما فاعل سد مسد الخبر .

(٢) قوم فاعل « قاطن » سد مسد الخبر « سلمى » مضاف إليه .

(٣) إن : حرف توكيد ونصب والياء اسمها . حلفت : فعل وفاعل . والجملة فى محل رفع خبر إن . برافعين : جار ومجرور متعلق بحلف . أكف : مفعول به لرافعين لكونه اسم فاعل منصوب بالفتحة الظاهرة . وهو مضاف إليه « بين » ظرف متعلق برافعين « الحطيم » مضاف إليه . وبين : الواو عاطفة وبين ظرف حوضى مضاف إليه . زمزم مثلها .

خبير بنو لهب فلا تك ملغياً
مقالة لهبي إذا الطير مرت (١)

وذلك لأن « بنو لهب » — فاعل بخبير ، مع أن خبيراً لم يعتمد ، وأجيب بأنا نحمله على التقديم والتأخير ، فبنو لهب : مبتدأ ، وخبير : خبره : ورد بأنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع ، وأجيب بأن فعيلا قد يستعمل للجماعة ، كقوله تعالى : « والملائكة بعد ذلك ظهير (٢) .

---

(١) خبير : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة . بنو : فاعل بخبير سد مسد الخبر مرفوع بالواو نيابة عن الضمة . ولهب : مضاف إليه . فلا : الفاء للتفريع . لا : نافية تك : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية واسمها ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت . ملغيا : خبر . وفيه ضمير مستتر هو فاعله . مقالة : مفعول به لقوله ملغيا . ولهبي : مضاف إليه . إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه . الطير : فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده والتقدير . إذا مرت الطير والجملة من الفعل والفاعل فى محل جر باضافة إذا إليها . مر : فعل ماض والتاء علامة التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر ، والجملة لا محل لها مفسرة : وجواب إذا يدل عليه سابق الكلام .

(٢) هذا ويعمل اسم الفاعل عمل الفعل المشتق منه، إن متعديا . وإن لازما فالمتعدى نحو « هل مكرم سعيد ضيوفه » واللازم . نحو « خالد مجتهد أولاده » ولا تجوز إضافته إلى فاعله كما يجوز ذلك فى المصدر . فلا يقال : « هل مكرم سعيد ضيوفه » وشرط عمله أن يقترن بأل — فان اقترن بها لم يحتج إلى شرط غيره . فهو يعمل ماضيا أو حالا أو مستقبلا معتمداً على شيء وغير معتمد نحو « جاء المعطى المساكين أمس أو الآن أو غداً » . فان لم يقترن بها فشرط عمله أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال . ومسبوقا بنفى . أو استفهام . أو اسم مخبر عنه به . أو موصوف . أو باسم يكون هو حالا منه . فالأول نحو « ما طالب صديقك رفع الخلاف » . والثانى نحو « هل عارف أخوك قدر الإنصاف ؟ » والثالث نحو « خالد مسافر أبواه » . والرابع نحو « هذا رجل مجتهد أبناؤه » . والخامس نحو « يخطب على رافعا صوته » . وقد يكون الاستفهام والموصوف مقدرين .

اعمال أمثلة المبـالغة

النوع الرابع من الأسماء التى تعمل عمل الفعل : أمثلة المبالغة ، وهى خمسة : فعال ، وفعول ، ومفعال ، وفعيل ، وفعل ، قال الشاعر :

أخا الحرب لباساً إليها جلالها

وليس بولاج الخوالف أعقلا (١)

وقال الآخر :

« ضروب بنصل السيف سوق سمانها (٢) »

وقالوا : « إنه لمنحار بوائكها » ، و« الله سميع دعاء من دعاه » .

وقال الشاعر :

---

(١) هو القلاخ بن حزن بن جناب .

أخا : حال من ضمير مستتر فى قوله « بأرفع » فى بيت سابق ؛ الحرب : مضاف إليه لباساً : حال ثانية . إليها : جار ومجرور متعلق بلباس جلال : مفعول به للباس . وليس . الواو عاطفة . ليس : فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيه . بولاج : الباء حرف جر زائد . ولاج : خبر ليس . منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . الخوالف مضاف إليه . أعقلا : خبر ثان لليس . منصوب بالفتحة الظاهرة .

(٢) هو لأبى طالب بن عبد المطلب . وعجزه قوله : إذا عدموا زادا فانك عاقر . ضروب . خبر مبتدأ محذوف . أى : أنت ضروب . بنصل : جار ومجرور متعلق بضروب . السيف : مضاف إليه . سوق : مفعول به لضروب . وسمان : مضاف إليه .

أتانى أنهم مزقون عرضى

جحاش الكرملين لها فديدُ (١)

وأكثر الخمسة استعمالا الثلاثة الأولى وأقلها استعمالا الأخيران ، وكلها تقتضى تكرار الفعل ، فلا يقال « ضراب » لمن ضرب مرة واحدة ، وكذا الباقى ، وهى فى التفصيل والاشتراط كاسم الفاعل سواء ، وإعمالها قول سيبويه وأصحابه ، وحجتهم فى ذلك السماع ، والحمل على أصلها — وهو اسم الفاعل ؛ لأنها محولة عنه لقصد المبالغة ، ولم يجز الكوفيون إعمال شىء منها ، لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه ، وحملوا نصب الاسم الذى بعدها على تقديرا فعل ، ومنعوا تقديمه عليها ، ويرد عليه قول العرب « أما العسل فأنا شراب » ولم يجز بعض البصريين إعمال فعيل وفعل ، وأجاز الجرمى إعمال فعل دون فعيل ، لأنه على وزن الفعل كعلم وفهم .

عمل اسم المفعول

ص — واسْمُ المفعولِ ، كمضْرُوبٍ ومُكْرَمٍ . ويَعملُ عمَلَ فِعْلِهِ وَهُوَ كاسمِ الفاعِلِ .

---

(١) هو لزيد الخيل .

أتى : فعل ماض . والنون للوقاية . والياء مفعول (أنهم مزقون) جملة أن واسمها وخبرها مؤولة بمصدر فاعل للفعل (أتى) . عرض : مفعول به لمزقون : وياء المتكلم مضاف إليه (جحاش) خبر مبتدأ محذوف تقديره : هم . الكرملين : مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى . لها : خبر مقدم . فديد : مبتدأ مؤخر . والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال من خبر المبتدأ الذى هو جحاش .

ش – النوع الخامس من الأسماء التى تعمل عمل الفعل : اسم المفعول كمضروب ومكرم .

وهو كاسم الفاعل فيما ذكرنا ، تقول : «جاء المضروب عبده» فترفع العبد بمضروب على أنه قائم مقام فاعله ، كما تقول : جاء الذى ضرب عبده ، ولا يختص إعمال ذلك بزمان بعينه ، لاعتماده على الألف واللام ، وتقول : زيد مضروب عبده ، فتعمله فيه إن أردت به الحال أو الاستقبال . ولا يجوز أن تقول : مضروب عبده وأنت تريد الماضى ، خلافاً للكسائى . ولا أن تقول : مضروب الزيدان : لعدم الاعتماد خلافاً للأخفش .

عمل الصفة المشبهة

ص – والصِّفَةُ المشَبَّهَةُ باسمِ الفاعلِ المتعدى لواحد ، وهِىَ : الصِّفَةُ المصوغةُ لغيرِ تَفْضِيلٍ لإِفادَةِ الثُّبُوتِ ، كـ «حَسَنٍ ، وظَرِيفٍ ، وطَاهِرٍ ، وَضَامِرٍ» ، ولا يتقدَّمها مَعْمُولُها ، ولا يكونُ أجْنَبِيًّا ، ويُرفعُ على الفَاعِلِيَّةِ أَو الإِبدالِ ، ويُنْصَبُ على التَّمْييزِ أَو التَّشْبِيهِ بالمفْعُول به والثَّانى يتَعَيَّن فى المعْرفةِ ، ويُخْفَضُ بالإِضافةِ .

ش – النوع السادس من الأسماء العاملة عمل الفعل : الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى لواحد .

وهى : الصفة المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث .

مثال ذلك : « حسن » فى قولك « مررت برجل حسن الوجه » فحسن : صفة ، لأن الصفة ما دل على حدث وصاحبه ، وهذه كذلك ، وهى مصوغة لغير تفضيل قطعاً ، لأن الصفات الدالة على التفضيل هى الدالة على مشاركة وزيادة كأفضل وأعلم وأكثر ، وهذه ليست كذلك ، وإنما صيغت لنسبة الحدث إلى موصوفها ، وهو الحسن ، وليست مصوغة لإفادة معنى الحدوث : وأعنى بذلك أنها تفيد أن الحسن فى المثال المذكور ثابت لوجه الرجل ، وليس بحادث متجدد . وهذا بخلاف اسمى الفاعل والمفعول ، فانهما يقيدان الحدوث والتجدد : ألا ترى أنك تقول « مررت برجل ضارب عمراً » فتجد « ضارباً » مفيداً لحدوث الضرب وتجدده : وكذلك « مررت برجل مضروب » ؛

وإنما سميت هذه الصفة مشبهة لأنها كان أصلها أنها لا تنصب ؛ لكونها مأخوذة من فعل قاصر ، ولكونها لم يقصد بها الحدوث ، فهى مباينة للفعل ولكنها أشبهت اسم الفاعل فأعطيت حكمه فى العمل ، ووجه الشبه بينهما أنها ، تؤنث وتثنى وتجمع ، فتقول : حسن ، وحسنة ، وحسنان ، وحسنتان ، وحسنون ، وحسنات ؛ كما تقول فى اسم الفاعل : ضارب ، وضاربة ، وضاربان ، وضاربتان ، وضاربون ، وضاربات ، وهذا بخلاف اسم التفضيل كأعلم وأكثر ، فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ، أى : فى غالب أحواله ، فلهذا لا يجوز أن يشبه باسم الفاعل ؛

وقولى « المتعدى إلى واحد » إشارة إلى أنها لا تنصب إلا اسماً واحدا .

ولم تشبه باسم المفعول لأنه لا يدل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل ولأن مرفوعها « فاعل » كاسم الفاعل ، ومرفوعه نائب فاعل .

واعلم أن الصفة المشبهة تخالف اسم الفاعل فى أمور :

أحدها : أنها تارة لا تجرى على حركات المضارع وسكناته ، وتارة تجرى : فالأول كحسن وظريف ، ألا ترى أنهما لا يجاريان يحسن ويظرف ، والثانى نحو طاهر وضامر ألا ترى أنهما يجاريان يطهر ويضمر : والقسم الأول هو الغالب ، حتى وإن فى كلام بعضهم أنه لازم ، وليس كذلك وقد نبهت على أن عدم المجاراة هو الغالب بتقديمى مثال ما لا يجارى ، وهذا بخلاف اسم الفاعل ، فإنه لا يكون إلا مجاريا للمضارع كضارب فإنه مجار ليضرب .

فإن قلت : هذا منتقض بداخل ويدخل ، فإن الضمة لا تقابل الكسرة ؟

قلت : المعتبر فى المجاراة تقابل حركة بحركة بعينها .

فان قلت : كيف تصنع بقائم ويقوم ، فان ثانى قائم ساكن ، وثانى يقوم متحرك ؟

قلت : الحركة فى ثانى يقوم منقولة من ثالثه ، والأصل يقوم كيدخل ، فنقلت لعلة تصريفه .

الثانى : أنها تدل على الثبوت ، واسم الفاعل يدل على الحدوث .

الثالث : أن اسم الفاعل يكون للماضى وللحال وللاستقبال ، وهى لا تكون للماضى المنقطع ، ولا لما لم يقع ، وإنما تكون للحال الدائم ، وهذا هو الأصل فى باب الصفات .

وهذا الوجه ناشيء عن الوجه الثانى ، والأوجه الثلاثة مستعادة مما ذكرت من الحد ومن الأمثلة .

الرابع : أن معمولها لا يتقدم عليها ، لا تقول « زيد وجهه حسن » بنصب الوجه ، ويجوز فى اسم الفاعل أن تقول « زيد أباه ضارب » وذلك لضعف الصفة ، لكونها فرعاً عن فرع ، فانها فرع عن اسم الفاعل الذى هو فرع عن الفعل ، بخلاف اسم الفاعل ، فانه قوى لكونه فرعا عن أصل ، وهو الفعل .

الخامس : أن معمولها لا يكون أجنبياً ، بل سببياً ، ونعنى بالسببى واحداً من أمور ثلاثة :

الأول : أن يكون متصلا بضمير الموصوف نحو « مررت برجل حسن وجهه » .

الثانى : أن يكون متصلا بما يقوم مقام ضميره ، نحو « مررت برجل حسن الوجه » لأن « أل » قائمة مقام الضمير المضاف إليه .

الثالث : أن يكون مقدراً معه ضمير الموصوف كـ « مررت برجل حسن وجهاً » أى وجها منه ، ولا يكون أجنبيا ، لا تقول « مررت برجل حسن عمراً » وهذا بخلاف اسم الفاعل فإن معموله يكون سببياً ، كـ « مررت برجل ضارب أباه » ويكون أجنبياً ، كـ « مررت برجل ضارب عمراً » .

ولمعمول الصفة المشبهة ثلاثة أحوال :

أحدها : الرفع ، نحو « مررت برجل حسن وجهه » وذلك على ضربين : أحدهما : الفاعلية ، وهو متفق عليه ، وحينئذ فالصفة خالية من الضمير ، لأنه لا يكون للشيء الواحد فاعلان . والثانى : الإبدال من

ضمير مستتر فى الوصف ، أجاز ذلك الفارسى ، وخرج عليه قوله تعالى : « جنات عدن مفتحة لهم الأبواب » ، فقدر فى (مفتحة) ضميراً مرفوعاً على النيابة عن الفاعل ، وقدر (الأبواب) مبدلة من ذلك الضمير بدل بعض من كل :

الوجه الثانى : النصب ، فلا يخلو إما أن يكون نكرة كقولك « وجها » أو معرفة كقولك « الوجه » فان كان نكرة فنصبه على وجهين : أحدهما : أن يكون على التمييز وهو الأرجح ، والثانى أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به ، فان كان معرفة تعين أن يكون منصوباً على التشبيه بالمفعول به ، لأن التمييز لا يكون معرفة ، خلافا للكوفيين :

الوجه الثالث : الجر ، وذلك باضافة الصفة .

وعلى هذا الوجه ووجه النصب فى الصفة ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية :

وأصل هذه الأوجه الرفع ، وهو دونها فى المعنى ، ويتفرع عنه النصب ، ويتفرع عن النصب الخفض(١) .

---

(١) تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل المتعدى إلى واحد لأنها مشبهة به ويستحسن فيها أن تضاف إلى ما هو فاعل لها فى المعنى . نحو (أنت حسن الخلق ، نقى النفس طاهر الذيل) .

ولك فى معمولها أربعة أوجه :

١ — أن ترفعه على الفاعلية نحو (على حسن خلقه . أو حسن الخلق . أو الحسن خلقه ، أو الحسن خلق الأب) .

٢ — أن تنصبه على التشبيه بالمفعول به . إن كان معرفة نحو : (على حسن خلقه أو حسن الخلق . أو الحسن الخلق . أو الحسن خلق الأب) .

٣ — أن تنصبه على التمييز إن كان نكرة نحو : (على حسن خلقا . أو الحسن خلقا) .

٤ — أن تجره بالإضافة نحو : (على حسن الخلق . أو الحسن الخلق . أو حسن خلقه ، أو حسن خلق الأب ، والحسن خلق الأب) .

عمل اسم التفضيل

ص — واسْمُ التَّفْضِيلِ ، وَهُوَ : الصفة الدَّالةُ على المُشَارَكةِ والزيادةِ كـ « أَكْرَمَ » ، ويُسْتَعْمَلُ بِمِنْ ، وَمُضَافًا لِنَكِرَةٍ ، فيفرد وَيذكر ، وبـأَلْ فيطابق وَمُضَافًا لِمَعْرِفةٍ فوَجهانِ ، وَلَا يَنْصِبُ المَفْعُولَ مطْلَقًا ، وَلَا يَرْفَعُ في الغَالِبِ ظاهِرًا إلَّا في مَسْأَلَةِ الكُحلِ .

ش — النوع السابع : من الأسماء التى تعمل عمل الفعل : اسم التفضيل . وهو « الصفة الدالة على المشاركة والزيادة » كأعلم ، وأكثر . وله ثلاث حالات :

حالة يكون فيها لازماً للأفراد والتذكير ، وذلك فى صورتين :

إحداهما : أن يكون بعده « من » جارة للمفضول ، كقولك « زيد أفضل من عمرو ، والزيدان أفضل من عمرو ، والزيدون أفضل من عمرو ، وهند أفضل من عمرو ، والهندان أفضل من عمرو ، والهندات أفضل من عمرو » ولا يجوز غير ذلك ، قال الله تعالى : « إذ قالوا ليوسف وأخوه أحب إلى أبينا منا » وقال الله تعالى : « قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد فى سبيله » فأفرد فى الآية الأولى مع الاثنين ، وفى الثانية مع الجماعة .

الثانية : أن يكون مضافاً إلى نكرة فتقول ، « زيد أفضـــل رجل ، والزيدان أفضل رجلين ، والزيدون أفضل رجال ، وهند أفضل امرأة والهندان أفضل امرأتين ، والهندات أفضل نسوة » .

وحالة يكون فيها مطابقاً لموصوفه ، وذلك إذا كان بأل نحو « زيد الأفضل ، والزيدان الأفضلان ، والزيدون الأفضلون ، وهند الفضلى ، والهندان الفضليان ، والهندات الفضليات ، أو الفضل » .

وحالة يكون فيها جائز الوجهين ، المطابقة وعدمها ، وذلك إذا كان مضافا لمعرفة تقول « الزيدان أفضل القوم » وإن شئت قلت « أفضلا القوم » وكذلك فى الباقى ، وعدم المطابقة أفصح . قال الله تعالى : « ولتجدنهم أحرص الناس » ولم يقل « أحرصى » بالياء ، وقال الله تعالى : « وكذلك جعلنا فى كل قرية أكابر مجرميها » فطابق ، ولم يقل « أكبر مجرميها » وعن ابن السراج أنه أوجب عدم المطابقة ، ورد عليه بهذه الآية .

وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به مطلقاً ؛ ولهذا قالوا فى قوله تعالى : « إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله . إن « من » ليست مفعولا بأعلم ، لأنه لا ينصب المفعول ، ولا مضافا إليه ، لأن أفعل بعض ما يضاف إليه فيكون التقدير أعلم المضلين ، بل هو منصوب بفعل محذوف يدل عليه أعلم ، أى : يعلم من يضل .

واسم التفضيل يرفع الضمير المستتر باتفاق ، تقول : « زيد أفضل من عمرو » فيكون فى « أفضل » ضمير مستتر عائد على زيد ، وهل

يرفع الظاهر مطلقاً ، أو فى بعض المواضع ؟ فيه خلاف بين العرب ، فبعضهم يرفعه به مطلقاً فتقول : مررت برجل أفضل منه أبوه ، فتخفض « أفضل » بالفتحة على أنه صفة لرجل ، وترفع الأب على الفاعلية ، وهى لغة قليلة وأكثرهم يوجب رفع « أفضل » فى ذلك على أنه خبر مقدم ، و « أبوه » مبتدأ مؤخر ، وفاعل « أفضل » ضمير مستتر عائد عليه ، ولا يرفع أكثرهم بأفعل الاسم الظاهر إلا فى مسألة الكحل وضابطها : أن يكون فى الكلام نفى ، بعده اسم جنس ، هو موصوف باسم التفضيل ، بعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين ، مثال ذلك قولهم : « ما رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد » وقول الشاعر :

ما رأيت امرأً أحب إليه الـ بذل منه إليك يابن سنان (١)

وكذلك لو كان مكان النفى استفهام ، كقولك : « هل رأيت رجلا أحسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد » أو نهى ؛ نحو « لا يكن أحد أحب إليه الخير منه إليك » .

التوابع

ص – باب التَّوَابِعِ : يَتْبعُ مَا قَبْلَهُ فى إعرابهِ خمسَة :

ش – التوابع : عبارة عن الكلمات التى لا يمسها الإعراب إلا على

(١) «ما» : نافية رأيت : فعل وفاعل ، أمرأ : مفعول به لرأى ، أحب : نعت لامرأ ، إليه : جار ومجرور متعلق بأحب ، البذل : فاعل أحب .منه إليك : جاران ومجرور ان يتعلقان بأحب «يا» حرف نداء «ابن» منادى و«سنان» مضاف إليه .

سبيل التبع لغيرها وهى خمسة : النعت ، والتأكيد ، وعطف البيان ، وعطف النسق ، والبدل ، وعدها الزجاجى وغيره أربعة ، وأدرجوا عطف البيان وعطف النسق تحت قولهم « العطف » .

النعت

ص — النَّعْتُ ، وهُوَ : التَّابِعُ المُشْتَقُّ أَوِ المُؤَوَّلُ به ، المُبايِنُ لِلَفْظِ متبوعِهِ .

ش — « التابع » جنس يشمل التوابع الخمسة ، و « المشتق أو المؤول به » مخرج لبقية التوابع ، فانها لا تكون مشتقة ولا مؤولة به (١) ، ألا ترى

(١) فالأصل فى النعت أن يكون اسما مشتقا ؛ كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل ، نحو جاء التلميذ المجتهد . أكرم خالدا المحبوب ، هذا رجل حسن خلقه ، سعيد تلميذ أعقل من غيره ، وقد يكون جملة فعلية ، أو جملة اسمية وقد يكون اسماً جامداً مؤولا بمشتق ، وذلك فى تسع صور :

١ — المصدر ، نحو « هو رجل ثقة » أى موثوق به ، و « أنت رجل عدل » أى عادل .

٢ — اسم الإشارة . نحو : « أكرم عليا هذا » أى المشار إليه .

٣ — (ذو) التى بمعنى صاحب و(ذات) التى بمعنى صاحبة . نحو : « جاء رجل ذو علم وامرأة ذات فضل » أى صاحب علم وصاحبة فضل .

٤ — الاسم الموصول المقترن بأل ، نحو : « جاء الرجل الذى اجتهد » أى المجتهد .

٥ — مادل على عدد المنعوت ، نحو « جاء رجال أربعة » أى معدودون بهذا العدد .

٦ — الاسم المنسوب إليه ، نحو « رأيت رجلا دمشقيا » أى منسوب إلى دمشق .

٧ — مادل على تشبيه نحو « رأيت رجلا أسداً » أى شجاعا ، و « زيد رجل ثعلب » أى محتال ، والثعلب يوصف بالاحتيال .

٨ — «ما» النكرة التى يراد بها الإبهام . نحو « أكرم رجلا ما » أى رجلا مطلقاً —

أنك تقول فى التوكيد « جاء القوم أجمعون » و « جاء زيد زيد » وفى البيان والبدل « جاء زيد أبو عبد الله » وفى عطف النسق « جاء زيد وعمرو » فتجدها توابع جامدة ، وكذلك سائر أمثلتها ، ولم يبق إلا التوكيد اللفظى فانه قد يجيء مشتقاً كقولك : « جاء زيد الفاضل الفاضل الأول نعت والثانى توكيد لفظى ، فلهذا أخرجته بقولى « المباين للفظ متبوعه » .

فان قلت : قد يكون التابع المشتق غير نعت ، مثال ذلك فى البيان والبدل قولك (قال أبو بكر الصديق) و (قال عمر الفاروق) وفى عطف النسق (رأيت كاتبا وشاعرا) .

قلت : الصديق والفاروق وإن كانا مشتقين إلا أنهما صارا لقبين على الخليفتين رضى الله عنهما لا حقين بباب الأعلام كزيد عمرو ، و (شاعراً) فى المثال المذكور نعت حذف منعوته ؛ وذلك المنعوت هو المعطوف وكذلك (كاتبا) ليس مفعولا فى الحقيقة ، إنما هو صفة للمفعول والأصل : رأيت رجلا كاتباً ورجلا شاعراً .

ص — وفائِدَتُه : تَخْصِيص ، أَوْ تَوْضِيح ، أَوْ مَدْح ، أَوْ ذَم ، أَو تَرَحُّم ، أَوْ تَوْكِيد .

—غير مقيد بصفة ما . وقد يراد بها مع الإبهام التهويل ، ومنه المثل « لأمر ما جدع قصير أنفه » أى لأمر عظيم .

٩ — كلمتا (كل وأى) الدالتين على استكمال الموصوف للصفة ، نحو « أنت رجل كل الرجل » أى الكامل فى الرجولية ، و « جاءنى رجل أى رجل » أى كامل فى الرجولية ، ويقال أيضاً : « جاءنى رجل أيما رجل » بزيادة (ما) .

ش — فائدة النعت : إما تخصيص نكرة ، كقولك : مررت برجل كاتب ، أو توضيح معرفة كقولك : (مررت بزيد الخياط) أو مدح نحو (بسم الله الرحمن الرحيم) أو ذم ، نحو (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) أو ترحم ، نحو (اللهم ارحم عبدك المسكين) أو توكيد نحو قوله تعالى : (تلك عشرة كاملة) ، (فاذا نفخ فى الصور نفخة واحدة) .

ص — وَيَتْبَعُ مَنْعُوته فى واحِد منْ أوجُهِ الإعرابِ ، ومنَ التَّعْرِيفِ والتَّنْكِير ، ثمَّ إنْ رَفَعَ ضَمِيرًا مُسْتَتِرًا تَبعَ فى وَاحد مِنَ التَّذْكِير والتَّأْنيث وواحِدٍ منَ الإفرَادِ وفَرْعَيْهِ ، وإلَّا فَهُوَ كالْفِعْلِ ، والأَحْسَنُ « جاءَنى رَجُل قُعود غِلْمَانُه » ثُمَّ قاعد ثمَّ « قاعِدُون » .

ش — اعلم أن للاسم بحسب الإعراب ثلاثة أحوال : رفع ، ونصب وجر وبحسب الافراد وغيره ثلاثة أحوال : إفراد ، وتثنية ، وجمع ، وبحسب التذكير والتأنيث حالتان وبحسب التنكير والتعريف ، حالتان ، فهذه عشرة أحوال للاسم .

ولا يكون الاسم عليها كلها فى وقت واحد ، لما فى بعضها من التضاد ، ألا ترى أنه لا يكون الاسم مرفوعا منصوباً مجروراً ، ولا معرفاً منكراً ، ولا مفرداً مثنى مجموعا ولا مذكراً مؤنثا ؟ .

وإنما يجتمع فيه منها فى الوقت الواحد أربعة أمور ، وهى من كل قسم واحد ، تقول « جاءنى زيد » فيكون فيه الإفراد والتذكير والتعريف والرفع فان جئت مكانه برجل : ففيه التنكير بدل التعريف وبقية

الأوجه ، فان جئت مكانه بالزيدان أو بالرجال ففيه التثنية أو الجمع بدل الافراد وبقية الأوجه فان جئت مكانه بهند ففيه التأنيث بدل التذكير وبقية الأوجه . فان قلت « رأيت زيداً » أو « مررت بزيد » ففيه النصب أو الجر بدل الرفع وبقية الأوجه .

ووقع فى عبارة بعض المعربين أن النعت يتبع المنعوت فى أربعة من عشرة ، ويعنون بذلك أنه يتبعه فى الأمور الأربعة التى يكون عليها ، وليس كذلك . وإنما حكمه أن يتبعه فى اثنين من خمسة دائماً ، وهما : واحد من أوجه الإعراب ، وواحد من التعريف والتنكير ولا يجوز فى شيء من النعوت أن يخالف منعوته فى الاعراب ولا أن يخالفه فى التعريف والتنكير .

فان قلت : هذا منتقض بقولهم « هذا جحر ضب خرب » فوصفوا المرفوع ، وهو الجحر : بالمخفوض ، وهو « خرب » وبقوله تعالى: « ويل لكل همزة لمزة الذى جمع مالا وعدده » فوصف النكرة وهى « كل همزة لمزة » بالمعرفة ؛ وهو الذى . وبقوله تعالى: « حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذى الطول » فوصف المعرفة . وهو اسم الله تعالى ، بالنكرة ، وهى (شديد العقاب) وإنما قلنا إنه نكرة لأنه من باب الصفة المشبهة ؛ ولا تكون إضافتها إلا فى تقدير الانفصال . ألا ترى أن المعنى : شديد عقابه ، لا ينفك فى المعنى عن ذلك ؟

قلت : أما قولهم « جحر ضب خرب » فأكثر العرب ترفع خربا ؛

ولا إشكال فيه ، ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض كما قال الشاعر :

قد يؤخذ الجار بجرم الجار (١)

ومرادهم بذلك أن يناسبوا بين المتجاورين فى اللفظ ، وإن كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه ففى « خرب » ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر بحركة المجاورة ، وليس ذلك بمخرج له عما ذكرناه من أنه تابع لمنعوته فى الإعراب ، كما أنا نقول : إن المبتدأ والخبر مرفوعان ، ولا يمنع من ذلك قراءة الحسن البصرى (الحمد لله) بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام ، ولا يمنع أيضاً قولهم فى الحكاية (من زيدا) بالنصب ، أو (من زيد) بالخفض ، إذا سألت من قال : رأيت زيداً ، أو مررت بزيد ، وأردت بزيد ، وأردت أن تربط كلامك بكلامه بحكاية الإعراب : وقد تبين بهذا صحة قولنا : إن النعت لابد أن يتبع منعوته فى إعرابه وتعريفه وتنكيره (٢) .

---

(١) «قد» حرف تحقيق «يؤخذ» فعل مضارع ، مبنى للمجهول ، مرفوع بالضمة بجرم : جار ومجرور متعلق بيؤخذ . و« والجار» مضاف إليه .

(٢) هذا وينقسم النعت أيضا إلى ثلاثة أقسام : مفرد وجملة وشبه جملة : فالمفرد ماكان غير جملة ولاشبهها ، وإن كان مثنى أوجمعا ، نحو « جاء الرجل العاقل والرجلان العاقلان والرجال العقلاء » . والنعت الجملة : أن تقع الجملة الفعلية أوالاسمية منعوتاً بها ، نحو « جاء رجل يحمل كتاباً . وجاء رجل أبوه كريم » ولا تقع الجملة نعتاً للمعرفة ، وإنما تقع نعتاً للنكرة ، كما رأيت : فان وقعت بعد المعرفة كانت فى موضع الحال منها نحو « جاء على يحمل كتاباً » إلا إذا وقعت بعد المعرف بأل الجنسية فيصح أن تجعل نعتاً له باعتبار المعنى لأنه فى المعنى نكرة ، وأن تجعل حالا منه باعتبار اللفظ ، لأنه معرف لفظاً بأل ، نحو «لاتخالط الرجل يعمل عمل السفهاء » ومنه قول الشاعر : —

وأما حكمه بالنظر إلى الخمسة الباقية — وهى : الأفراد ، والجمع والتذكير والتأنيث — فانه يعطى منها ما يعطى الفعل الذى يحل محله فى ذلك الكلام : فان كان الوصف رافعاً لضمير الموصوف طابقه فى اثنين

ولقد أمر على اللئيم يسبنى فضيت ثمت قلت : لا يعنينى

وقول الآخر :

وإنى لتعرونى لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر

ومثل المعرف بأل الجنسية ما أضيف إلى المعرف بها كقول الشاعر :

وتضىء فى وجه الظلام منيرة كجمانة البحرى سل نظامها

أى كجمانة بحرى سل نظامها ، وشرط الجملة النعتية «كالجملة الحالية والجملة الواقعة خبرا » أن تكون جملة خبرية ، أى غير طلبية ، وأن تشتمل على ضمير يربطها بالمنعوت سواء أكان الضمير مذكوراً نحو : «جاءنى رجل يحمله غلام أم مستتراً نحو « جاء رجل يحمل عصا » أم مقدراً كقوله تعالى : « واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً » والتقدير « لا تجزى فيه » .

ولايقال : « جاء رجل أكرمه » على أن جملة (اكرمه) نعت لرجل ولا يقال جاء رجل هل رأيت مثله أوليته كريم ، لأن الجملة هنا طلبية ، وما ورد من ذلك فهو على حذف النعت ، كقوله : « جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط » والتقدير « جاءوا بمذق مقول فيه : « هل رأيت الذئب » والمذق بفتح الميم وسكون الذال . اللبن المخلوط بالماء فيشابه لونه لون الذئب .

والنعت الشبيه بالجملة أن يقع الظرف أوالجار والمجرور فى موضع النعت : كما يقعان فى موضع الخبر والحال ، على ما تقدم نحو « فى الدار رجل أمام الكرسى » رأيت رجلا على حصانه » والنعت فى الحقيقة إنما هو متعلق الظرف أو حرف الجر المحذوف ، والأصل : « فى الدار رجل كائن أو موجود أمام الكرسى ، رأيت رجلا كائناً أوموجوداً على حصانه » واعلم أنه إذا نعت بمفرد وظرف ومجرور وجملة فالغالب تأخير الجملة ، كقوله تعالى « وقال رجل من آل فرعون يكتم إيمانه » وقد تقدم الجملة كقوله سبحانه : « فسوف يأتى الله بقوم يحبهم ويحبونه ، أذلة على المؤمنين ، أعزة على الكافرين » .

منها ؛ وكملت له حينئذ الموافقة فى أربعة من عشرة كما قال المعربون تقول : « مررت برجل قائم » و « برجلين قائمين » و « برجال قائمين » و « بامرأة قائمة » و « بامرأتين قائمتين » و « بنساء قائمات » كما تقول فى الفعل : مررت برجل قام ، وبرجلين قاما وبرجال قاموا ، وبامرأة قامت ، وبامرأتين قامتا ، وبنساء قمن ، وإن كان الوصف رافعا لاسم ظاهر فان تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر ، لا على حسب المنعوت ، كما أن الفعل الذى يحل محله يكون كذلك ، تقول : « مررت برجل قائمة أمه» فتؤنث الصفة لتأنيث الأم،ولا تلتفت لكون الموصوف مذكراً ، لأنك تقول فى الفعل : قامت أمه وتقول فى عكسه :«مررت بامرأة قائم أبوها » فتذكر الصفة لتذكير الأب ؛ ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثاً ، لأنك تقول فى الفعل : قام أبوها ، قال الله تعالى : « ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها » ويجب إفراد الوصف ، ولو كان فاعله مثنى أو مجموعا ، كما يجب ذلك فى الفعل ، فتقول « مررت برجلين قائم أبواهما » و « برجال قائم آباؤهم » كما تقول : قام أبواهما ، وقام آباؤهم ، ومن قال « قاما أبواهما » و « أكلونى البراغيث » ثنى الوصف وجمعه جمع السلامة ، فقال « قائمين أبواهما» و « قائمين آباؤهم » وأجاز الجميع أن تجمع الصفة جمع التكسير ، إذا كان الاسم المرفوع جمعاً ، فتقول « مررت برجال قيام آباؤهم » و « برجل قعود غلمانه » ورأوا ذلك أحسن من الإفراد الذى هو أحسن من جمع التصحيح .

ص — وَيَجُوزُ قَطْعُ الصِّفَةِ الْمَعْلُومِ مَوْصُوفُهَا حَقِيقَةً أَوِ ادِّعَاءً رَفْعًا بِتَقْدِيرِ هُوَ ، وَنَصْبا بِتَقْدِيرِ أَعْنِى أَوْ أَمْدَحُ أَوْ أَذُمُّ أَوْ أَرْحَمُ .

ش – إذا كان الموصوف معلوماً بدون الصفة جاز لك فى الصفة الاتباع والقطع مثال ذلك فى صفة المدح « الحمد لله الحميد » أجاز فيه سيبويه الجر على الاتباع ، والنصب بتقدير أمدح ، والرفع بتقدير هو ، وقال: سمعنا بعض العرب يقول : « الحمد لله رب العالمين » بالنصب ، فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية اه ، ومثاله فى صفة الذم (وامرأته حمالة الحطب) قرأ الجمهور بالرفع على الاتباع ، وقرأ عاصم بالنصب على الذم ، ومثاله فى صفة الترحم « مررت بزيد المسكين » يجوز فيه الخفض على الاتباع ، والرفع بتقدير هو ، والنصب بتقدير أرحم ، ومثاله فى صفة الإيضاح « مررت بزيد التاجر » يجوز فيه الخفض على الاتباع ، والرفع بتقدير هو ، والنصب بتقدير أعنى .

ولا فرق فى جواز القطع بين أن يكون الموصوف معلوماً حقيقة أو ادعاء ، فالأول مشهور ، وقد ذكرنا أمثلته ، الثانى نص عليه سيبويه فى كتابه ، فقال : « وقد يجوز أن تقول مررت بقومك الكرام » ، يعنى بالنصب أو بالرفع « إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم » .. ثم قال : « نزلتهم هذه المنزلة ، وإن كان لم يعرفهم » .

التوكيد

ص – والتَّوْكِيدُ ، وهُوَ إمَّا لَفْظِيٌّ نحو :

* أَخَاكَ أَخَاكَ إنَّ منْ لا أَخَا لهُ *

ونحوُ :

* أَتَاكِ أَتَاكِ الّلاحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ *

ونحوُ :

* لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَثْنَةَ إِنَّهَا *

ولَيْسَ مِنْهُ « دَكًّا دَكًّا » وصفًّا صفًّا » .

ش — الثانى من التوابع : التوكيد ؛ ويقال فيه أيضاً التأكيد — بالهمزة — وبابدالها ألفا على القياس فى نحو فأس ورأس .

وهو ضربان : لفظى ، ومعنوى .

والكلام الآن فى اللفظى ، وهو : « إعادة اللفظ الأول بعينه [1] » . سواء كان اسما ، كقوله :

أخاك أخاك إن من لا أخا له كساع إلى الهيجا بغير سلاح [2]

---

(١) اللفظى يكون باعادة المؤكد بلفظه أو بمرادفة . سواء أكان اسماً ظاهراً أم ضميراً أم فعلا أم حرفاً أم جملة . فالظاهر نحو « جاء على على » والضمير نحو « جئت أنت وقمنا نحن » ومنه قوله تعالى : « يا آدم اسكن أنت وزوجك الجنة » والفعل نحو « جاء جاء على » والحرف نحو « لالا أبوح بالسر » والجملة نحو (جاء على جاء على ، وعلى مجتهد على مجتهد) والمرادف نحو (أتى جاء على) وفائدة التوكيد اللفظى تقرير المؤكد فى نفس السامع وتمكينه فى قلبه وإزالة ما فى نفسه من الشبهة فيه .

(٢) البيت لمسكين الدارمى ، أخا : مفعول به لفعل محذوف وجوبا تقديره الزم أخاك منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، والكاف مضاف إليه أخاك : تأكيد للأول . إن : حرف توكيد ونصب ، من : اسم موصول اسم إن . لا : نافية للجنس . أخا : اسم لا . له : خبر لا والجملة من لا وإسمها وخبرها لا محل لها صلة الموصول . كساع : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن . إلى الهيج بغير : جاران ومجروران يتعلقان بساع ، سلاح : مضاف إليه .

وانتصاب « أخاك » الأول بإضمار احفظ أو الزم أو نحوهما ، والثانى تأكيد له ، أو فعلا ، كقوله :

فأين إلى أين النجاة ببغلتى أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس (١)

وتقدير البيت : فأين تذهب إلى أين النجاة ببغلتى ؟ فحذف الفعل فى أين الأول ، وكرر الفعل والمفعول فى قوله « أتاك أتاك » و« اللاحقون فاعل بأتاك الأول ، ولا فاعل للثانى ، لأنه إنما ذكر للتأكيد ، لا ليسند إلى شىء ، وقيل : إنه فاعل بهما معاً ، وذلك لأنهما لما اتحدا لفظا ومعنى نزلا منزلة الكلمة الواحدة ، وقيل : إنهما منازعا قوله «اللاحقون» ولو كان كذلك لزم أن يضمر فى أحدهما . فكان يقول أتوك أتاك اللاحقون ، على إعمال الثانى ، وأتاك أتوك ، على إعمال الأول ، وقوله : « احبس احبس » تكرير للجملة ، لأن الضمير المستتر فى العمل فى قوة الملفوظ به ، أو حرفا ، كقوله :

لا لا أبوح بحب بثنة ، إنها أخذت على مواثقاً وعهودا (٢)

---

(١) أين : اسم استفهام مبنى على الفتح فى محل نصب ظرف مكان والتقدير فأين تذهب إلى أين : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ، النجاة : مبتدأ مؤخر . ببغلتى : جار ومجرور متعلق بالنجاة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، أتاك فعل ومفعول به . أتاك : تأكيد للسابق . اللاحقون : فاعل لأتى الأول ، احبس : فعل أمر وفاعله مستتر وجوباً تقديره أنت . احبس : تأكيد للأول .

(٢) صحة البيت : بحب عزة وهو لكثير . لا : حرف نفى . « لا» حرف مؤكد لسابقه . أبوح : فعل مضارع وفاعله مستتر وجوباً . بحب : جار ومجرور متعلق بأبوح «بثنة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لاينصرف للعلمية والتأنيث إنها ، إن : حرف توكيد ونصب و« ها » اسم إن . أخذ : فعل ماض . والفاعل ضمير مستتر والجملة فى محل رفع خبر إن . على : جار ومجرور متعلق بأخذت مواثقاً : مفعول به . وعهوداً : الواو عاطفة . عهوداً . معطوف على مواثق .

وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى : كلا إذا دكت الأرض دكا دكا ، وجاء ربك والملك صفاً صفاً خلافا لكثير من النحويين ، لأنه جاء فى التفسير أن معناه دكا بعد دك وأن الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثاً ، وأن معنى « صفاً صفاً » أنه تنزل ملائكة كل سماء ، فيصطفون صفاً بعد صف محدقين بالجن والإنس ، وعلى هذا فليس الثانى فيهما تأكيد للأول ، بل المراد به التكرير ، كما يقال : علمته الحساب بابا بابا .

وكذلك ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن « الله أكبر ، الله أكبر » خلافا لابن جنى ، لأن الثانى لم يؤت به لتأكيد الأول ، بل لإنشاء تكبير ثان ، بخلاف قوله « قد قامت الصلاة ، قد قامت الصلاة » فإن الجملة الثانية خبر ثانى جيء به لتأكيد الخبر الأول .

ص — أَوْ مَعْنَوِىٌّ ، وَهُوَ بِالنَّفْسِ ، والعَيْنِ مُؤَخَّرَةً عَنْهَا ، إنِ اجْتَمَعَتَا ، ويجْمَعَانِ عَلَى أَفْعُلٍ مَعَ غَيْرِ المُفْرَدِ ، وبكُلٍّ لِغَيْرِ مُثَنًى إنْ تَجَزَّأَ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَامِلِهِ ، وبِكِلا وَكِلْتَا لَهُ إنْ صَحَّ وُقُوعُ المُفْرَدِ مَوْقِعَهُ واتَّحَدَ مَعْنَى المُسْنَدِ ، ويُضَفْنَ لَضَمِيرِ المؤَكَّدِ ، وبِأَجْمَعَ وَجَمْعَاء ، وَجَمعِهِمَا غَيرُ مُضَافَةٍ .

ش — النوع الثانى : التأكيد المعنوى (١) ؛ وهو بألفاظ محصورة :

---

(١) التوكيد المعنوى يكون بذكر « النفس والعين أو كل أو جميع أو عامة أو كلا أو كلتا » . على شرط أن تضاف هذه المؤكدات إلى ضمير يناسب المؤكد نحو : جاء الرجل عينه ، والرجلان أنفسهما ، ورأيت القوم كلهم . وأحسنت إلى فقراء القرية عامتهم . وجاء الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما .

منها : « النفس ، والعين » وهما رفع المجاز عن الذات ، تقول : « جاء زيد » فيحتمل مجيء ذاته ، ويحتمل مجيء خبره أو كتابه ، فإذا قلت : « نفسه » ارتفع الاحتمال الثانى ، ولا بد من اتصالهما بضمير عائد على المؤكد ، ولك أن تؤكد بكل منهما وحده ، وأن تجمع بينهما بشرط أن تبدأ بالنفس ، تقول « جاء زيد نفسه عينه » ويمتنع « جاء زيد عينه نفسه » ويجب إفراد النفس والعين مع المفرد وجمعهما على وزن أفعل مع التثنية والجمع تقول « جاء الزيدان أنفسهما أعينهما» ، و « الزيدون أنفسهم أعينهم » و « الهندات أنفسهن أعينهن » ؛

ومنها « كل » وهي لرفع احتمال إرادة الخصوص بلفظ العموم ، تقول : « جاء القوم » فيحتمل مجيء جميعهم : ويحتمل مجيء بعضهم ، وأنك عبرت بالكل عن البعض ، فإذا قلت « كلهم » رفعت هذا الاحتمال ، وإنما يؤكد بها بشروط : أحدها : أن يكون المؤكد بها غير مثنى ، وهو : المفرد والجمع : الثانى : أن يكون متجزئاً بذاته ، أو

= وفائدة التوكيد بالنفس والعين رفع احتمال أن يكون فى الكلام مجاز أوسهو أو نسيان ، فان قلت : جاء الأمير ، فربما يتوهم السامع أن اسناد المجيء إليه على سبيل التجوز أو النسيان أو السهو . فتؤكده بذكر النفس أو العين رفعاً لهذا الاحتمال . فيعتقد السامع حينئذ أن الجائى هو لا جيشه ولا خدمه ولا حاشيته ولا شيء من الأشياء المتعلقة به ؛ وفائدة التوكيد بكل وجميع وعامة الدلالة على الإحاطة والشمول . فاذا قلت « جاء القوم» فربما يتوهم السامع أن بعضهم قد جاء والبعض الآخر قد تخلف عن المجيء فتقول : « جاء القوم كلهم » دفعا لهذا التوهم لذلك لا يقال « جاء على كله » لأنه لا يتجزأ ، فإذا قلت : اشتر الفرس كله . صح لأنه يتجزأ من حيث المبيع ، وفائدة التوكيد بكلا وكلتا إثبات الحكم للاثنين المؤكدين معاً .

بعامله ، فالأول كقوله تعالى : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون » والثانى كقولك : « اشتريت العبد كله » ، فإن العبد يتجزأ باعتبار الشراء ، وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته ؛ ولا يجوز « جاء زيد كله » ، لأنه لا يتجزأ ؛ لا بذاته ولا بعامله . الثالث : أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد ؛ فليس من التأكيد قراءة بعضهم : « إنا كلا فيها » خلافا للزمخشرى والفراء .

ومنها « كلا ، وكلتا » وهما بمنزلة كل فى المعنى ؛ تقول : « جاء الزيدان » فيحتمل مجيئهما « معا » وهو الظاهر . ويحتمل مجىء أحدهما ؛ وأن المراد أحد الزيدين ؛ كما قالوا فى قوله تعالى : « لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم » أن معناه على رجل من إحدى القريتين فإذا قيل « كلاهما » اندفع الاحتمال ؛ وإنما يؤكد بهما بشروط : أحدها : أن يكون المؤكد بهما دالا على اثنين ؛ الثانى : أن يصح حلول الواحد محلهما ، فلا يجوز على المذهب الصحيح أن يقال : اختصم الزيدان كلاهما : لأنه لا يحتمل أن يكون المراد « اختصم الزيدان » فلا حاجة للتأكيد . الثالث : أن يكون ما أسندته إليهما غير مختلف فى المعنى فلا يجوز « مات زيد وعاش عمرو كلاهما » الرابع أن يتصل بهما ضمير عائد على المؤكد بهما .

ومنها : أجمع وجمعاء ؛ وجمعهما ؛ وهو : أجمعون ؛ وجمع ، وإنما يؤكد بها غالباً بعد « كل » . فلهذا استغنت عن أن يتصل بها ضمير يعود على المؤكد ؛ تقول : « اشتريت العبد كله أجمع » ، و « الأمة كلها جمعاء » . و « العبيد كلهم أجمعين » . و « الإماء كلهن

جمع » قال الله تعالى : « فسجد الملائكة كلهم أجمعون » : ويجوز التأكيد بها وإن لم يتقدم « كل » . قال الله تعالى : (لأغوينهم أجمعين). (وإن جهنم لموعدهم أجمعين) : وفى الحديث (إذا صلى الإمام جالسا فصلوا جلوساً أجمعون) يروى بالرفع تأكيداً للضمير ، وبالنصب على الحال . وهو ضعيف . لاستلزامه تنكيرها . وهى معرفة بنية الإضافة.

وقد فهم من قولى (أجمع . وجمعاء . وجمعهما) أنهما لا يثنيان؛ فلا يقال : أجمعان ، ولا جمعاوان . وهذا مذهب جمهور البصريين . وهو الصحيح . لأن ذلك لم يسمع .

ص – وَهِيَ بِخِلَافِ النُّعُوتِ : لَا يَجُوزُ أَنْ تَتَعَاطَفَ المُؤَكدَات . وَلَا أَنْ يَتْبَعْنَ نَكِرَةً . ونَدَرَ :

يا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كله رَجب

ش – ذكرت فى هذا الموضع مسألتين من مسائل باب النعت :

إحداهما : أن النعوت إذا تكررت فأنت فيها مخير بين المجىء بالعطف وتركه ، فالأول كقوله تعالى : (سبح اسم ربك الأعلى ، الذى خلق فسوى ، والذى قدر فهدى ، والذى أخرج المرعى) ، وكقول الشاعر :

إلى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة فى المزدحم (١)

(١) إلى الملك : جار ومجرور متعلق بأهدى مثلا ، القرم : صفة للملك ؛ وابن : معطوف عليه . الهمام : مضاف إليه ، وليث : معطوف على القرم أيضاً، الكتيبة : مضاف إليه فى المزدحم : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ليث الكتيبة .

والثانى كقوله تعالى : (ولا تطع كل حلاف مهين ، هماز مشاء بنميم ، مناع للخير معتد أثيم) الآية :

الثانية : أن النعت كما يتبع المعرفة كذلك يتبع النكرة .

وذكرت أن ألفاظ التوكيد مخالفة للنعوت فى الأمرين جميعاً ، وذلك أنها لا تتعاطف إذا اجتمعت ، لا يقال : (جاء زيد نفسه وعينه) ولا (جاء القوم كلهم وأجمعون) . وعلة ذلك أنها بمعنى واحد ،والشىء لا يعطف على نفسه ، بخلاف النعوت فإن معانيها متخالفة ، وكذلك لا يجوز فى ألفاظ التوكيد أن تتبع نكرة ؛ لا يقال : جاء رجل نفسه ، لأن ألفاظ التوكيد معارف ، فلا يجرى على النكرات ، وشذ قول الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب   ياليت عدة حوله كله رجب(١)

عطف البيان

ص ـ وَعَطفُ البيَانِ ، وَهُوَ : تَابِعُ موضِّح ، أَوْ مخصِّص جَامِد ، غَيْرُ مُؤوِل .

ش ـ هذا البابُ الثالث من أبواب التوابع .

---

(١) لكن : حرف استدراك ونصب ، والهاء اسمه شاقه : وفعل مفعول به ، أن : حرف مصدرى ونصب قيل : فعل ماض مبنى للمجهول ذا رجب : مبتدأ وخبر . والجملة مقول القول ، فى محل رفع نائب فاعل والجملة كلها فى تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق والفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر لكن ، يا : حرف نداء والمنادى به محذوف ، ليت : حرف تمن ونصب عدة : إسم ليت . حول : مضاف إليه ، كل توكيد لحول ، والهاء مضاف إليه رجب : خبر ليت .

والعطف فى اللغة : الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه ، وفى الاصطلاح ضربان : عطف نسق ، وسيأتى ، وعطف بيان (١) ، والكلام الآن فيه .

وقولى « تابع » جنس يشمل التوابع الخمسة ، وقولى « موضح أو مخصص » مخرج للتأكيد : كـ « جاء زيد نفسه » ، ولعطف النسق « كـ » جاء زيد وعمرو » : وللبدل ، كقولك : « أكلت الرغيف ثلثه » وقولى « جامد » مخرج للنعت فإنه وإن كان موضحاً فى نحو « جاء زيد التاجر » ومخصصاً فى نحو « جاءنى رجل تاجر » لكنه مشتق ، وقولى « غير مؤول » مخرج لما وقع من النعوت جامداً نحو (مررت بزيد هذا وبقاع عرفج) ، فانه فى تأويل المشتق ، ألا ترى أن المعنى : مررت بزيد المشار إليه ، وبقاع خشن .

ص — فَيُوَافِقُ مَتْبُوعَهُ .

---

(١) عطف البيان هو تابع جامد يشبه النعت فى كونه يكشف عن المراد كما يكشف النعت وينزل من المتبوع منزلة الكلمة الموضحة لكلمة غريبة قبلها . كقول الراجز : « اقسم بالله أبو حفص عمر » فعمر عطف بيان على « أبو حفص » ذكر لتوضيحه وكشف المراد به . وهو تفسير له وبيان . وأراد به عمر بن الخطاب . وفائدته إيضاح متبوعه إن كان المتبوع معرفة . كالمثال السابق . وتخصيصه إن كان نكرة . نحو « اشتريت حليا : سوارا » ومنه قوله تعالى : « أو كفارة . طعام مساكين » ويجب أن يطابق متبوعه فى الإعراب والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتنكير .

ومن عطف البيان ما يقع بعد (أى وأن) التفسيريتين ، غير أن (أى) تفسر بها المفردات والجمل ، و (أن) لاتفسر بها إلا المشتملة على معنى القول دون أحرفه تقول : « رأيت ليثا أى أسدا » وأشرت إليه أى أذهب » وتقول : كتبت إليه أن عجل بالحضور .

ش — أعنى بهذا أن عطف البيان — لكونه مفيداً فائدة النعت من إيضاح متبوعه وتخصيصه — يلزمه من موافقة المتبوع فى التنكير والتذكير والإفراد ، وفروعهن ، ما يلزم فى النعت .

ص — كَأَقْسمَ باللهِ أَبو حفْص عمَرُ ، وهٰذا خَاتَم حَديد .

ش — أشرت بالمثالين إلى ماتضمنه الحد ، من كونه موضحاً للمعارف ومخصصاً للنكرات ، والمراد بأبى حفص عمر بن الخطاب رضى الله عنه : ولك فى نحو (خاتم حديد) ثلاثة أوجه : الجر بالإضافة على معنى من ، والنصب على التمييز وقيل : على الحال ، والاتباع ، فمن خرج النصب على التمييز ، قال : إن التابع عطف بيان ، ومن خرجه على الحال قال: إنه صفة، والأول أولى ، لأنه جامد جموداً محضاً ، فلا يحسن كونه حالا ولا صفة .

ومنع كثير من النحويين كون عطف البيان نكرة تابعاً للنكرة والصحيح الجواز . وقد خرج على ذلك قوله تعالى : ويسقى من ماء صديد .

وقال الفارسى فى قوله تعالى : أو كفارة طعام مساكين : يجوز فى طعام أن يكون بياناً أو يكون بدلا .

ص — وَيُعْرَبُ بَدَلَ كُلٍّ مِنْ كلٍّ « إنْ لَمْ يمتَنعْ إحْلَاله محلّ الأَوَّل » كقَوْلِهِ :

* أَنَا ابْنُ التَّاركِ البَكْرِى بشْر *

وقوْلِهِ :

* أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ ونوْفَلا *

ش — كل اسم صح الحكم عليه بأنه عطف بيان مفيد للايضاح أو التخصيص . صح أن يحكم عليه بأنه بدل كل من كل، مفيد لتقرير معنى الكلام وتوكيده لكونه على نية تكرار العامل .

واستثنى بعضهم من ذلك مسألة ، وبعضهم مسألتين ، وبعضهم أكثر من ذلك ، ويجمع الجميع قولى : « إن لم يمتنع إحلاله محل الأول » وقد ذكرت لذلك مثالين : أحدهما قول الشاعر :

أنا ابن التارك البكرى بشر   عليه الطير ترقبه وقوعا (١)

والثانى قول الآخر :

أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا   أعيذكما بالله أن تحدثا حربا(٢)

---

(١) «أنا» . مبتدأ «ابن» خبره ، والتارك : مضاف إليه ، و« البكرى» مضاف إليه . بشر : عطف بيان على البكرى . عليه : جار ومجرور خبر مقدم الطير : مبتدأ مؤخر . والجملة فى محل نصب من البكرى . ترقبه : فعل مضارع ، ومفعوله ، والجملة فى محل نصب حال من الطير وقوعاً : حال من الضمير المستتر فى ترقبه .

(٢) «أيا» حرف نداء ، أخوينا : منادى منصوب بالياء لأنه مثنى والضمير مضاف إليه . عبد : عطف بيان . شمس : مضاف إليه : ونوفلا : معطوف بالواو على عبد شمس . أعيذكما : فعل مضارع ومفعول به بالله : جار ومجرور متعلق بأعيذ . أن : مصدرية تحدثا : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون . وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف والتقدير . أعيذكما بالله من أحداث حرب ، والجار والمجرور متعلق بأعيذ .

وبيان ذلك فى الأول أن قوله « بشر » عطف بيان على (البكرى) ؛ ولا يجوز أن يكون بدلا منه ؛ لأن البدل فى نية إحلاله محل الأول . ولا يجوز أن يقال : أنا ابن التارك بشر ؛ لأنه لا يضاف مافيه الألف واللام نحو (التارك) إلا لما فيه الألف واللام ؛ نحو (البكرى) ؛ ولا يقال : الضارب زيد ؛ كما تقدم شرحه ؛ فى باب الإضافة .

وبيان ذلك فى البيت الثانى أن قوله (عبد شمس ونوفلا) عطف بيان على قوله (أخوينا) ؛ ولا يجوز أن يكون بدلا : لأنه حينئذ فى تقدير إحلاله محل الأول ؛ فكأنك قلت : (أيا عبد شمس ونوفلا) ؛ وذلك لا يجوز : لأن المنادى إذا عطف عليه اسم مجرد من الألف واللام ؛ وجب أن يعطى مايستحقه لو كان منادى . و (نوفلا) لو كان منادى لقيل فيه (يانوفل) بالضم ؛ لا (يانوفلا) بالنصب . فلذلك كان يجب أن يقال هنا : (أيا أخوينا عبد شمس ونوفل)(١) .

عطف النسق

ص ـ وَعطْفُ النَّسقِ بالواوِ .

ش ـ الرابع من التوابع : عطف النسق .

---

(١) هذا ويكون عطف البيان جملة كقوله تعالى (فوسوس إليه الشيطان . قال يا آدم هل أدلك على شجرة الخلد وملك لايبلى) فجملة (قال يا آدم هل أدلك) عطف بيان على جملة (فوسوس إليه الشيطان) وقد منع النحاة عطف البيان فى الجمل وجعلوه من باب البدل . وأثبته علماء المعانى وهو الحق . ومنه قوله تعالى أيضا (ونودوا أن تلكم الجنة) فجملة (أن تلكم الجنة) عطف بيان على جملة « نودوا » .

وقد مضى تفسير العطف . فأما النسق فهو : (التابع ؛ المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتى ذكرها) ولم أحده بحد لوضوحه على أننى فسرته بقولى (بالواو — الخ) فإن معناه أن عطف النسق هو العطف بالواو والفاء وأخواتهما واعترضت بعد ذكرى كل حرف بتفسير معناه .

ص — وهِيَ لِمُطلق الجَمع .

ش — قال السيرافى : (أجمع النحويون واللغويون من البصريين والكوفيين على أن الواو للجمع من غير ترتيب) اهـ

وأقول : إذا قيل (جاء زيد وعمرو) فمعناه أنهما اشتركا فى المجىء، ثم يحتمل الكلام ثلاثة معان : أن يكونا جاءا معا ؛ والثانى : أن يكون مجيئهما على الترتيب . والثالث : أن يكون على عكس الترتيب ؛ فإن فهم أحد الأمور بخصوصه فمن دليل آخر ؛ كما فهمت المعية فى نحو قوله تعالى : (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل) وكما فهم الترتيب فى قوله تعالى (إذا زلزلت الأرض زلزالها وأخرجت الأرض أثقالها وقال الإنسان مالها) . وكما فهم عكس الترتيب فى قوله تعالى إخباراً عن منكرى البعث (إن هى إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا) ولو كانت للترتيب لكان اعترافاً بالحياة بعد الموت .

وهذا الذى ذكرناه قول أكثر أهل العلم ؛ من النحاة ؛ وغيرهم ؛ وليس بإجماع كما قال السيرافى : بل روى عن بعض الكوفيين أن الواو للترتيب . وأنه أجاب عن هذه الآية بأن المراد بموت كبارنا وتولد صغارنا فنحيا . وهو بعيد . ومن أوضح ما يرد عليهم قول العرب :

اختصم زيد وعمرو ؛ وامتناعهم من أن يعطفوا فى ذلك بالفاء أو بثم . لكونهما للترتيب . فلو كانت الواو مثلهما لامتنع ذلك معها كما امتنع معهما .

ص — والفَاء للتَّرْتِيبِ والتَّعْقِيبِ .

ش — إذا قيل (جاء زيد فعمرو) فمعناه أن مجىء عمرو وقع بعد مجىء زيد من غير مهلة . فهى مفيدة لثلاثة أمور : التشريك فى الحكم. ولم أنبه عليه لوضوحه : والترتيب والتعقيب .

وتعقيب كل شىء بحسبه ؛ فإذا قلت (دخلت البصرة فبغداد) وكان بينهما ثلاثة أيام ، ودخلت بعد الثالث فذلك تعقيب فى مثل هذا عادة ، فإذا دخلت بعد الرابع أو الخامس فليس بتعقيب ، ولم يجز الكلام .

وللفاء معنى آخر ، وهو التسبب وذلك غالب فى عطف الجمل ، نحو قولك : سها فسجد ، وزنى فرجم ، وسرق فقطع ، وقوله تعالى (فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه) ولدلالتها على ذلك استعيرت للربط فى جواب الشرط ، نحو (من يأتنى فإنى أكرمه) ، ولهذا إذا قيل (من دخل دارى فله دراهم) أفاد استحقاق الدرهم بالدخول ، ولو حذف الفاء احتمل الإقرار بالدرهم له ، وقد تخلو الفاء العاطفة للجمل عن هذا المعنى ، كقوله تعالى : (الذى خلق فسوى ، والذى قدر فهدى ، والذى أخرج المرعى ، فجعله غثاء أحوى) .

ص — وثُمَّ لِلتَّرْتِيبِ والتَّرَاخِى .

ش — إذا قيل (جاء زيد ثم عمرو) فمعناه أن مجيء عمرو وقع بعد مجيء زيد بمهلة فهي مفيدة أيضاً لثلاثة أمور : التشريك فى الحكم ، ولم أنبه عليه لوضوحه ، والترتيب ، والتراخي .

فأما قوله تعالى : (ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة) ، فقيل : التقدير خلقنا أباكم ثم صورنا أباكم ، فحذف المضاف منهما .

ص — وَحَتَّى لِلْغَايَةِ والتَّدْرِيجِ .

ش — معنى الغاية : آخر الشيء ، ومعنى التدريج : أن ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ إلى الغاية ، وهو الاسم المعطوف ، ولذلك وجب أن يكون المعطوف بها جزءاً من المعطوف عليه : إما تحقيقاً كقولك (أكلت السمكة حتى رأسها) أو تقديراً كقوله :

ألقى الصحيفة كي يخفف رحله
والزاد حتى نعله ألقاها(١)

فعطف (نعله) بحتى ، وليست جزءاً مما قبلها تحقيقاً . لكنها جزء تقديراً ، لأن معنى الكلام ألقى ما يثقله حتى نعله .

ص — لَا لِلتَّرْتِيبِ .

(١) هو لأبي مروان النحوى فى قصة المتلمس .

ألقى : فعل ماض . الصحيفة : مفعوله . كي : حرف تعليل . أو حرف مصدرى ونصب ، يخفف : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة إن قدرت كي تعليلية ، وبكي نفسها إن قدرتها مصدرية . رحله : مفعول به ومضاف إليه . والزاد : معطوف بالواو على الصحيفة . حتى : حرف عطف . نعل . معطوف على ما قبله . ونعل : مضاف والضمير الذى للغائب مضاف إليه . ألقاها : ألقى : فعل ماض والضمير مفعول به .

ش — زعم بعضهم أن (حتى) تفيد الترتيب كما تفيده ثم والفاء، وليس كذلك، وإنما هى لمطلق الجمع كالواو. ويشهد لذلك قوله عليه الصلاة والسلام: (كل شىء بقضاء وقدر حتى العجز والكيس) ولا ترتيب بين القضاء والقدر، وإنما الترتيب فى ظهور المقتضيات والمقدرات.

ص — و «أَوْ[1]» لأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ أَوِ الأَشْيَاءِ، مُفِيدَةً بَعْدَ الطَّلَبِ للتَّخْيِيرِ أَو الإِبَاحَةِ، وبَعْدَ الخَبَرِ الشَّكَّ أَو التَّشْكِيكَ.

ش — مثالها لأحد الشيئين قوله تعالى: (لبثنا يوماً أو بعض يوم) ولأحد الأشياء (فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة) ولكونها لأحد الشيئين أو الأشياء

(١) أو: إن وقعت بعد الطلب فهى إما للتخيير، نحو «تزوج هندا أو أختها» وإما للاباحة نحو «جالس العلماء أو الزهاد» والفرق بين الإباحة والتخيير أن الإباحة يجوز فيها الجمع بين الشيئين «فإذا قلت جالس العلماء أو الزهاد» جاز لك الجمع بين مجالسة الفريقين وجاز أن تجالس فريقاً دون فريق. وأما التخيير فلا يجوز فيه الجمع بين الشيئين فإذا قلت «تزوج هندا أو أختها» لم يجز لك الجمع بينهما، لأن الجمع بين الأختين فى عقد النكاح غير جائز، وإما للإضراب. نحو «اذهب إلى دمشق، أودع ذلك. فلا تذهب اليوم» أى: بل دع ذلك. أمرته بالذهاب ثم عدلت عن ذلك وإن وقعت بعد كلام خبرى فهى إما للشك. كقوله تعالى: «قالوا لبثنا يوماً أو بعض يوم» وإما للإبهام كقوله عز وجل (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين) وإما للتقسيم نحو (الكلمة اسم أو فعل أو حرف) وإما للتفصيل بعد الإجمال نحو (اختلف القوم فيمن ذهب، فقالوا. ذهب سعيد أو خالد أو على) ومنه قوله تعالى: قالوا: (ساحر أو مجنون) أى بعضهم قال. كذا. وبعضهم قال كذا. وإما للإضراب بمعنى (بل) كقوله تعالى (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون) أى: بل يزيدون. ونحو (ماجاء سعيد. أو ماجاء خالد).

امتنع أن يقال : سواء على أقمت أو قعدت ، لأن (سواء) لا بد فيها من شيئين لأنك لا تقول : سواء على هذا الشيء .

ولها أربعة معان : معنيان بعد الطلب ، وهما : التخيير ، والإباحة ، ومعنيان بعد الخبر ، وهما : الشك والتشكيك .

فمثالها للتخيير (تزوج هنداً أو أختها) وللإباحة (جالس الحسن أو ابن سيرين) والفرق بينهما أن التخيير يأبى جواز الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، والإباحة لا تأباه ، ألا ترى أنه لا يجوز له أن يجمع بين تزوج هند وأختها ، وله أن يجالس الحسن وابن سيرين جميعاً .

ومثالها للشك قولك (جاء زيد أو عمرو) إذا لم تعلم الجائى منهما .

ومثالها للتشكيك قولك (جاء زيد أو عمرو) إذا كنت عالماً بالجائى منهما ولكنك أبهمت على المخاطب .

وأمثلة ذلك من التنزيل قوله تعالى (فكفارته إطعام عشرة مساكين) الآية ، فإنه لا يجوز له الجمع بين الجميع على اعتقاد أن الجميع هو الكفارة ، وقوله تعالى ، (ليس عليكم جناح أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم) الآية ، وقوله تعالى : (لبثنا يوماً أو بعض يوم) وقوله تعالى : (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين) .

ص — و « أَمْ » لِطَلَبِ التَّعيينِ بَعْدَ هَمْزَةٍ داخلةٍ على أَحَدِ المُسْتَوِيَيْنِ .

ش — تقول : « أزيد عندك أم عمرو » إذا كنت قاطعاً بأن أحدهما عنده ، ولكنك شككت فى عينه ، ولهذا يكون الجواب بالتعيين ،

لا بنعم ولا بلا ، وتسمى «أم» هذه معادلة لأنها عادلت الهمزة فى الاستفهام بها ، ألا ترى أنك أدخلت الهمزة على أحد الإسمين اللذين استوى الحكم فى ظنك بالنسبة إليهما ، وأدخلت «أم» على الآخر ، ووسطت بينهما ما لا تشك فيه ، وهو قولك : «عندك» وتسمى أيضاً متصلة ، لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر .

ص — وللرَّدِّ عن الخَطَإِ فى الحُكْمِ «لا» بَعْدَ إيجَابٍ ، و «لٰكِنْ» ، و «بَلْ» بَعْدَ نَفْيٍ ، ولِصَرْفِ الحُكْمِ إلىٰ مَا بَعْدَهَا «بَلْ» بَعْدَ إيجَابٍ .

ش — حاصل هذا الموضع أن بين «لا» و «لكن» و «بل» اشتراكاً وافتراقاً .

فأما اشتراكها فمن وجهين أحدهما : أنها عاطفة ، والثانى : أنها تفيد رد السامع عن الخطأ فى الحكم إلى الصواب .

وأما افتراقها فمن وجهين أيضاً : أحدهما : أن «لا» تكون لقصر القلب(١) وقصر الإفراد(٢) و«بل» و «لكن» إنما يكونان لقصر القلب فقط ، تقول : «جاءنى زيد لا عمرو» رداً على من اعتقد أن (عمراً) جاء دون (زيد) أو أنهما جاءاك معا ، وتقول : (ما جاءنى زيد لكن عمرو) أو (بل عمرو) رداً على من اعتقد العكس ، والثانى :

---

(١) رداً على من يعتقد العكس .

(٢) رداً على من يعتقد الشركة .

أن (لا) إنما يعطف بها بعد الإثبات ، و (بل) يعطف بها بعد النفى ، و (لكن) إنما يعطف بها بعد النفى ، ويكون معناها كما ذكرنا ، ويعطف ببل بعد الإثبات ، ومعناها حينئذ إثبات الحكم لما بعدها وصرفه عما قبلها وتصييره كالمسكوت عنه من قبل أنه لا يحكم عليه بشىء ، وذلك كقولك (جاءنى زيد بل عمرو) .

وقد تضمن سكوتى عن (أما) أنها غير عاطفة ، وهو الحق ، وبه قال الفارسى ، وقال الجرجانى : عدها فى حروف العطف سهو ظاهر (١) .

---

(١) يعطف الظاهر على الظاهر ، والمضمر على الظاهر . نحو (جاءنى على وأنت . وأكرمته سليمان وإياك) والظاهر على المضمر نحو (ما جاءنى إلا أنت وعلى وما رأيت إلا إياك وعليا) غير أن الضمير المتصل المرفوع والضمير المستتر لا يعطف عليهما إلا بعد توكيدهما بالضمير نحو (جئت أنا وعلى) ومنه قوله تعالى (اذهب أنت وربك) ويجوز العطف عليهما أيضا إذا كان بينهما فاصل أى فاصل كقوله تعالى (يدخلونها ومن صلح) وقوله (ما أشركنا ولاآباؤنا) فقد عطف (من) فى الآية الأولى على الواو فى (يدخلونها) لوجود الفاصل وهو (ها) التى هى المفعول به ، وعطف (آباء) فى الآية الثانية على (نا) فى (أشركنا) لوجود الفاصل وهو (لا) وذلك جائز : أما العطف على الضمير المجرور فهو جائز ومنه قوله تعالى (وكفروا به والمسجد الحرام) وقرىء فى بعض القراءات السبع (واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام) بالجر عطفا على الهاء . والكثير إعادة الجار كقوله تعالى (فقال لها وللأرض ائتيا طوعا أو كرها) ونحو : (أحسنت إليك وإلى على . وأكرمت غلامك وغلام سعيد) ويعطف الفعل على الفعل بشرط أن يتحدا زماناً . سواء اتحدا نوعاً كقوله تعالى (وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم) أم اختلفا نحو (إن تجىء أكرمتك وأعطك ما تريد) .

البدل

ص ـ والبدَلُ ، وَهُوَ : تَابِعٌ ، مَقْصُود بالحُكْمِ ، بلا واسِطَة وَهُوَ سِتَّة : بدَلُ كُل ، نَحْوُ : « مَفَازًا حَدَائِقَ » ، وبَعْض نحو : « مَنْ اسْتَطَاعَ » واشتِمَالٍ ، نحوُ : « قِتَالٍ فِيهِ » « وإضرابٍ وَغَلَطٍ ونِسْيَانٍ » ، نحوُ « تَصَدَّقْتُ بِدِرْهَمٍ دِينَارٍ » بِحَسَب قَصْدِ الأَوَّلِ وَالثَّانى أَو الثانىوسَبْق اللسَانِ ، أَو الأَوَّلِ وتبيُّنِ الخَطَإِ .

ش ـ الباب الخامس من أبواب التوابع : البدل :

وهو فى اللغة : العوض ، وقال الله تعالى : (عسى ربنا أن يبدلنا خيراً منها) ، وفى الاصطلاح : (تابع مقصود بالحكم ، بلا واسطة) فقولى: (تابع) جنس يشمل جميع التوابع ، وقولى : (مقصود بالحكم) مخرج للنعت ، والتأكيد ، وعطف البيان ، فإنها مكملة للمتبوع المقصود بالحكم ، لا أنها هى المقصودةبالحكم ، و « بلا واسطة » مخرج لعطف النسق ، كـ (جاء زيد عمرو) ، وإن كان تابعاً مقصوداً بالحكم ، لكنه بواسطة حرف العطف .

وأقسامه ستة : أحدها : بدل كل من كل ، وهو عبارة عن أن الثانى فيه عين الأول(١) كقولك : (جاءنى محمد أبو عبد الله) ، وقوله

---

(١) البدل المطابق : هو بدل الشيء مما كان طبق معناه . كقوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم) فالصراط المستقيم وصراط المنعم عليهم متطابقان معنى لأنهما يدلان على معنى واحد .

تعالى : (مفازاً حدائق) وإنما لم أقل (بدل الكل من الكل) حذراً من مذهب من لا يجيز إدخال أل على كل ، وقد استعمله الزجاجى فى جملة ، واعتذر عنه بأنه تسامح فيه موافقة للناس .

الثانى : بدل بعض من كل(١) وضابطه : أن يكون الثانى جزءاً من الأول ، كقولك (أكلت الرغيف ثلثه) ، وكقوله تعالى : (والله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) ، فمن استطاع : بدل من الناس ، هذا هو المشهور ، وقيل : فاعل بالحج ؛ أى : ولله على الناس أن يحج مستطيعهم ، وقال الكسائى : إنها شرطية مبتدأ والجواب محذوف ؛ أى : من استطاع فليحج ، ولا حاجة لدعوى الحذف مع إمكان تمام الكلام ، والوجه الثانى يقتضى أنه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحج ، وذلك باطل باتفاق ، فيتعين القول الأول ، وإنما لم أقل (البعض) — بالألف واللام — لما قدمت فى كل .

والثالث : بدل الاشتمال(٢) ، وضابطه : أن يكون بين الأول

---

(١) بدل البعض من الكل هو بدل الجزء من كله . قليلا كان ذلك الجزء . أومساويا للنصف أو أكثر منه نحو (جاءت القبيلة ربعها . أونصفها . أوثلثها) ونحو (الكلمة ثلاث أقسام : اسم وفعل وحرف) ونحو (جاء التلاميذ عشرون منهم) .

(٢) بدل الاشتمال هو بدل الشيء مما يشتمل عليه على شرط أن لايكون جزءاً منه نحو (نفعنى المعلم علمه وأحببت خالداً شجاعته) (وأعجبت بعلى خلقه الكريم) فالمعلم يشتمل على العلم وخالد يشتمل على الشجاعة وعلى يشتمل على الخلق وكل من العلم والشجاعة والخلق ليس جزءاً ممن يشتمل عليه ولابد لبدل البعض وبدل الاشتمال من ضمير يربطها بالبدل . مذكوراً كان . كقوله تعالى : (ثم عموا وصموا كثير منهم) وقوله (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) أومقدراً كقوله سبحانه (ولله على الناس حج البيت ، من استطاع إليه سبيلا) وقوله (قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود) .

والثانى ملابسة بغير الجزئية ، كقولك : (أعجبنى زيد علمه) ، وقوله تعالى : (يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه) .

ونبهت بالتمثيل بالآيات الثلاث على أن البدل والمبدل منه يكونان نكرتين ، نحو (مفازاً حدائق) ومعرفتين مثل الناس ومن ، ومختلفين مثل الشهر وقتال(١) :

والرابع والخامس والسادس : بدل الإضراب ، وبدل الغلط ، وبدل النسيان(٢) كقولك « تصدقت بدرهم دينار » فهذا المثال محتمل

---

(١) قد تبدل الجملة من المفرد . كقول الشاعر :

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أبدل (كيف يلتقيان) من (حاجة وأخرى) والتقدير الإعرابي أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما والتقدير المعنوى : أشكو إلى الله تعذر والتقاء هاتين الحاجتين إذا أبدل إسم من اسم استفهام أو إسم شرط وجب ذكر همزة الاستفهام أو (إن) الشرطية مع البدل فالأول (نحوكم مالك ؟ أعشرون أم ثلاثون) . والثانى : من يجتهد إن على وإن خالد أكرمه وما تصنع إن خيراً وإن شراً فجزى به .

(٢) والبدل المباين هو بدل الشىء مما يباينه . بحيث لا يكون مطلقاً له ولا بعضاً منه ولا يكون المبدل منه مشتملا عليه . وهو ثلاثة أنواع : بدل الغلط ، وبدل النسيان ، وبدل الإضراب . فبدل الغلط ما ذكر ليكون بدلا من اللفظ الذى سبق إليه اللسان فذكر غلطاً . نحو « جاء المعلم التلميذ » أردت أن تذكر التلميذ فسبق لسانك فذكرت المعلم غلطا ، فتذكرت غلطك فأبدلت منه التلميذ ، وبدل النسيان ذكر ليكون بدلا من لفظ تبين لك بعد ذكره فساد قصده ، نحو « سافر على إلى دمشق ، بعلبك » توهمت أنه سافر إلى دمشق فادركك فساد رأيك ، فأبدلت بعلبك من دمشق فبدل الغلط يتعلق باللسان ، وبدل اللسان يتعلق بالجنان ، وبدل الإضراب ماكان فى جملة قصد كل من البدل والمبدل منه فيها صحيح غير أن المتكلم عدل عن قصد المبدل منه إلى قصد البدل ، نحو « خذ القلم الورقة » أمرته بأخذ القلم . ثم أضربت عن الأمر بأخذه إلى أمره بأخذ الورقة ، وجعلت الأول فى حكم المتروك .

والبدل المباين بأقسامه لا يقع فى كلام البلغاء وإن ورد فى شىء منه أتى بين البدل والمبدل منه بكلمة بل دلالة على غلطه أو نسيانه أو إضرابه .

لأن تكون قد أخبرت بأنك تصدقت بدرهم ، ثم عن لك أن تخبر بأنك تصدقت بدينار ، وهذا بدل الإضراب ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصديق بالدينار فسبق لسانك إلى الدرهم ، وهذا بدل الغلط ، ولأن تكون قد أردت الإخبار بالتصديق بالدرهم ، فلما نطقت به تبين فساد ذلك القصد ، وهذا بدل النسيان .

وربما أشكل على كثير من الطلبة الفرق بين بدلى الغلط والنسيان ، وقد بيناه ، ويوضحه أيضاً أن الغلط فى اللسان والنسيان فى الجنان .

باب العدد

ص : باب ـ العَدَدُ ـ مِنْ ثَلَاثَةٍ إلى تِسْعَةٍ يُؤَنَّثُ مع المُذَكَّرِ ويُذَكَّرُ مَعَ المُؤَنَّثِ دَائِمًا ، نحو « سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ » وَكَذَلِكَ العَشْرَةُ إنْ لَمْ تُرَكَّبْ ، وَمَا دُونَ الثَّلاثَةِ ، وَفَاعِلٍ كَثَالِث وَرَابِعٍ عَلَى القِيَاسِ دَائِمًا ، وَيُفْرَدُ فَاعِل أَوْ يُضَافُ لِمَا اشْتق مِنْهُ أَو لِمَا دُونَهُ ، أَو يَنْصب مَا دُونَهُ .

ش ـ اعلم أن ألفاظ العدد على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يجرى دائماً على القياس فى التذكير والتأنيث ، فيذكر مع المذكر ، ويؤنث مع المؤنث ، وهو الواحد ، والاثنان ، وما كان على صيغة فاعل ، تقول فى المذكر : واحد واثنان ، وثان ، وثالث ، ورابع ـ إلى عاشر ، وفى المؤنث : واحدة ، واثنتان ، وثانية ، وثالثة ، ورابعة ـ إلى عاشرة .

والثانى : ما يجرى على عكس القياس دائماً ، فيؤنث مع المذكر ، ويذكر مع المؤنث ، وهو الثلاثة والتسعة وما بينهما ، تقول « ثلاثة رجال » و « ثلاث نسوة » قال الله تعالى : « سخرها عليهم سبع ليالى وثمانية أيام حسوما » .

والثالث : ما له حالتان ، وهو « العشرة » فان استعملت مركبة جرت على القياس تقول « ثلاثة عشر عبداً ، بالتذكير ، وثلاث عشرة أمة » بالتأنيث ، وإن استعملت غير مركبة جرت على خلاف القياس ، وتقول « عشرة رجال » بالتأنيث ، و« عشر إماء» بالتذكير .

واعلم أن لأسماء العدد التى على وزن فاعل أربع حالات :

إحداها : الإفراد تقول : ثان ، ثالث ، رابع ، خامس ، ومعناه واحد موصوف بهذه الصفة .

الثانية : أن يضاف إلى ما هو مشتق منه : فتقول : ثانى اثنين ، وثالث ثلاثة : ورابع أربعة ،ومعناه واحد من اثنين وواحد من ثلاثة، وواحد من أربعة ، قال الله تعالى : إذ أخرجه الذين كفروا ، ثانى اثنين » وقال الله تعالى : « لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة » .

الثالثة : أن يضاف إلى ما دونه : كقولك : ثالث اثنين ، ورابع ثلاثة ، وخامس أربعة ، ومعناه جاعل الاثنين بنفسه ثلاثة ، وجاعل الثلاثة بنفسه ثلاثة ،وجاعل الثلاثة بنفسه أربعة ، قال تعالى: « ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم » .

الرابعة : أن ينصب ما دونه ، فتقول « رابع ثلاثة » بتنوين رابع ونصب ثلاثة ، كما تقول : جاعل الثلاثة أربعة ، ولا يجوز مثل ذلك فى المستعمل مع ما اشتق منه خلافا للأخفش وثعلب .

موانع صرف الاسم

ص - باب مَوَانع صَرفِ الاسمِ تِسْعة يَجمَعها .

وزْن المرَكَّبِ عُجمة تَعْريفُها عدل وَوَصف الجمعِ زِدْ تأْنِيثًا

كَأَحمَدَ ، وأَحمَرَ ، وبَعْلبكَ ، وإبراهيمَ ، وعمَرَ ، وأُخَرَ ، وأَحادَ ، ومَوْحِدَ ، إلىٰ الأَربعَةِ . ومساجِدَ ، وَدنانِيرَ ، وسلْمَانَ ، وَسَكْرَانَ ، وَفَاطِمَةَ ، وَطَلْحَةَ ، وَزَينَبَ ، وسَلْمىٰ ، وَصَحرَاء .

فَأَلِفُ التَّأْنِيثِ والجَمع الَّذى لا نَظِيرَ لَهُ فى الآحادِ كل منهما يَستَأْثِرُ بالمَنْعِ ، والبواقى لا بدَّ من مُجامعَةِ كلُ عِلَّةٍ منْهنَ للصفَةِ أَوِ العَلميَّةِ .

وتَتَعَيَّنُ العلميّة معَ التَّرْكِيبِ والتَّأْنيثِ والعجمةِ . وشَرطُ العجمةِ كَوْنُها عَلَمِيَّةً فى العَجَمِيَّةِ وَزِيادَة عَلَى الثَّلَاثةِ ، والصفة ، أَصالتُها وعدَمُ قَبُولها التَّاءَ ، فعُريان ، وأَرمَل ، وصَفْوان وأَرْنب بمعنى قاس ، وذَليل منْصرفَةٌ وَيَجُوزُ فى نحوِ (هِند) وجُهانِ ، بخلافِ زَينبَ وسقَرَ وبلْخَ ، وكَعُمر عندَ تميمٍ بابُ حَذَامِ ، إنْ لمْ يختَم

بِراءٍ كَسَفارِ ، وأَمْسِ لِمُعَيَّنٍ إنْ كانَ مَرفُوعًا ، وبعضُهُم لَمْ يَشْتَرِطْ فيهما ، وَسَحَرَ عندَ الجميعِ إن كان ظرفًا معَيَّنًا .

ش — الأصلُ فى الاسم المعرب بالحركات الصرفُ ، وإنما يخرج عن ذلك الأصل إذ وجد فيه علتان من علل تسع ، أو واحدة منها تقوم مقامها ، وقد جمع العلل التسع فى بيت واحد من قال :

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة
ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

وهذا البيت أحسن من البيت الذى أثبته فى المقدمة ، وهو لابن النحاس ، وقد مثلتها فى المقدمة على الترتيب ، وها أنا أشرحها على هذا الترتيب فأقول :

العلة الأولى : وزن الفعل ، وحقيقته أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل أو يكون فى أوله زيادة كزيادة الفعل ، وهو مساو له فى وزنه ، فالأول كأن تسمى رجلا « قتل » بالتشديد ، أو « ضرب » أو نحوه من أبنية ما لم يسم فاعله ، أو « انطلق » ونحوه من الأفعال الماضية المبدوءة بهمزة الوصل ، فإن هذه الأوزان كلها خاصة بالفعل ، والثانى مثل « أحمد » و « يزيد » و « يشكر » و « تغلب » و « نرجس » علماً .

العلة الثانية : التركيب ، وليس المراد به تركيب الإضافة كامرىء القيس ، لأن الإضافة تقتضى الانجرار بالكسرة ، فلا تكون مقتضية للجر بالفتحة ، ولا تركيب الإسناد كشاب قرناها وتأبط شراً ،

فإنه من باب المحكى ، ولا التركيب المزجى المختوم بويه مثل سيبويه وعمرويه ، لأنه من باب المبنى ، والصرف وعدمه إنما يقالان فى المعرب ، وإنما المراد التركيب المزجى الذى لم يختم بويه كبعلبك وحضرموت ومعد يكرب .

العلة الثالثة : العجمة ، وهى : أن تكون الكلمة على الأوضاع الأعجمية كإبراهيم ، وإسماعيل ، وإسحاق ، ويعقوب :

وجميع أسماء الأنبياء أعجمية إلا أربعة : محمد صلى الله عليه وسلم ، وصالح ، وشعيب ، وهود : صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين .

ويشترط لاعتبار العجمة أمران : أحدهما : أن تكون الكلمة علماً فى لغة العجم كما مثلنا ، فلو كانت عندهم اسم جنس ثم جعلناها علماً وجب صرفها وذلك بأن تسمى رجلا بلجام ، أو ديباج ، الثانى : أن تكون زائدة على ثلاثة أحرف ، فلهذا انصرف نوح ولوط ، قال الله تعالى : (إلا آل لوط نجيناهم) وقال الله تعالى : (إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه) ، ومن زعم من النحويين أن هذا النوع يجوز فيه الصرف وعدمه فليس بمصيب .

العلة الرابعة : التعريف والمراد به تعريف العلمية ، لأن المضمرات والإشارات والموصولات لا سبيل لدخول تعريفها فى هذا الباب ، لأنها مبنيات كلها ، وهذا باب إعراب ، وأما ذو الأداة والمضاف فإن الاسم إذا كان غير منصرف ثم دخلته الأداة أو أضيف انجر بالكسرة ، فاستحال اقتضاؤهما الجر بالفتحة ، وحينئذ لم يبق إلا تعريف العلمية .

العلة الخامسة : العدل ، وهو : تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى ، مع بقاء المعنى الأصلى ؛

وهو على ضربين : واقع فى المعارف وواقع فى الصفات .

فالواقع فى المعارف يأتى على وزنين : أحدهما فُعَل ، وذلك فى المذكر وعدله عن فاعل كعمر وزفر وزحل وجمح ، والثانى : فعال ، وذلك فى المؤنث وعدله عن فاعله نحو حذام وقطام ورقاش وذلك فى لغة تميم خاصة ، فأما الحجازيون فيبنونه على الكسر قال الشاعر :

أتاركة تدللها قطام رضينا بالتحية والسلام(١)

وقال الآخر :

إذا قالت حذام فصدقوها

فإن القول ما قالت حذام

فإن كان آخره راء كسفار — اسم لماء ، وحضار — لكوكب ، ووبار — قبيلة فأكثرهم يوافق الحجازيين على بنائه على الكسر ، ومنهم من لا يوافقهم ، بل يلتزم الإعراب ومنع الصرف .

ومما اختلف فيه التميميون أيضاً « أمس » الذى أريد به اليوم الذى قبل يومك ، فأكثرهم يمنعه من الصرف إن كان فى موضع رفع على أنه

(١) أتاركة : الهمزة للاستفهام . تاركة : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، تدلل : مفعول به لتاركة ، منصوب بالفتحة ، وها مضاف إليه . قطام : فاعل بتاركة أغنى عن خبر المبتدأ ، مبنى على الكسر فى محل رفع . رضينا : فعل ماض وفاعل ، بالتحية : جار ومجرور متعلق برضى . والسلام : معطوف على التحية .

معدول عن الأمس ، فيقول «مضى أمس بما فيه» ، ويبنيه على الكسر فى النصب والجر على أنه متضمن معنى الألف واللام ، فيقول «اعتكف أمس» ، و «ما رأيته مذ أمس» وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً ، وقد ذكرت ذلك فى صدر هذا الشرح .

وأما «سحر» فجميع العرب تمنعه من الصرف بشرطين : أحدهما : أن يكون ظرفا ، والثانى أن يكون من يوم معين ، كقولك : «جئتك يوم الجمعة سحر» .

والواقع فى الصفات ضربان : واقع فى العدد ، وواقع فى غيره .

فالواقع فى العدد يأتى على صيغتين : فعال ومفعل ، وذلك فى الواحد والأربعة وما بينهما ، تقول : أحاد وموحد ، وثناء ومثنى ، وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع . قال البخارى رحمه الله تعالى : لا تتجاوز العرب الأربعة ، فهذه الألفاظ الثمانية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مكررة ، لأن «أحاد» معناه واحد واحد ، و «ثناء» معناه اثنان اثنان ، وكذا الباقى قال الله تعالى : «أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع» ، فمثنى وما بعده صفة لأجنحة ، والمعنى والله أعلم : أولى أجنحة اثنين اثنين ، وثلاثة ثلاثة ، وأربعة أربعة : وأما قوله صلى الله عليه وسلم : «صلاة الليل مثنى مثنى» ، فمثنى الثانى للتأكيد، لا لإفادة التكرار ، لأن ذلك حاصل بالأول .

والواقع فى غير العدد «أخر» وذلك فى نحو قولك «مررت بنسوة أخر» لأنها جمع الأخرى ، وأخرى أنثى آخر ، ألا ترى أنك تقول «جاءنى رجل آخر ، وامرأة أخرى» . والقاعدة أن كل فعلى مؤنثة

أفعل لا تستعمل هى ولا جمعها إلا بالألف واللام أو بالإضافة : كالكبرى والصغرى ، والكبر والصغر ، قال الله تعالى : « إنها لإحدى الكبر » ولا يجوز أن تقول « صغر » ، ولهذا لحنوا العروضيين فى قولهم ، فاصلة كبرى ، وفاصلة صغرى، ولحنوا أبا نواس فى قوله:

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها
حصباء در على أرض من الذهب(١)

فكان القياس أن يقال « الأخر » ولكنهم عدلوا عن ذلك الاستعمال فقالوا : « أخر » كما عدل التميميون أمس عن الأمس ، وكما عدل جميع العرب سحر عن السحر قال الله تعالى : « فعدة من أيام أخر » .

العلة السادسة : الوصف ، كأحمر وأفضل ، وسكران ، وغضبان، ويشترط لاعتباره أمران : أحدهما : الأصالة ، فلو كانت الكلمة فى الأصل اسما ثم طرأت لها الوصفية لم يعتد بها ، وذلك كما إذا أخرجت « صفوانا ، وأرنباً » عن معناهما الأصلى — وهو الحجر الأملس ، والحيوان المعروف — واستعملتهما بمعنى قاس وذليل ، فقلت : هذا قلب صفوان وهذا رجل أرنب فإنك تصرفهما لعروض الوصفية فيهما . الثانى : ألا تقبل الكلمة تاء التأنيث ؛ فلهذا تقول: مررت برجل عريان ، ورجل أرمل بالصرف ، لقولهم فى المؤنثة :

---

(١) كأن : حرف تشبيه ونصب . صغرى : اسمها منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وكبرى : معطوف عليه ، من : حرف جر . فقاقعها : مجرور بمن ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم كأن : حصباء : خبر كأن . در : مضاف إليه ،على أرض : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من خبر كأن . من الذهب . جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة الأرض .

عريانة ، وأرملة بخلاف « سكران » و « أحمر » فإن مؤنثهما سكرى وحمراء ، بغير التاء .

العلة السابعة : الجمع : وشرطه أن يكون على صيغة لا يكون عليها الآحاد ، وهو نوعان : مفاعل ، كمساجد ودراهم . ومفاعيل ، كمصابيح وطواويس .

العلة الثامنة : الزيادة : والمراد بها الألف والنون الزائدتان : نحو : سكران وعثمان .

العلة التاسعة : التأنيث : وهو على ثلاثة أقسام : تأنيث بالألف كحبلى و صحراء ، وتأنيث بالتاء كطلحة وحمزة .

وتأنيث بالمعنى كزينب وسعاد . وتأثير الأول مشروط بالعلمية كما سيأتي . وتأثير الثالث كتأثير الثاني ، لكنه تارة يؤثر وجوب منع الصرف . وتارة يؤثر جوازه ، فالأول مشروط بوجود واحد من ثلاثة أمور . وهي : إما الزيادة على ثلاثة أحرف كسعاد وزينب ، وإما تحرك الوسط كسقر ولظى ، وإما العجمة كحماة وجور وحمص وبلخ ، والثاني فيما عدا ذلك كهند ودعد وجمل ، فهذه يجوز فيها الصرف وعدمه ، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر :

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تسق دعد في العلب(١)

---

(١) لم حرف نفي وجزم وقلب وتتلفع : مضارع مجزوم بلم ، بفضل : جار ومجرور متعلق بتلفع ومئزر : مضاف إليه وها مضاف إليه . دعد : فاعل تتلفع ، ولم : الواو حرف عطف . لم : حرف نفي وجزم تسق : فعل مضارع مبني للمجهول ، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها . دعد : نائب فاعل ، في العلب : جار ومجرور متعلق بتسق .

فهذه جميع العلل ، وقد أتينا على شرحها شرحا يليق بهذا المختصر.
ثم اعلم أنها على ثلاثة أقسام :

الأول ما يؤثر وحده ولا يحتاج إلى انضمام علة أخرى ، وهو شيئان الجمع ، وألفا التأنيث :

والثانى : ما يؤثر بشرط وجود العلمية ، وهو ثلاثة أشياء :التأنيث بغير الألف والتركيب ، والعجمة ، نحو « فاطمة وزينب ومعد يكرب وإبراهيم » ، ومن ثم انصرف صنجة وإن كان مؤنثاً أعجمياً ،وصولجان وإن كان أعجميا ذا زيادة ، ومسلمة وإن كان مؤنثا وصفا ، لانتفاء العلمية فيهن .

والثالث : ما يؤثر بشرط وجود أحد أمرين : العلمية ، أوالوصفية وهو ثلاثة أيضا : العدل ، والوزن ، والزيادة . مثال تأثيرها مع العلمية « عمر وأحمد وسليان » ومثال تأثيرها مع الصفة « ثلاث وأحمر وسكران »

باب التعجب

ص ـ باب التَّعَجُّبِ لَهُ صيغَتَانِ : ما أَفْعلَ زَيدًا ، وإعرَابه : «مَا » مبتَدَأ بمعنى شيء عظيم ، و « أَفْعَلَ » فعل ماضٍ فاعلهُ ضمير « ما » و « زَيدًا » مَفْعُول بهِ ، والجملةُ خبَرُ « ما » وأَفْعِل بهِ وهُوَ بمعنى ما أَفْعَله ، وأَصْلُه أَفعلَ : أَى صَارَ ذا كَذَا ، كَأَغَدَّ البعيرُ . أَى صارَ ذا غُدَّة ؛ فغُيرّ اللفظ وزِيدَتِ الباءُ فى الفاعلِ لإصلاحِ اللَّفْظِ ، فَمِن ثَمَّ لزمتْ هُنا ، بخِلافِها فى فاعِل كَفى .

وإِنَّمَا يُبْنَى فِعلاَ التَّعَجُّبِ واسْمُ التَّفضيلِ منْ فِعلٍ ثُلَاثِيٍّ مُثْبَت ، مُتفاوت ، تامٍّ ، مبْنِى لِلفاعلِ ، ليسَ اسمُ فاعلِهِ أَفْعَلَ .

ش — التعجب : تفعّل من العجب (١) ، وله ألفاظ كثيرة غير مبوب لها فى النحو كقوله تعالى : « كيف تكفرون بالله » وقوله عليه الصلاة والسلام : « سبحان الله إن المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا » وقولهم : « لله دره فارسا » وقول الشاعر :

يا سيدا ما أنت من سـيد موطأ الأكناف رحب الذراع (٢)

والمبوب له فى النحو صيغتان : ما أفعل زيدا ، وأفعل به .

فأما الصيغة الأولى فما : اسم مبتدأ ، واختلف فى معناها على مذهبين :

أحدهما : أنها نكرة تامة بمعنى شيء ، وعلى هذا القول فما بعدها هو الخبر ، وجاز الابتداء بها إما لما فيها من معنى التعجب ؛ كما قالوا فى قول الشاعر :

---

(١) هو استفهام عن فعل وفاعل ظاهر المزية .

(٢) يا : حرف نداء ، سيدا : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ما : اسم استفهام مبتدأ . أنت : خبر المبتدأ . من سيد : تمييز منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر وهو (من) المأتى به لبيان أن مدخوله تمييز ، موطأ : نعت سيدا : منصوب بالفتحة . وسيد مجرور بالكسرة ، الأكناف : مضاف إليه . رحب : صفة ثانية ، الذراع : مضاف إليه .

عجب لتلك قضية ، وإقامتى فيكم على تلك القضية أعجب (١)

وإما لأنها فى قوة الموصوفة . إذ المعنى شيء عظيم حسن زيدا ، كما قالوا فى « شر أهر ذا ناب » : إن معناه شر عظيم أهر ذا ناب ؛

والثانى : أنها تحمل ثلاثة أوجه : أحدها : أن تكون نكرة تامة ، كما قال سيبويه . والثانى أن تكون نكرة موصوفة بالجملة التى بعدها ؛ والثالث : أن تكون معرفة موصوفة بالجملة التى بعدها ، وعلى هذين الوجهين فالخبر محذوف ، والمعنى شيء حسن زيدا عظيم أو الذى حسن زيدا شيء عظيم ، وهذا قول الأخفش .

وأما أفعل ؛ فزعم الكوفيون أنه اسم بدليل أنه يصغر ، قالوا « ما أحيسنه » و « ما أميلحه » وزعم البصريون أنه فعل ماض ، وهو الصحيح ، لأنه مبنى على الفتح ولو كان اسما لارتفع على أنه خبر ؛ ولأنه يلزمه مع ياء المتكلم نون الوقاية يقال : ما أفقرنى إلى عفو الله ، ولا يقال « ما أفقرى » وأما التصغير فشاذ ووجهه أنه أشبه الأسماء عموما بجموده ، وأنه لا مصدر له . وأشبه أفعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة ، وبكونهما لا يبنيان إلا مما استكمل شروطاً يأتى ذكرها ، وفى (أحسن) ضمير مستتر بالاتفاق مرفوع على الفاعلية

---

(١) عجب : مبتدأ . لتلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ . قضية : بالنصب حال من اسم الإشارة أو تمييز له . الواو : حرف عطف . إقامة : مبتدأ . وياء المتكلم مضاف إليه . فيكم : جار ومجرور متعلق بإقامة . على تلك : جار ومجرور متعلق بإقامة أيضاً واللام للبعد . والكاف حرف خطاب ، القضية : بدل من تلك المجرور . أعجب : خبر المبتدأ .

راجع إلى (ما) وهو الذى دلنا على اسميتها ، لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء :

و (زيداً) مفعول به على القول بأن أفعل فعل ماض ، ومشبه بالمفعول به على القول بأنه اسم :

وأما الصيغة الثانية فأفعل (١) فعل باتفاق ، لفظه لفظ الأمر ، ومعناه التعجب : وهو خال من الضمير ، وأصل قولك (أحسن بزيد) أحسن زيد : أى صار ذا حسن كما قالوا : أورق الشجر ، وأزهر البستان ، وأثرى فلان ، وأترب زيد ، وأغد البعير ، بمعنى صار ذا ورق ،

---

(١) هذا ويبقى الفعل بلفظ واحد للجميع : تقول : يارجل أكرم بسعاد ، ويا رجلان أكرم بها ، ويا امرأتان أكرم بها . ويا رجال أكرم بها ، ويا نساء أكرم بها . فقولك : أقبح بالجهل صلة : (أقبح الجهل) أى صار ذا قبح ، فالهمزة للصيرورة كما قالوا : (أغد البعير) أى صار ذاغدة . ثم أخرج عن لفظ الخبر إلى الإنشاء لإفادة التعجب ، والباء هنا زائدة فى الفاعل كراهة إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر إسناداً صريحاً ، فزيدت الباء فى فاعل : أكرم زيادة ملتزمة ، ليكون على صورة المفعول به المجرور بحرف الجر الزائد لفظاً ، كما فى قوله تعالى : «ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » وزيادتها هنا بخلا فها فى فاعل « كفى » فهى غير ملتزمة فيه . فيجوز حذفها كما قال الشاعر :

عميرة ودع إن تجهزت غاديا   كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا

أما إعراب (أقبح بالجهل) فأقبح : فعل ماض . جاء على صيغة الأمر ، لإنشاء التعجب وهو مبنى على الفتح مقدر على آخره منع من ظهوره السكون الذى اقتضته صيغة الأمر . والباء ، حرف جر زائدة . والجهل . فاعل «أقبح » وهو مجرور لفظاً بالباء الزائدة مرفوع محلا لأنه فاعل . وقال الزمخشرى فى (المفصل) فى قولهم : « أكرم بزيد » أنه أمر لكل أحد بأن يجعل كريماً . أى بأن يصفه بصفة الكرم ، والباء مزيدة مثلها فى قوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) للتأكيد والاختصاص أو « هو أمر» أمر للواحد ، وما هذا ببعيد .

وذا زهر ، وذا ثروة ؛ وذا متربة — أى : فقر وفاقة — وذا غدة ، فضمن معنى التعجب . وحولت صيغته إلى صيغة أفعل — بكسر العين — فصار : أحسن زيد ، فاستقبح اللفظ بالاسم المرفوع بعد صيغة فعل الأمر ، فزيدت الباء لإصلاح اللفظ ، فصار أحسن بزيد : على صيغة أمرر بزيد ، فهذه الباء تشبه الباء فى (كفى بالله شهيداً) فى أنها زيدت فى الفاعل ، ولكنها تخالفها من جهة أنها لازمة وتلك جائزة الحذف .

قال سحيم :

عميرة ودع إن تجهزت غازياً كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا (١)

ولا يبنى فعل التعجب واسم التفضيل إلا مما استكمل خمسة شروط :

أحدها : أن يكون فعلا ، فلا يبنيان من غير فعل ، ولهذا خطىء من بناه من الجلف ، والحمار ، فقال ما أجلفه : وما أحمره ، وشذ قولهم : ما ألصقه ، وهو ألص من شظاظ .

الثانى : أن يكون الفعل ثلاثيا ، فلا يبنيان من نحو دحرج وانطلق واستخرج ، وعن أبى الحسن جواز بنائه من الثلاثى المزيد فيه : بشرط حذف زوائده ، وعن سيبويه جواز بنائه من أفعل ، نحو أكرم ، وأحسن ، وأعطى .

---

(١) عميرة : مفعول مقدم . ودع : فعل أمر وفاعله مستتر وجوباً تقديره أنت ، إن حرف شرط جازم يجزم فعلين . تجهزت : فعل ماض فعل الشرط ، مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم ، والتاء فاعل ، غازياً : حال من الفاعل . كفى : فعل ماض . الشيب : فاعل ، والإسلام : معطوف عليه . للمرء : جار ومجرور . ناهياً : حال من الشيب .

الثالث : أن يكون مما يقبل معناه التفاوت ، فلا يبنيان من نحو مات وفنى ، لأن حقيقتهما واحدة ، وإنما يتعجب مما زاد على نظائره .

الرابع : ألا يكون مبنياً للمفعول ، فلا يبنيان من نحو ضرب وقتل .

الخامس : ألا يكون اسم فاعله على وزن أفعل ، فلا يبنيان (١) من نحو عمى وعرج وشبههما من أفعال العيوب الظاهرة ، ولا من نحو سود وحمر ونحوهما من أفعال الألوان،ولا من نحو لمى ودعج ونحوهما من أفعال الحلى التى الوصف منها على وزن أفعل : لأنهم قالوا من ذلك: هو أعمى وأعرج وأسود وأحمر وألمى وأدعج .

---

(١) فعلا التعجب . كاسم التفضيل ، لا يصاغان إلا من فعل ثلاثى الأحرف مثبت منصرف ، معلوم ، تام ، قابل للتفضيل ، لا تأتى الصفة المشبهة منه على وزن «أفعل» . فلا يبنيان مما لا فعل له ، كالصخر والحمار ونحوهما . وشذ قولهم : « ما أرجله » فقد بنوه من الرجولية ولافعل لها . ولا من غير الثلاثى المجرد . وشذ قولهم : « ما أعطاه للدراهم ، وما أولاه للمعروف» بنوهما من أعطى وأولى وهما رباعيا الأحرف ، قولهم (ما أتقاه وما أملأ القربة وما أخصره) بنوها من (اتقى واختصر) وهى خماسيا الأحرف وفى اختصر (بالبناء للمجهول) شذوذ آخر وهو أنه فعل مجهول ، وكذلك لا يبنيان من فعل منفى ، خشية التباس النفى بالإثبات ولا من فعل جامد ، لأنه لا يخرج عن صيغته للزومه طريقة واحدة فى التعبير ، ولا من فعل مجهول . خشية التباس الفاعلية بالمفعولية . لأنك إن بنيته من « نصر» المجهول . فقلت (ما أنصره) التبس الأمر على السامع ، فلا يدرى أتتعجب من نصره أم من منصوريته . فإن أمن اللبس بأن كان الفاعل مما لم يرد إلا مجهولا . نحو : (زهى علينا ، وعنيت بالأمر) جاز التعجب به على الأصح . فتقول : ما أزهاه علينا . وما أعناك بالأمر : ولا يبنيان من فعل ناقص . ككان وأخواتها وكاد وأخواتها . وأما قولهم (ما أصبح أبردها . وما أمسى أدفأها) ففعلا التعجب إنما هما « أبرد وأدفأ» وأصبح وأمسى زائدتان ، كما تزاد «كان » بين (ما) فعل التعجب ، كما =

باب الوقف

ص ـ باب: الوقْفُ فى الأَفْصَحِ على نحوِ رَحمةٍ بالهاءِ، وعَلَى نحو مسلمات بالتَّاءِ .

ش ـ إذا وقفت على مافيه تاء التأنيث فإن كانت ساكنة لم تتغير، نحو «قامت» و «قعدت» وإن كانت متحركة فإما أن تكون الكلمة جمعاً بالألف والتاء، أولا: فإن لم تكن كذلك فالأصح الوقف بإبدالها هاء، تقول: «هذه رحمه» و «هذه شجره» وبعضهم يقف بالتاء، وقد وقف بعض السبعة فى قوله تعالى: «إن رحمة الله قريب من المحسنين» و (إن شجرة الزقوم) بالتاء، وسمع بعضهم يقول: يا أهل سورة البقرت: فقال بعض من سمعه: والله ما أحفظ منها آيت، وقال الشاعر:

والله أنجاك بكفى مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعد مت (١)

= سيأتى. غير أن زيادتهما نادرة. وزيادة كان كثيرة: ولا يبنيان مما لا يقبل المفاضلة كمات وفنى، إلا أن يراد بمات معنى البلادة فيجوز. نحو: «ما أموت قلبه». ولاما تأتى الصفة المشبهة منه على وزن «أفعل» كأحمر وأعرج وأكحل وأشيب وشذ قولهم «ما أهوجه وما أحمقه وما أرعنه» لأن الصفة منها هى أهوج وأحمق وأرعن. وإذا أردت صوغ فعلى التعجب مما لم يستوف الشروط أتيت بمصدره منصوبا بعد أشد، أو أكثر، ونحوهما. ومجروراً بالباء الزائدة بعد «أشدد» أو «أكثر» ونحوهما، تقول «ما أشد إيمانه أو ابتهاجه. أو سواد عينيه؟» وتقول: «أبلغ بعوره، أوكحله. أواجتهاده».

(١) الله: مبتدأ. أنجاك: فعل ماض، ومفعول به، والجملة خبر المبتدأ. بكفى: جار ومجرور متعلق بأنجى. مسلمت: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسر وإنما سكن لأجل الوقف. من بعد: جار ومجرور متعلق بأنجى. ما: مصدرية، وبعد ما: معطوف على سابقه، وبعد مت: كذلك.

كانت نفوس القوم عند الغلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت (١)

وإن كان جمعاً بالألف والتاء فالأصح الوقف بالتاء وبعضهم يقف بالهاء ، وسمع من كلامهم : كيف الإخوة والأخواه ؟ وقالوا : دفن البناه ، من المكرماه . وقد نبهت على الوقف على نحو « رحمة » بالتاء وعلى « مسلمات » بالهاء بقولى بعد : (وقد يعكس فيهن) .

ص — وَعَلَى نحوِ (قاضٍ) رَفعًا وجرًّا بالحذْفِ ، ونحوُ (القاضِي) فيها بالإثباتِ .

ش — إذا وقفت على المنقوص — وهو الاسم الذى آخره ياء مكسور ما قبلها — فإما أن يكون منونا ، أولا .

فإن كان منونا فالأصح الوقف عليه رفعاً وجراً بالحذف ، تقول : هذا قاض ومررت بقاض ، ويجوز أن تقف عليه بالياء ، وبذلك وقف ابن كثير على (هاد) و (وال) و (واق) من قوله تعالى : (ولكل قوم هادى) مالهم من دونه من (والى) (ومالهم من الله من واقى) .

وإن كان غير منون فالأفصح الوقف عليه رفعاً وجراً بالإثبات ، كقولك : هذا القاضى ، ومررت بالقاضى ، ويجوز الوقف عليه بالحذف ، وبذلك وقف الجمهور على (المتعال) (والتلاق) فى قوله تعالى : (وهو الكبير المتعال) (لينذر يوم التلاق) ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأفصح .

---

(١) كان : فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث . نفوس : اسم كان . القوم : مضاف إليه . عند : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر كان الناقصة . الغلصمت : مضاف إليه . وما المصدرية مع كان ومعموليها فى تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه .

ص — وقدْ يُعْكَسُ فِيهِنَّ .

ش — الضمير راجع إلى قلب تاء (رحمة) هاء ، وإثبات تاء (مسلمات) وحذف ياء (قاض) وإثبات ياء (القاضى) أى : وقد يوقف على (رحمه) بالتاء ، وعلى (مسلمات) بالهاء ، وعلى (قاض) بالياء ، وعلى القاضى (بالحذف) :

ص — وليْسَ فى نصبِ قاضٍ والقاضى إلَّا الياءُ .

ش — إذا كان المنقوص منصوباً وجب فى الوقف إثبات يائه ؛ فإن كان منوناً أبدل من تنوينه ألف ، كقوله تعالى : (ربنا إننا سمعنا منادياً) وإن كان غير منون : وقف على الياء كقوله تعالى : (كلا إذا بلغت التراقى) :

ص — ويُوقَفُ على (إذاً) ونحو (لَنَسْفعاً) و (رأيتُ) (زيدًا) بالألف .

ش — يجب فى الوقف قلب النون الساكنة ألفاً فى ثلاث مسائل :

إحداها : (إذاً) هذا هو الصحيح ، وجزم ابن عصفور فى شرح الجمل بأنه يوقف عليها بالنون ، وبنى على ذلك أنها تكتب بالنون ، وليس كما ذكر ، ولا يختلف القراء فى الوقف على نحو : (ولن تفلحوا إذا أبدا) أنه بالألف .

الثانية : نون التوكيد الخفيفة الواقعة بعد الفتحة ، كقوله تعالى : (لنسفعاً) (وليكوناً) وقف الجميع عليهما بالألف ، قال الشاعر :

وإياك والميتات لا تقربنها   ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا(١)

أصله (اعبدن) :

الثالثة : تنوين الاسم المنصوب ، نحو (رأيت زيداً) هذا وقف عليه العرب بالألف إلا ربيعة فإنهم وقفوا على نحو (رأيت زيداً) بالحذف قال شاعرهم :

ألا حبذا غنم وحسن حديثها   لقد تركت قلبي بها هائماً دنف(٢)

ص - كما يُكْتَبن .

ش - لما ذكرت الوقف على هذه الثلاثة ذكرت كيفية رسمها في الخط استطراداً فذكرت أن النون في المسائل الثلاث تصور ألفا على

---

(١) إياك : مفعول . لفعل محذوف وجوباً . الميتات : معطوف على المفعول به ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم . لا : ناهية . تقربنها : تقرب : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة فى محل جزم بلا الناهية ، والفاعل مستتر وجوباً تقديره أنت . وها : مفعول به . ولا : الواو عاطفة ، لا : ناهية . تعبد : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، الشيطان : مفعول به ، الواو عاطفة ، الله منصوب على التعظيم ، فاعبدا : الفاء زائدة . اعبد : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا للوقف . والفاعل مستتر وجوباً تقديره أنت .

(٢) ألا : أداة استفتاح . حبذا : حب : فعل ماض وفاعل . والجملة فى محل رفع خبر مقدم . غنم : مبتدأ مؤخر ، وحسن . معطوف على غنم ، وحديث : مضاف إليه ، وها : مضاف إليه ، لقد : اللام موطئة القسم . قد : حرف تحقيق ، تركت : فعل ماض . والتاء للتأنيث . والفاعل مستتر . قلب : مفعول به . وياء المتكلم مضاف إليه . بها : جار ومجرور متعلق بقوله هائماً . هائماً : حال من قلبي . منصوب بالفتحة الظاهرة . دنف : صفة لهائماً ، أوحال ثانية من قلبي منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها سكون الألف .

حسب الوقف . وعن الكوفيين أن نون التوكيد تصور نونا ، وعن الفراء أن (إذا) إذا كانت ناصبة كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون ، فرقا بينها وبين (إذا) الشرطية والفجائية : وقد تلخص (أن) في كتابة (إذا) ثلاثة مذاهب : بالألف مطلقا ، والنون مطلقاً : والتفصيل .

ص — وتُكتبُ الألِفُ بعدَ واوِ الجماعةِ كـ (قَالُوا) دُونَ الأَصليَّة كَزَيْدٌ يدْعُو ، وترسمُ الأَلفُ ياءً إن تجاوزَتِ الثلاثةَ ، كاسْتدعَى والمصطفى أَوْ كانَ أَصْلُهَا الياءَ كرَمى والفَتى ، وأَلِفًا في غيرِهِ كعَفَا والعَصَا ، ويَنْكَشِفُ أَمْرُ أَلِفِ الفِعْلِ بالتَّاء كَرَمَيْتُ وعفَوْتُ ، والاسم بالتَّثْنيةِ كعصوَين وفَتَيَيْنِ .

ش — لما ذكرت هذه المسألة من مسائل الكتابة استطردت بذكر مسألتين مهمتين من مسائلها .

إحداهما : أنهم فرقوا بين الواو في قولك (زيد يدعو) وبينها في قولك (القوم لم يدعوا) فزادوا ألفا بعد واو الجماعة ، وجردوا الأصلية من الألف قصداً للتفرقة بينهما .

الثانية : أن من الألفات المتطرفة ما يصور ألفا ومنها ما يصور ياء . وضابط ذلك أن الألف إذا تجاوزت ثلاثة أحرف ، أو كانت منقلبة عن ياء صورت ياء ، مثال ذلك في النوع الأول استدعى والمصطفى ، وفي النوع الثاني رمى وهدى والفتى والهدى ، وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو صورت ألفا ، وذلك نحو دعا وعفا والعصا والقفا .

ولما ذكرت ذلك احتجت إلى ذكر قانون يتميز به ذوات الواو من ذوات الياء ، فذكرت أنه إذا أشكل أمر الفعل وصلته بتاء المتكلم أو المخاطب ، فمهما ظهر فهو أصله ، ألا ترى أنك تقول فى « رمى ، وهدى » : رميت ، وهديت ، وفى « دعا ، وعفا » تقول : دعوت وعفوت ، وإذا أشكل أمر الاسم نظرت إلى تثنيته فمهما ظهر فيها فهو أصله . ألا ترى أنك تقول فى «الفتى ، والهدى» : الفتيان : والهديان ، وفى « العصا والقفا » : العصوان ، والقفوان ، وما أحسن قول الشاطبي رحمه الله تعالى :

وتثنية الأسماء تكشفها ، وإن ... رددت إليك الفعل صادفت منهلا

وقال الحريرى رحمه الله تعالى :

إذا الفعل يوما غم عنك هجاؤه ... فألحق به تاء الخطاب ولا تقف

فإن تره بالياء يوما كتبته ... بياء ، وإلا فهو يكتب بالألف

همزة الوصول

ص — فصل : هَمْزَةُ اسْمٍ . بِكَسْرٍ وَضَمٍّ . وَاسْتٍ ، وابْنٍ . وَابْنَةٍ ، وامْرِئٍ . وامْرَأَةٍ وَتَثْنِيَتِهِن . واثْنَيْنِ واثْنَتَيْنِ . والغُلامِ . وايْمُنِ اللهِ . فى الْقَسَمِ . بِفَتْحِهِما أَوْ بِكَسْرٍ فى ايمُنٍ : هَمْزَةُ وَصْلٍ . أَىْ تَثْبُتُ ابتِدَاءً وتُحْذَفُ وَصْلاً . وَكَذَا هَمْزَةُ الماضِىَ المُتَجَاوِزِ أَرْبعَةَ أَحْرُفٍ كَاسْتَخْرَج وأَمْرِه ومَصْدرِه . وأَمْر

الثُّلَاثِى : كاقْتُلْ ، واغْزُ ، واغْزِى ، بِضَمهنَّ . واضرِب ، وامْشُوا ، واذْهب بكَسْرٍ كالبَوَاقى .

ش — هذا الفصل فى ذكر همزات الوصل وهى التى تثبت فى الابتداء وتحذف فى الوصل . والكلام فيها فى فصلين :

الفصل الأول — فى ضبط مواقعها . فنقول :

قد استقر أن الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف .

فأما الاسم فلا تكون همزته همزة وصل إلا فى نوعين .

أحدهما : أسماء غير مصادر . وهى عشرة محفوظة : اسم .واست . وابن . وابنة . وامرؤ . وامرأة . واثنان . وابنان . وابنتان . وامرآن . وامرأتان . قال الله تعالى : (فرجل وامرأتان) بخلاف الجمع ، فإن همزاته همزات قطع . قال الله تعالى : (إن هى إلا أسماء سميتموها) (فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم) .

النوع الثانى : أسماء هى مصادر الأفعال الخماسية : كالانطلاق والاقتداء والسداسية : كالاستخراج .

وأما الفعل : فإن كان مضارعا فهمزاته همزات قطع : نحو : « أعوذ بالله وأستغفر الله : وأحمد الله » وإن كان ماضيا فإن كان ثلاثيا أو رباعيا فهمزاته همزات قطع فالثلاثى نحو أخذ : وأكل . والرباعى نحو أخرج ، وأعطى ، وإن كان خماسياً أو سداسياً فهمزاته همزة وصل نحو انطلق واستخرج . وأما الأمر ، فإن كان من الرباعى فهمزاته همزات

قطع : كقولك يا زيد أكرم عمراً « ويا فلانا أحب فلانا » وأما الحرف فلم تدخل عليه همزة وصل إلا مع اللام نحو قولك (الغلام والفرس) وعن الخليل أنها همزة قطع عوملت فى الدرج معاملة همزة الوصل تخفيفا لكثرة الاستعمال ؛ كما حذفت الهمزة من (خير) و (شر) فى الحالتين للتخفيف وبقية الحروف همزاتها همزات قطع نحو : أم . وأو : وأن •

الفصل الثانى : فى حركة همزة الوصل : اعلم أن منها ما يحرك بالكسر فى الأكثر وبالضم فى لغة ضعيفة . وهو (اسم) وقد أشرت إلى ذلك بقولى (همزة) اسم بكسر أو ضم ومنها ما يحرك بالفتح خاصة • وهى همزة لام التعريف : ومنها ما يحرك بالفتح فى الأفصح وبالكسر فى لغة ضعيفة : وهى (ايمن) المستعمل فى القسم فى قولهم (ايمن الله لأفعلن) وهو اسم مفرد مشتق من اليمين وهو البركة : لا جمع يمين خلافا للفراء : وقد أشرت إلى هذا القسم والذى قبله بقولى : (بفتحها أو بكسر همزة ايمن) ومنها ما يحرك بالضم فقط : وهو أمر الثلاثى إذا انضم ثالثه ضما متأصلا نحو (اقبل، واكتب، وادخل) ويخرج قولنا (متأصلا) نحو قولك للمرأة (اغزى يا هند) لأن أصله (اغزوى) بضم الزاى وكسر الواو ، فأسكنت الواو ، للاستثقال ، ثم حذفت ، ثم كسرت الزاى لتناسب الياء ؛ وقد أشرت إلى هذا بالتمثيل باغزى ، ومثلت قبلها باغز لأنبه على أن الأصل (اغزوى) بضم ، بدليل وجوده إذا لم توجد ياء المخاطبة ؛ وخرج عنه نحو قوله (امشوا) فإنه مبتدأ بالكسر لأن أصله (امشيوا) بكسر الشين وضم الياء ، فسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين ، ثم ضمت الشين لتجانس الواو لتسلم من

القلب ياء ولهذا مثلت به فى الأصل لما يكسر مع التمثيل باضرب للتنبيه على أنهما من باب واحد ، وإنما مثلت باذهب دفعا لتوهم من يتوهم أنهم إذا ضموا فى مثل اكتب وكسروا فى مثل اضرب ، ينبغى أن يفتحوا فى مثل اذهب ، ليكونوا قد راعوا بحركة الهمزة مجانسة حركة الثالث ، وإنما لم يفعلوا ذلك لئلا يلتبس بالمضارع المبدوء بالهمزة فى حال الوقف ، ومنها ما يكسر لا غير ، وهو الباقى ، وذلك أصل الباب :

خاتمة كتاب القطر

هذا آخر ما أردنا إملاءه على هذه المقدمة ، وقد جاء بحمد الله مهذب المبانى ، مشيد المعانى ، محكم الأحكام ، مستوفى الأنواع والأقسام ، تقر به عين الودود ، وتكمد به نفس الجاهل الحسود :

إن يحسدونى فإنى غير لائمهم ... قبلى من الناس أهل الفضل قد حسدوا
فدام لى ولهم ما بى وما بهم ... ومات أكثرنا غيظاً بما يجد
أنا الذى يجدونى فى صدورهم ... لا أرتقى صدراً منها ولا أرد

وإلى الله العظيم أرغب أن يجعل ذلك لوجهه الكريم مصروفاً ، وعلى النفع به موقوفاً ، وأن يكفينا شر الحساد ، ولا يفضحنا يوم التناد ، بمنه وكرمه . . إنه الكريم التواب . الرءوف الرحيم الوهاب .

فهرس الجزء الثانى